الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

وبعد فهذه رسالة موضوعها النحو عند الكوفيين خاصة ، توقف الباحث على مذهبهم في مجمل أبوابه ، وهي مجموعة في هذه العجالة على لطافة حجمها . ولا يخفى ان المذهب الكوفي النحوي ينبني عليه وجوه من القراءات والروايات المتحمَّلة عن الفصحاء والبلغاء كيحيى بن وثاب المتوفى (١٠٣ ﻫ) وعاصم بن أبي النَّجود (١٢٧) وسليمان الأعمش (١٤٨) وحمزة (١٥٦) والكسائي (١٨٩) ممن اشتهر بالقراءة من أئمة الكوفة . وأما من اشتهر بالرواية منهم فقد خرَّج الإمام احمد في مسنده لأكثر من مائة وخمسين محدثاً كوفياً (٢٣٩ — ٣٩١) ج ٤ من المسند .

ثم إن مؤلف هذه الرسالة المسماة بالموفي في النحو الكوفي — وهو السيد صدر الدين الكنغراوي الآتية ترجمته ، قد أوجز إيجازاً اضطرنا الى وضع تعليقات علَى رسالته توضح غوامضها ، وتشرح مقاصدها ، وشواهدها بالكلم الوجيز .

ولما كان لمذاهب أئمة النحو أصول وقواعد يرجع اليها ويعوَّل عليها ، رأينا أن نقدم لهذه العجالة بشذرات مقتطفة مما نشره صديقنا العالم الأديب الأستاذ طه الراوي في أصول العربية عند الكوفيين والبصريين [1] ، وأنا اوجز القول في تراجم من يرد ذكرهم من الأئمة مع تاريخ وفياتهم ، والله هو الموفق .

محمد بهجة البيطار

* * *

(١) نظرة في النحو ج ٩ و ١٠ م ١٤ من مجلة المجمع العلمي العربي .

كلمة الأستاذ الجليل طه الراوي (١)

تمهيد تاريخي :

عندما اتسعت لأجدادنا رقعة الفتوح ، واتسعت لهم الدولة ضربوا في الأرض وانبسطوا في الآفاق ، وخالطوا صفراء الأمم وحمراءها ، واحتكت لغتهم بلغتهم ، ولم تكد تستقر بهم الحواضر حتى آنسوا فارط اللحن يتمشى في حواشي لغتهم ، ويدب على ألسنة أحداثهم ، فراعهم ذلك ، وعز عليهم أن تطغى العجمة على لغتهم . ولغة دولتهم ، بل لغة ملتهم ، التي هي سر نهضتهم ، ومصدر عزتهم ، فحفزت الحمية القومية ، والغيرة الدينية ، رجالاً منهم لنصرتها والذب عنها ...

وكان مجلي الحلبة في هذا المضمار ، أبو الأسود الدؤلي الكناني أحد أعلام التابعين (٢) بارشاد من الامام علي رضي الله عنه ، وكان من أرباب البصائر الحية ، فاستعرض طائفة من كلام العرب ، وتوصل الى استخراج طائفة من المسائل ، واستنباط بعض القواعد ، اسماها (النحو) ودونها في صحيفة له ، عرفت عند النحاة بالتعليقة ، وهي أول كتاب دوّن في علم اللسان العربي .

وبهذا تعلم ان النحو أسبق علوم اللغة وضعاً وتدويناً ، والسبب في هذا أن بوادر اللحن وأعراض الفساد هجمت علَى الإعراب ونظام التركيب ، قبل هجومها على مفردات الكلم وموضوعاتها ، ولذلك احتاجوا إلى وضع قوانين تعصم اللسان والقلم عن الخطأ في نظام التركيب وأصول الإعراب ، قبل احتياجهم الى ضبط مفردات الكلم ، وتحديد موضوعاتها .

(البصريون والكوفيون)

وابو الأسود ، وان كان كوفي المولد ، إلا انه بصري النشأة ، وفي البصرة وضع حجر الزاوية في اساس نحوه ، وكان تلامذته من اهلها ، ولذلك بقي النحو

(١) نشر صديقنا الأستاذ السمي الشيخ محمد بهجة الأثري له رحمه الله ترجمة حافلة في مجلة المجمع العلمي (ج ١ م ٢٤) .

(٢) ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الكناني ، رسم له الامام علي شيئاً من أصول النحو ، فكتب فيه أبو الأسود ، وأخذه عنه جماعة ، سكن البصرة وولي امارتها وتوفي فيها سنة ٦٩ هـ .

ربيباً للبصريين ينتقل في حجور أئمتهم ، الى أن كان عصر الخليل بن احمد الفراهيدي(١) ، فجمع متفرقه ، وفصّل قواعده ، وهذب مسائله ، وأكمل أبوابه ، وتقدم الى سيبويه (٢) ، وكان من أنبه تلاميذه ، وأسماهم همة ، أن يجمع ذلك في كتاب ، ففعل وأبدع ، ما شاءت له قوة درايته وسعة روايته .

وانتقل بعض البصريين من النحاة الى الكوفة ، واتخذها دار إقامة له ، وأخذ ينشر النحو بين ظهرانيها ، وكان في الطليعة من هؤلاء عبد الرحمن التميمي المتوفى سنة ١٦٤ . ثم ابوجعفر الرؤاسي(٣) ، وعمه معاذ بن مسلم الهرّاء(٤) مبدع علم التصريف .

وأشهر من تخرّج بهؤلاء وأنبههم علي بن حمزة الكسائي (٥) ، وكان ممن يحضر في حلقة الخليل ، ثم ضرب في البوادي سنين كثيرة ، يأخذ عن الصميم من أهلها ، ولم يزل يدأب في الجمع والتحرير ، حتى انتهت اليه إمامة العربية في الكوفة ، ولم يتقيد بمذاهب من سبقه في التأصيل والتفريع ، ورسم للكوفيين الحدود التي احتذوا أمثلتها وخالفوا فيها البصريين ، فهو عند الكوفيين بمكانة الخليل عند

(١) امام اللغة والعروض والنحو (المتوفى سنة ١٧٠ هـ) وهو الذي استنبط علم العروض، واستخرج منها خمسة عشر بحراً ، وهو أستاذ سيبويه، وعامة الحكاية في كتابه عنه . وكما قال سيبويه : وسألته ، أو قال ، من غير أن يذكر قائله : فهو الخليل ذكره السيرافي .

(٢) امام النحو عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه الحارثي ، ولد في احدى قرى شيراز ، وقدم البصرة ، فلزم الخليل بن احمد وصنف كتابه المسمى (كتاب سيبويه) في النحو ، لم يصنع قبله ولا بعده مثله ، ورحل الى بغداد فناظر الكسائي ، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم ، وعاد الى الأهواز فتوفي فيها سنة ١٨٠ هـ « الأعلام » .

(٣) محمد بن أبي سارة الكوفي ، أول من وضع كتاباً في النحو من أهل الكوفة ، وهو أستاذ الكسائي والفرّاء ، وكلما قال سيبويه في كتابه (قال الكوفي) عنى الرؤاسي ، ولقب بذلك لكبر رأسه (توفي سنة ١٩٠ هـ) « الأعلام »

(٤) الكوفي النحوي ، شيخ الكسائي ، توفي عن نحو مائة سنة ، وهو الذي سارت فيه هذه الكلمة:

ان معاذ بن مسلم رجل ليس لميقات عمره أمد

وفي بغية الوعاة : وقد عاش مائة وخمسين سنة ، وكان يبيع الثياب الهروية ، فلذلك قيل له: الهرّا

(٥) أبو الحسن (١٨٩) امام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، ولد بالكوفة ، واستوطن بغداد ، وقرأ على حمزة ، ثم اختار لنفسه قراءة ، ومات بالري هو ومحمد ابن الحسن في يوم واحد ، وكانا خرجا مع الرشيد ، فقال : دفنت الفقه والنحو في يوم واحد ،

البصريين ، وعلى يده انماز نحو الكوفة عن نحو البصرة ، واحتدم الجدال ، وتطاير شرر المناقشة بين الفريقين .

* * *

وبالجمله فان مذهب البصرية أضبط قياساً ، وأتقن دراية ، ومذهب الكوفية اكثر تشعباً ، وأوسع رواية ، وأنت ترى أن البصريين في تشددهم وتحكيم قوانينهم ضيقوا على العربية واسعاً في كثير من المواطن التي تتطلب السعة ، حتى لقد ضاق النحو الذي قدروه بمقاييسهم عن ان يسع نفسه ، وهو في ريعان شبابه ونعومة إهابه ، فوقعوا في تلحين خاصتهم ، وكبار أئمتهم ، فقالوا لحن سيبويه في كتابه ، ولحن فلان وفلان ، وهم من أئمة هذا الشان ، بَلْهَ الفقهاء والمفسرين والمحدثين والفلاسفة المتكلمين [1] .

ولا ينكر أن بعض المتأخرين من النحويين كابن مالك [2] وابن هشام الأنصاري [3] ومن تبعهما انتبهوا لهذا الأمر ، وحاولوا أن يفصموا شيئاً من تلك القيود التي لا تجتمع والرواية في مكان ، فكان النجاح حليفهم في مواطن كثيرة ، وبقي على غيرهم أن يتم ما بدأوا به ، ولكنه لم يأت بعد ابن هشام من النحويين من نهج منهجه في التجديد والإصلاح ، فبقي الأمر محتاجاً الى معالجة ، فهل يوفق أبناء هذا الجيل للقيام بهذه المهمة ، والفوز بهذه الخدمة ، نترك الجواب على هذا السؤال لأعلام الأدب وأمراء البيان .

طه الراوي

* * *

(١) أشار الكاتب (رحمه الله) الى أمثلة من ذلك في غضون هذا المقال .

(٢) ابو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك (نسب لجده لشهرته به) الطائي ، الجيّاني ، كان اماماً في العربية ، ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل الى دمشق وتوفي فيها عام (٦٧٢) ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصّل ، وممن أخذ عنه الامام النووي ، ويقال انه عناه بقوله في المتن : « ورجل من الكرام عندنا » .

(٣) جمال الدين أبو محمد ، عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام من أئمة العربية مولده ووفاته بمصر (٧٠٨ - ٧٦١) ، قال ابن خلدون : وما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام انحى من سيبويه .

ترجمة المؤلف

هو ابوطلحة ، عبد القادر ، صدر الدين بن عبد الله ، بن عبد القادر ، بن عبدالله ، ابن حسن ، الكنغراوي الأصل ، الاستانبولي ، الحنفي ، السلفي . وُلد في الآستانة حوالي سنة ثمان وسبعين ومائتين والف هجرية . وتأدّب وتخرّج بوالده وبمشايخه الذين أجازوه ؛ وهم : الشيخ محمد الجوخدار ، والشيخ عبد القادر الاسطواني ، والشيخ محمد الزهاوي ، والشيخ بكري العطار ، والشيخ عثمان الخطيب الحنبلي ، والشيخ توفيق السيوطي ، والشيخ محمد سعيد اليماني ، والشيخ محمد عزة الأيوبي الإستانولي .

تولى القضاء الشرعي في دوما وحمص وفي الآستانة ، كما تولى القضاء القانوني في كثير من الأمصار : فقد كان رئيساً لمحكمة البداية في « قره حصار » من أعمال ولاية إزمير ، وفي بيروت ، وجدة ، ودمشق ، وبغداد ، وطرابزون ، ومناستر ، وقوصوة .

وكان عضواً في مجلس المعارف بالآستانة ، وأستاذ حكمة التشريع في جامعة الآستانة .

ولم تصرفه أعمال الحكومة والتدريس عن التأليف : فقد ألف باللغتين العربية والتركية عدة مؤلفات في موضوعات مختلفة ، منها :

١ — تاريخ دول الإسلام : كتاب كبير يدخل في عدة مجلدات ؛ بدأه بالسيرة النبوية ، وأتى فيه على تاريخ جميع الدول والإمارات الإسلامية في الشرق والغرب إلى قبيل وفاة المؤلف سنة ١٣٤٩ هـ . ومزية هذا التاريخ إفرادُه كلَّ دولةٍ في باب خاص على طريقة ابن خلدون مع الإحاطة الدالة على اطلاعٍ واسع ، وتتبع دقيق ؛ والكتاب لا يزال في المسودة بخط المؤلف .

٢ — طبقات المصنفين في العلوم الاسلامية قرناً بعد قرن الى عصر المؤلف : قصره على أسماء المصنفين ، ومواليدهم ، ووفياتهم ، وذكر مصنفاتهم ، وما تشتد الحاجة اليه من احوال بعضهم .

٣ — طبقات الحنفية : سلك فيه سبيل طبقات المصنفين .

٤ — مختصر تهذيب الكمال في الحفاظ ، وما قيل في الجرح والتعديل : رتبه في جداول ، فذكر الصحابة ومن يليهم إلى سنة مئة ، ثم الذين من بعدهم .

٥ — مفاتيح كنوز الإسلام : في أسانيد المؤلف في كتب الحديث ، والتفسير ، والفقه ، والأخبار ، والرجال ، على سبيل البسط .

٦ — كشف الغمة عن افتراق الأمة : ذكر فيه فتنة المرتدين ومسيلمة ، وفتنة السبائية ، ومقالات الرافضة ، والوعيدية ، والمبتدعة ، من المرجئة ، والقدرية ، والمعتزلة ، والجهمية ، والرد عليها .

٧ — أنساب الأوائل والأنبياء عليهم السلام وأنساب العرب والصحابة والخلفاء والطالبين وبعض الملوك .

٨ — رسالة في النحو .

٩ — الموفي في النحو الكوفي . (وهو هذا)

١٠ — رسالة في العروض .

وله في اللغة التركية مؤلف في أصول الفقه سماه : « الذريعة الى علم الشريعة » .

* * *

وكانت وفاته في الآستانة بشهر رمضان سنة ١٣٤٩ هـ . وقد قارب السبعين من عمره . رحمه الله .

* * *

وهذا نص الرسالة :

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا اللهم (١) على هدايتك الى الصواب، والصلاة والسلام على أنبيائك ورسلك ولا سيما محمد سيد الأحباب، وعلى آله التابعين له وجميع الأصحاب.

(أما بعد) فهذا كتاب « نحو » وضعته على مذهب الأئمة الكوفيين ومصطلحاتهم؛ إذ وجدتها أهملت، وهي تحتاج إلى النظر والتبصر من أهل التأويل، والفقهاء، والعلماء. ويبنى عليها وجوه من القراآت (٢) والروايات (٣) المتحملة عن الفصحاء والبلغاء. فجمعتها في غضون كتاب من كتب كثيرة اطلعت عليها ورتبتها على ترتيب كتب المتأخرين، وسميته : « الموفي في النحو الكوفي »؛ والله المسؤول أن ينفع به ويجعله خالصاً لوجهه، وهو المستعان وعليه التكلان.

(١) قولهم : « يا اللهم » مذهب الكوفيين أن الميم المشددة في اللهم بقية جملة محذوفة (قالوا) أصلها : يا الله أمنّا بخير، وليست عوضاً عن حرف النداء، ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار، وأما البصريون فلا يجيزون الجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر كقوله :

انّي اذا ما حدث ألمّا اقول يا اللهم يا اللهما

ولما كانت هذه الرسالة موضوعة على مذهب الكوفيين ناسب أن يشير المؤلف الى ما ألفت لأجله، ففيه براعة الاستهلال.

(٢) ذكر الإمام ابن الجزري الدمشقي في طليعة كتاب النشر اسماء من اشتهر بالقراءة في الأمصار، وعد من أئمة الكوفة : يحيى بن وثاب، وعاصم بن ابي النجود، وسليمان الأعمش، وحمزة، والكسائي، فهؤلاء ممن كان يقتدى بهم، ويرحل اليهم، ويؤخذ عنهم؛ ولتصديهم للقراءة نسبت اليهم.

(٣) اشتهر من أئمة الرواية الكوفيين خلق كثير، وقد خرّج الامام احمد ابن حنبل في مسنده لأكثر من مائة وخمسين محدثاً منهم رضي الله عنهم (٣٣٩ — ٣٩١) ج ٤ من المسند.

النحو : علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم في التركيب . والتركيب : إما بنسبة إسنادية ، فجملة ؛ أو غير إسنادية ، فتقييدي ؛ أو بلا نسبة ، فمزجي ؛ والجملة : إما أن تتركب من اسمين كزيد قائم ، أو من فعل واسم كقام زيد ، أو من اسم وحرف ملاحظاً فيه معنى الفعل كيا زيد(١) .

والاسم معرب وقد يبنى لشبه الحرف ، وإعرابه رفع وفتح وجر : فالمثنى بالألف والياء (٢) كجاء الزيدان ، وضربت كليهما ؛ فكلا وكلتا مثنيان (٣) . وجمع المذكر السالم بالواو رفعاً ، والياء نصباً وجراً (٢) نحو : جاءني الأحمدون ، وضربت الطالحين ، وحمل عليه عشرون وبابه (٤) ، وارضون والسنون وبابه (٥) . وقد يعرب جمع المذكر

(١) التقدير : ادعو زيداً ، او أنادي زيداً فزيد في موضع نصب لأنه مفعول .

(٢) ذهب الكوفيون الى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة في أنها اعراب بمنزلة الحركات ، لأنها الحروف التي اعرب الاسم بها كما يقال : حركات الاعراب ، اي الحركات التي اعرب الاسم بها . وقال البصريون إنها حروف إعراب وليست باعراب ، لأن هذه الحروف انما زيدت للدلالة على التثنية والجمع فصارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى . (٣) ذهب الكوفيون الى ان « كلا وكلتا » مثنيان لفظاً ومعنى ، واصلها « كل » فكسرت الكاف ، وخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، والتاء للتأنيث ، والالف فيهما كالالف في « الزيدان » ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الاضافة ، وقد شرح الأنباري مذهبهم في (الانصاف) والبغدادي في (الخزانة) ، ورجحا مذهب البصريين في كون « كلا وكلتا » مفردين لفظاً ، مثنيين معنى ، (الانصاف : ص ١٨٢ — ١٨٦ ؛ الخزانة ج ١ ص ١٢٦ — ١٢٩) . (٤) الى التسعين . (٥) المراد ببابه : كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ، ولم تكسر ، نحو عِضة وعِضين ، وعزه وعزين ، قال تعالى : « كم لبثتم في الارض عدد سنين » وقال : —

السالم بالحركات ، نحو : مضت السنين ، وهو قياس عند الفراء ومن تبعه ومنه قوله :

رب حي عَرَنْدَس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب [١]

وقوله : «وقد جاوزت حد الأربعين [٢] .»

ونون جمع المذكر السالم مفتوح ، ونون المثنى مكسور ، وبعضهم فتح ، قاله الشيخان [٣] ، نحو :

على أحوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب [٤]

وجمع المؤنث السالم بالضم والجر ، وجوّزوا نصبه بالفتحة [٥] ، إلاّ هشاماً [٦] ،

— «الذين جعلوا القرآن عضين» أي مفرقاً لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه فآمنوا بما أحبوا منه وكفروا بالباقي فاحبط كفرهم ايمانهم . وقال : «عن اليمين وعن الشمال عزين» أي جماعات في تفرقة واحدتها عزه . (١) حيّ : قبيلة . عَرَنْدس : قوي شديد . الطلال : الحالة الحسنة وفي قوله : لا يزالون : مراعاة لمعنى الحي بعد مراعاة لفظه . القباب : جمع قبة ، وهي التي تتخذ من الأدم والخشب واللبد ونحوها . (والمعنى) : كثير من الأقوياء الذين يستطيعون التطاول في البنيان ، لا يزالون يسكنون الخيام ، (والشاهد) في ضاربين ، حيث أثبت النون ، ولم يحذفها للاضافة ، فعلم أنه معرب بالحركات . (٢) صدره : «وماذا تبتغي الشعراء مني» ، والشاهد في (الاربعين) بكسر النون على أنها كسرة اعراب

(٣) إماما الكوفة بالنحو واللغة : أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي أحد القراء السبعة المتوفى سنة ١٨٩ ﻫ . وأبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء المتوفى سنة ٢٠٧

(٤) هو لحميد بن ثور الصحابي الهلالي من أبيات يصف بها قطاة . (أحوذيين) تثنية أحوذي ، وهو الخفيف في المشي ، والمراد بهما هنا القطاة ، والمعنى : طارت هذه القطاة عشية على جناحين خفيفين ، فما مسافة رؤيتها والنظر اليها وقت الطيران الا مقدار لمحة ، ثم تغيب ثانياً ، والشاهد في أحوذيين حيث فتحت نون المثنى وذلك لغة . (٥) حذفت لامه أم لم تحذف . (٦) ابن معاوية ، ابو عبد الله —

فلا يجوّز إلاّ فيما حُذفت لامه [١]، كقولهم : سمعت لغاتَهم . وإذا كان جمع النسوة السالم عَلَمًا يجوز فيه ثلاثة أوجه إعرابه كسائر جمع المؤنث ، وإعرابه كإعراب غير المجرى [٢] ، وإذا وُقف عليه فبالهاء نحوُ : جاءت من أذرَعاة ؛ وإعرابه كسائر جمع المؤنث بلا تنوين ، كقولك :

تنوّرتها من أذرعات وأهلها   بيثرب أدنى دارها نظرٌ عالي [٣]

وأما المفرد والجمع المكسّر فيعرب [٤] بالحركات الثلاث إلاّ اذا كان غير مجرى فيفتح في الكسر إلا ذو وفم وأب وأخ وحم ، فبالحرف [٥] إذا أُضيف الى

- الكوفي ، (٢٠٩) نحوي ضرير من أهل الكوفة من كتبه «الحدود» و «المختصر» و «القياس» وكلها في النحو «الأعلام» .

(١) لمشابهته المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع في رد الأشياء الى أصولها ، وجبراً لحذف لامه ، فإن ردت اللام في الجمع نصب بالكسرة اتفاقًا ، كسنوات وشفوات . (٢) الكلمة في الأصل (غير المنصرف) ولكنها مرمّج عليها ومعوض عنها بلفظ (غير المجرى) وقد تكرر في الأصل هذا التغيير مراعاة للاصطلاح الكوفي والمراد به : (غير المنصرف) . (٣) قاله امرؤ القيس ، والمعنى : نظرت الى نار هذه المحبوبة بقلبي وأنا بالشام ، وهي بالمدينة ، مع أن الأقرب من دارها يحتاج الى نظر عظيم لشدة بعدها عن بلدي (والشاهد) في أذرعات ، روي بالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة لحال الجمعية ، وبالجر بالفتحة مراعاة للحالة الراهنة وهي العلمية ، وبالجر بدون تنوين مراعاة للحالتين . (٤) في الأصل : يعرب . (٥) ذهب الكوفيون الى أن الاسماء الستة المعتلة وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال ، معربة من مكانين ؛ وذهب البصريون الى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب . أما الكوفيون فاحتجوا بان الحركات الثلاث تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد ، نحو قولك : هذا أبٌ اخٌ . . . فإذا أضفتها بقيت الضمة والفتحة —

غير الياء [١] (....) [٢] .

ويجوز قصر غير الأولين [٣] واعرابها بالحركات ، ومثلها «هن [٤]» خلافاً للفراء في إعرابها لأنه ناقص .

غير المجرى ما فيه علتان [٥] من العلل المذكورة ، وهي الف التأنيث [٦]

— والكسرة إعراباً لها ، (قالوا) وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجراها في كونها اعراباً بدليل أنها تتغير مثلها في حال الرفع والنصب والجر فتقول : هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك ، فالضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر ، فدل ذلك على أنها معربة من مكانين .

وتتمة المبحث في كتاب الإنصاف ، (ص ٦ — ١٢) وفيه تفصيل المذاهب واللغات ، وذكر الحجج والاستدلالات . واختصار مؤلف هذه الرسالة (رحمه الله) مخل بالمقصود .

(١) فإن كانت الإضافة للياء أعربت بالحركات المقدرة نحو : وأخي هارون .

(٢) كلمة مبهمة لم نوفق الى حلها .

(٣) أي غير (ذو وفم) فان اعراب الأول منها بالأحرف متعين ، والثاني بغير الميم متعين أيضاً .

(٤) أي محذوف اللام ، وهو الواو ، فيعرب بالحركات . قال الأشموني : ولقلة الإتمام في (هن) أنكر الفراء جوازه ، وهو محجوج بحكاية العرب . ومَن حفظ حجة على من لم يحفظ .

(٥) أي فرعيتان من العلل التسع ، إحداهما ترجع الى اللفظ ، والثانية الى المعنى ، وهما تؤثران باجتماعهما ، واستجماع شرائطها فيه أثراً سيجيء ذكره ، أو علة واحدة منها تقوم مقامهما ، بأن تؤثر وحدها تأثيرهما ، وهذه العلل مجموعة في هذين البيتين :

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الفٌ وَوزن فعلٍ ، وهذاالقول تقريب

(٦) أي مقصورة كانت أو ممدودة ، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع ، أي سواء وقع نكرة كذكري وصحراء ، أم معرفة كرضوي (اسم جبل بالمدينة) —

قائمة مقام علتين [١] .

والجمع قائم مقام علتين ؛ شرطه ان يكون على وزن فواعل او مفاعيل [٢] وله في الأصل كضاجر [٣] ، او في التقدير كسراويل [٣] .

— وزكرياء ، أم مفرداً كما تقدم ، أم جمعاً كجرحى وأصدقاء ، أم اسماً كما تقدم ، أم صفةً كحبلى وحمراء ، قال ابن مالك رحمه الله :

فألف التأنيث مطلقاً منع حرف الذي حواه كيفما وقع

(١) إنما استقلت بالمنع لأن في المؤنث بها فرعية لفظية من جهة التأنيث ، ومعنوية من جهة لزومها . (٢) وضابطه : كل جمع فتح أوله وكان ثالثه ألفاً — ليست عوضاً — وبعدها حرفان ، او ثلاثة ، اوسطها ساكن ولم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال ، وبعدها ايضاً كسر اصلي ، ولو تقديراً كدواب وعذارى ، فإذا كان الجمع بهذه الصفة استقل بالمنع لأن فيه فرعية اللفظ ، بخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظاً وحكماً ؛ وفرعية المعنى بدلالته على الجمعية .

وإذا انتفى أحد الشروط المتقدمة صرف ، كعذافر (الجمل الشديد) لمضموم الاول ، وصلصال لما الفه غير ثالثة ، ويمان وشآم لأن الألف عوض عن إحدى ياءي النسب ، فان اصلهما يمني وشامي ، حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً وعوضوا عنها الألف ، ثم أعل إعلال قاض ، وتدارك لما ليس بعد الفه كسر ، وتدان وتوان لما الكسر فيه غير اصلي ، إذ اصله الضم وكسر لمناسبة الياء ، وطواعية وكراهية لتحرك وسط الثلاثة بعد الألف ، وظفاريّ ورباحيّ للساكن المنوي انفصاله لأن الياء فيهما عارضة للنسب ، بخلاف قماريّ وبخاتيّ وكراسيّ ، فان الياء في المفرد . والى الجمع المذكور اشار الناظم بقوله :

وكل جمع مشبه مفاعلا او المفاعيل لمنع كافلا

(٣) اي ان صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية الا لجمع كضاجر ، او منقول عنه كسراويل ، فقيل انه اعجمي حمل على موازنه من العربي ، وقيل إنه منقول ، اي ان سراويل كان جمع سروالة ، فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد —

(المزيدتان)[1] تشترط العلمية في الاسم ، وانتفاء فعلانة في الصفة[2] وقيل وجود فَعْلى[3] ولم يشترط الفراء الزيادة ومنع سنان ٠

و « الوصف » الأصلي لا يعتبر مع العلمية نحو أحمر[4] و « وزن الفعل » شرطه

— الجنسي به ، فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة وإن كان مفرداً (راجع شروح الألفية وحواشيها عند قوله :

ولسراويل بهذا الجمع شَبَهٌ اقتضى عمومَ المنع)

(١) المزيدتان : هما الألف والنون ، وعلامة زيادتها سقوطها في بعض التصاريف ، كما في نسيان وكفران إذا ردّا الى نسي وكفر ٠ (٢) أي يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختوماً بتاء التأنيث نحو عطشان وغضبان ، لأنك تقول : امرأة عطشى وغضبى ، ولا تقول عطشانة ولا غضبانة ، فإن كان المؤنث على فعلانة صرف ، فتقول : رأيت رجلاً عطشاناً وامرأة سيفانة ٠ (٣) مثاله : لحيان ـ الكبير اللحية ـ لا مؤنث له ، فمن لم يشترط لمنع صرف (فعلان) إلا انتفاء (فعلانة) منعه من الصرف كما تقدم ، ومَن اشترط وجود (فَعلى) تحقيقاً ، صرفه ، والصحيح عند المؤلف الأول ، لأنه (رحمه الله) أورد الثاني بصيغة التضعيف « قيل » وقال الأشموني والصحيح منع صرفه وعلق عليه الصبان بقوله : هذا يخالف قول ابي حيان : إن الصحيح فيه صرفه لأنا جهلنا النقل فيه عن العرب ، والأصل في الاسم الصرف ، فوجب العمل به اﻫ ٠ قال الصبان : « فهذه المسألة مما تعارض فيها الأصل والغالب فتنبه » أي لأنا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فَعلى أولى به من فعلانة ، لأن باب فعلان فعلى ، أوسع من باب فعلانة ، والتقدير في حكم الوجود ٠ (راجع الأشموني والصبان ج ٣ ص ١٥١) ٠ (٤) أحمر ممنوع من الصرف للوصف الأصلي ووزن الفعل ، لأن هذا الوزن اصل في الفعل وهو به أولى ، لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم ، وما كانت زيادته لمعنى أصل لغيره ٠

أن يخصه [١] ، أو في اوله زيادة الفعل غير قابل للتاء نحو احمد [٢]

و «العدل» ومنه وزن مثنى وثلاث [٣] .

و «العجمة» شرطها أن تكون علماً في الأصل زائداً على ثلاثة أحرف أو متحرك الوسط [٤] .

و «التأنيث» لفظي ومعنوي بشرط العلمية ، وشرطُ تحتم تأثيره في المعنوي العجمة [٥] ، أو زيادته على ثلاثة أحرف خلافاً لابن الأنباري [٦] أو تحرك الوسط ، أو أن يكون اسم بلدة عند الفراء ، او ان يكون مؤنثاً في الأصل

---

(١) نحو أُحَيمر وأُفَيضل من المصغر ، فإنه لا ينصرف ، مع أنه ليس على وزن أفعل ، لكنه على وزن متأصل في الفعل كأُبيطر مضارع بيطر ـ اذا عالج الدوابّ ـ ، ولهذا قيل إن الأولى تعليق المنع على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن أفعل . (٢) أحمد كأحمر في كون الزيادة في أوله تدل على معنى في الفعل دون الاسم . (٣) على وزن مَفعل وفُعال ، وهو الى الأربعة بالاتفاق نحو قوله تعالى : «أولي أجنحة مَثنى وثُلاث ورُباع» وفي الباقي على الأصح ، وهي معدولة من الفاظ العدد الأصول مكررة ، فأصل جاء القوم أحاد جاءوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي ، فعدل عن هذا المكرر الى أحاد اختصاراً وتخفيفاً (راجع تتمة البحث في منار السالك الى أوضح المسالك ج ٢ ص ٢٦٧) . (٤) المراد بالأعجمي ما عدا العربي ، قال ابن مالك رحمه الله :

والعجمي الوضع والتعريف مع زَيدٍ على الثلاث صرفه امتنع

(٥) العجمة لا تستقل بالمنع في مثل ماه وجُور من الثلاثي (اسما بلدتين) ولكن انضمامها الى العلمية والتأنيث يحتم المنع بهما ، فهي مقوية للتأنيث لا غير .

(٦) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة ، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار ، توفي سنة ٣٢٨ هـ .

سمي به مذكر عنده، وثعلب [١].

و « المعرفة » بشرط العلمية ، والتركيب بلا نسبة [٢] بشرط العلمية ، او اذا نكرة [٣] ما فيه علمية مؤثرة اجري له إذا سمي بالوصف الأصلي . او اذا نكرة [٣] الوصف الأصلي المسمى به فالمعتمد انه يجري ايضاً إلاّ اذا كان اعتبار الوصفية من وجه كأحمر إذا سُمي به رجل احمر [٤] . قاله الفراء وابن الأنباري .

ويقاس عليه سكران إذا سمي به رجل مدمن ، وقد يُجرى غير المجرى للضرورة [٥] ، او للتناسب [٦] ، إلاّ اسم التفضيل الذي بعده « مِنْ » [٧] والمجرى

(١) ابو العباس احمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، كان راوية للشعر ، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ، ثقة حجة ، ولد ومات في بغداد (٢٠٠ — ٢٩١ هـ) . (٢) المراد بالتركيب بلا نسبة هو تركيب المزج بأن يجعل الاسمان اسماً واحداً ، لا بإضافة ولا بإسناد ، بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث . (٣) كذا بخط المؤلف ولعله : وإذا نُكّر ما فيه علمية الخ ... وإذا نكر الوصف الخ ...

(٤) قال الأشموني : « .. والثالث إن سُمي بأحمر ، رجلٌ احمر ، لم ينصرف بعد التنكير ، وإن سُمي به اسود او نحوه انصرف ، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري » وانظر هذا البحث في الأشموني والصبان عند قول ابن مالك رحمه الله :

(... واصرفن ما نُكّرا من كل ما التعريف فيه أثرا)

ص ١٧٨ ج ٣ (٥) كقول امرئ القيس : « ويومَ دخلت الخدر ، خدر عُنيزة » وعُنيزة ابنة عمه وهنا الشاهد ، لأنه صرف للضرورة ، مع أنه يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث . (٦) كقراءة نافع والكسائي : « سلاسلاً وقواريراً » . (٧) قالوا لأن حذف تنوينه لأجل (مِنْ) فلا يجمع بينهما ، ومذهب البصريين جوازه لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأحمر لا (من) ، بدليل صرف : (خير منه وشر منه) لزوال الوزن .

قد لا يجرى اضطراراً [1] واختياراً هو اختيار ثعلب . والمنقوص نحو جوارٍ ليس تنوينه للإجراء وقد يجري المنقوص مجرى الصحيح نحو قاضٍ اذا سمي به مؤنث .

(يتبع) محمد بهجة البيطار

(١) قال الأشموني : واجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي ، وأباه سائر البصريين والصحيح الجواز ، واختاره الناظم لثبوت سماعه ، (وذكر شواهد له) والى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله :

ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع ، والمصروف قد لا ينصرف

الموفي في النحو الكوفي

السيد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

— ٢ —

المرفوعات

« الفاعل » ما أُسند اليه الفعل او شبهه [١] نحو : كان زيدٌ عالماً ، وقائم زيد . وحقه ان يلي الفعل وقد يتقدم عليه [٢] إلا إذا كان نكرةً إلا اذا أفاد [٣] ، نحو :

ما للجمال مشيها وئيدا   أجندلاً يحملن أم حديدا [٤]

ويكون [٥] جملةً نحو : بدا لي ، يقوم زيد . ولا يحذف إلا من المصدر ، إلا عند الكسائي [٦] ، نحو :

(١) كاسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمصدر .

(٢) قال الصبان : فلا يضر عندهم تميز المبتدأ من الفاعل في نحو : زيد قام ، وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فنحو : الزيدان قام ، والزيدون قامَ ، جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين . (٣) اي لا يجوز ان يتقدم الفاعل ـ اذا كان نكرة ـ على فعله إلا إذا افاد ، إذن فيكون في تقدمه حكم الابتداء بها ، قال ابن مالك رحمه الله :

ولا يجوز الابتدا بالنكره   ما لم تفد ، كعند زيد نمره

(٤) هو قول الزبّاء الملكة العربية الشهيرة ، التي ملكت الشام والجزيرة ، وأخبارها كثيرة ، (٣٥٨ ق هـ) . (٥) اي الفاعل . (٦) اجاز الكسائي حذف الفاعل من المصدر وغيره تمسكاً بنحو قوله : فإن كان لا يرضيكَ الخ البيت .

فإن كان لا يرضيك حتى تردّني　الى قَطَرِيٍّ[(١)] لا إخالك راضيا

ولو عدمت قرينة ، او اتصل او كان المفعول محصوراً بـ « إنما » لا بـ « إلاّ »
وجب تقديمُ الفاعل[(٢)] ، ولو اتصل مفعوله وهو منفصلٌ ، وجب تقديم المفعول[(٣)]

وكذلك إذا اتصل مكنيُّ المفعول الى الفاعل ، نحو : ضرب عمراً غلامُه ،
وقال الطُّوال كقوله :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبرٍ　وحُسن فعلٍ كما يُجزى سنمار[(٤)]

(١) قطريٌّ هو ابن الفجاءة الخارجي ، والبيت لسواد بن المضرّب ، وكان هربَ من الحجاج خوفاً على نفسه ، والمعنى : إذا كانت حالتي التي تراها — وهي الفرار من ذلك الخارجي الممقوت — لا ترضيك ، ولا ترضى حتى تُرجعني اليه ، فإني أظنك لا ترضى ، لأني عزمتُ على عدم تحقيق ما يرضيك . والشاهد : حذفُ مرفوع كان ويُرضيك لدلالة الحال عليها .　(٢) إذا عدمت القرينة التي تميز الفاعلَ من المفعول ، وجب تقديم الفاعل بسبب خفاء الاعراب وعدم القرينة ، إذ لا يعلمُ الفاعل من المفعول ـ والحالة هذه ـ إلا بالرتبة كما في نصر موسى عيسى ، وأكرم ابني أخي . وإن وقع الفاعل ضميراً متصلاً وجب تقديمه أيضاً ، إذ لو أخر لزم ان لا يكون متصلاً ، والفرض أنه متصل ، نحو : أكرمتك وأكرمت زيداً . وكذا الحال اذا حُصرَ المفعول بإنما ، فيجب تقديم الفاعل على المفعول ، لأنه لو أُخر انقلب المعنى ، نحو : إنما نصر زيدٌ عمراً .　(٣) لأنه لو قدّم الفاعل وجب انفصال الضمير مع إمكان اتصاله ، كعلمني الأستاذُ .

(٤) فيه عودُ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً ، قال ابن هشام في أوضح المسالك : ولا يجيزه أكثر النحويين لا في شعر ولا في نثر ، وأجازه فيهما الأخفش وابنُ جني والطُّوال وابن مالك ، والصحيح جوازه في الشعر فقط .

(وسِنمَّار اسمٌ لرجل روميٍّ بنى قصراً عظيماً بظهر الكوفة ، للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة ، فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه ، لئلاً يبني لغيره مثله ، فضربت به العربُ المثل في سوء المجازاة .

ويجب كذلك اذا كان الفاعلُ محصوراً بـ « إنما » بخلاف « إلاّ » — هذا عند الكسائيّ ، وذهب الفرّاء وابنُ الأنباريّ الى وُجوب تقديم المفعول إذا كان الفاعل محصوراً بـ « إلاّ » .

والعامل في الفاعل هو الفعل المسنَدُ أو شِبهه ، وقد يُحذف فعله لقرينة ، وهو كثير بعد « لو » و « لولا » وقد يُحذفان معاً .

نائب الفاعل (١) :

ما أُسنِدَ اليه المجهول او شبهُه (٢) ويجوز إنابة المفعول به (٣) .

والمصدر غير العلة (٤) والمحل المتصرف (٥) اتفاقاً ، والحال الضروريّ اذا كان جملةً عند الشيخين (٦) ، لا مفرداً خلافاً للفرّاء (٦) ، ولا التمييز خلافاً

(١) جرى المصنف في هذه الترجمة (نائب الفاعل) على مصطلح ابن مالك رحمه الله ، وهي أولى وأخصر من قول كثير (المفعول الذي لم يسمّ فاعله) لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظّرف مثلاً ، إذ المفعول به هو المراد عند الاطلاق ، ولأنه يشمل المفعول الثاني في أُعطي زيدٌ ديناراً وليس مراداً (انظر الخضري والصبان) . (٢) قد يحذف الفاعل للجهل به ، أو لغرض لفظي صحيح كتصحيح النظم ، أو معنويّ كأن لا يتعلّقَ بذكره غرضٌ ، وكالإيجاز ، والعلم به ، والإبهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، أو عليه ، فصار بذلك شبه المجهول . (٣) نحو : « وغيضَ الماء ، وقضيَ الأمر » .

(٤) لم يُشترط في المصدر النائب عن الفاعل أن يكون مختصاً بوصف أو إضافة أو عَدَدٍ كما يتضح من مثاله « نُفخَ نفخةٌ » . (٥) المتصرف ما يفارق النصب على الظرفية والجرّ بمن . (٦) أجاز الكسائي والفرّاء قيام الجملة التي هي خبرٌ لكان وجعل مقام الفاعل ، نحو : (كِين يُقامُ) و (جُعِلَ يُفعل) . واستبعد جوازه الرضيُّ في شرح الكافية لوجهين (أحدهما) أن هذين الفعلين من عوامل المبتدإ والخبر ، وما حُذِف في هذا الباب من الفاعل —

للكسائي (١)، نحو: ضربَ عمرٌو، ونُفخ نفخةٌ، وصيمَ رمضان، وكين يُقام، وكين، وطيبتْ نفسٌ.

ولا يتعين المفعول به إذا وُجد، فيجوز إنابة غيره، نحو: ليُجزي قوماً بما كانوا يكسبون (٢). ولا ينوب الثاني من باب علمتُ، ولا ثانياً: أعلمت

— فليس بمنويٍ، ولا يُحذف المبتدأ إلا مع كونه منوياً، فلا ينوب على هذا خبر كان المفردُ أيضاً عن الفاعل، نحو: كين قائمٌ، وقد أجازه الفرّاء دون الكسائي (والثاني) أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولةً بالمصدر المضمون، ولا معنى لكين القيامُ (ص ٧٤ ج ١ شرح الرضي على الكافية).

(١) في شرح الرضي للكافية: وأجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الأصل فاعلاً فقال في طابَ زيدٌ نفساً طيبت نفسُ زيدٍ. (٢) أي إنه إذا وجد مع الفعل مفعول به، ومصدر وظرف وجارٌ ومجرور جاز عند الكوفيين نيابة غير المفعول، سواء تقدم النائب عن المفعول به او تأخر، لقراءة ابي جعفر: «ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون» فيجزى: مبني للمفعول، و «بما» نائب فاعل مع تقدم المفعول به وهو «قوماً» عليه. وقوله:

وإنما يُرضي المنيبُ ربَّه ... ما دام معنياً بذكرٍ قلبَه

والشاهد نيابة الجارّ والمجرور مع وجود المفعول مؤخراً، وكقول رؤبة:

لم يُعن بالعلياء إلا سيدا ... ولا شفى ذا الغيّ إلا ذو هُدى

والمعنى: لا يهتمُّ بالمكارم إلا شريف النفس، ولا يبعد الضالّ عن ضلاله، وسيء خصاله، إلا من هداه الله، والشاهد: نيابة الجارّ والمجرور مع وجود المفعول به، وقد اجاب البصريون بأن البيتين ضرورةٌ. قال في شرح الجامع: والحقُّ أنه إن كان الغير أهمَّ في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به، مثلاً إذا كان المقصود الأصليّ وقوعَ الضرب أمامَ الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما افاده السيد (ص ٤٢ ج ٢ حاشية الصبان).

مطلقاً (١) ، ولا ثاني أعطيت اذا كانت نكرة والأول معرفة (٢) .

فصل في الاسناد :

إذا كان المسند اليه ظاهراً ذات حر متصلاً ، مفرداً او مثنى يجب تأنيث المسند مفرداً (٣) ، واذا كان مذكراً ، مفرداً او مثنى ، فالتذكير ، وإلاَّ فوجهان (٤)

(١) اي إن ما كان خبراً في الأصل ، لا ينوب فيه المفعول الثاني ولا الثالث ، سواء أُلبس أم لا ، وسواء أكان جملة ام لا ، وسواء أكان نكرة والأول معرفة ام لا . (٢) وجهه ان النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل ، والمعرفة احقُّ بالاسناد اليها من النكرة . (٣) نحو قوله تعالى : « إذ قالت امرأة عمران » فهنا أنّث المسند « قالت » لأن المسند اليه « امرأة عمران » ظاهر ، متصل بفعله ، حقيقي التأنيث ، وهو المراد بقوله (ذات حر) وأصل حر (حرح) بدليل تصغيره على (حريح) وجمعه على (أحراح) فحذفت لامه وهي الحاء اعتباطاً ، فبقي كَيَدٍ ودم وهو بكسر الحاء (فـ . . المرأة) ، ولكن المراد هنا مطلق (الف . .) . ويا عجباً للمؤلف كيف اختار هذا اللفظ (ذات حر) الذي اضطرَّ اليه ابن مالكٍ في الفيته ، فقد يُغتفر في الشعر ما لا يُغتفر في غيره ، وقد كان في وسعه ان يقول (المؤنث الحقيقي) ، ولعلّ مذهب الكوفيين اضطره الى(ذات حر) !.

(٤) التأنيث نحو : « كذبت قبلهم قومُ نوح » و « قالت الأعراب آمنا » واورقت الشجر ، والتذكير نحو : اورق الشجر ، « وكذب به قومك » « وقال نسوة » وقام الرجال ، وجاء الهنودُ ، إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح اوجبت التذكير في نحو : قام الزيدون ، والتأنيث في نحو : قامت الهنداتُ ، خلافاً للكوفيين فيهما ، فقد اجازوا في الفعل معهما التذكير والتأنيث ، واحتجوا بنحو : « إلا الذي آمنت به بنو اسرائيل » « إذ جاءك المؤمناتُ » وقوله :

نبكي بناتي شجوَهنَّ وزوجتي والناظرون إليَّ ثم تصدَّعوا —

ومكنى المذكر (١) المفرد فعل ، والمؤنث فعلت ، والمثنى المذكر فعلا ، والمؤنث فعلتا ، والجمع فعلوا وفعلت وفعلن .

فصل في التنازع (٢)

إذا تنازع العاملان (٣) ، في فاعل بعدهما ، نحو : جاء وقعد الزيدان ، قال الكسائي : هو فاعل الثاني ، وفاعل الأول محذوف (٤) . وقال الفراء : هو فاعلهما (٥) ، وقال الجمهور : هو فاعل الأول ، وفاعل الثاني تكنيه وجوباً ، وقد عُزي الى الفراء ايضاً فتقول : جاء وقعدا الزيدان ، واذا تنازعا في مفعول فكذلك . إلا ان غيرهما جوّزوا إعمال الثاني بحذف

— والمعنى : ان بنات ذلك الشاعر وزوجته والمحبين اجتمعوا وبكوا حزناً وهماً ، ثم تفرقوا بعد ذلك . والشاهد تجريد (بكى) من علامة التأنيث ، مع ان الفاعل جمع مؤنث سالم ، فهو حجة للكوفيين (٢١١ ج ١ المنار على التوضيح) .

(١) اي ضميره كما هو ظاهر . (٢) التنازع لغة التجاذب ، واصطلاحاً : توجُّه عاملين الى معمول واحد ، كل منهما طالب له من جهة المعنى ، نحو قول المؤلف رحمه الله : جاء وقعد الزيدان ، فكل واحد من جاء وقعد يطلب « الزيدان » بالفاعلية . (٣) إذا تنازع العاملان جاز إعمال ايها شئت ، باتفاق من البصريين والكوفيين ، فقد سمع من العرب إعمال كل منهما ، فالخلاف الآتي في المختار منهما لا في اصل الصحة . (٤) بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل في باب التنازع عند إعمال الثاني فراراً من الإضمار قبل الذكر .

(٥) توجيهاً للعاملين الى الاسم الظاهر ، وبناء على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني .

مفعول الأول (١) نحو : ضربت وأكرمت زيداً ، او بكنايته مؤخراً ، نحو ضربت وأكرمت زيداً إياه ، وبذكره إذا كان ضرورياً (٢) نحو : علمتني قائماً ، وعلمت زيداً قائماً .

ويجوز حذفه أيضاً ، تقول : علمتك وعلمتني قائماً (٣) ، وقس عليه اذا تنازعا في شيء يطلبه أحدهما فاعلاً ، والثاني مفعولاً ، الا أنه لا سبيل الى اهمالها هنا . فيجب إعمال الأول عند الفراء (٤) . وأما مبنى الاختلاف فانهم منعوا الكناية قبل التصريح لفظاً ورتبة (٥) ولم يجوز غير الكسائي حذف الفاعل (٦)

(١) وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول لأنه فضلة يحذف في السعة ، ولأنه يلزم على ذكره التكنية قبل التصريح (الاضمار قبل الذكر) . وعود الكناية على متأخر لفظاً ومعنى وحكماً ، ولا ضرورة اليه فترتكب مخالفة القياس .

(٢) يعني ان لم تستغن عن المفعول أظهرته ، ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه .

(٣) إنما جاز حذفه عند الكوفيين لأنه مدلول عليه بثاني مفعولي الفعل الآخر ، قال الأشموني : وأما الحذف فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب ، لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الفصل .

(٤) الفراء يقول : ان استوى العاملان في طلب المرفوع ، فالعمل لهما ولا اضمار ، لأنهما كالعامل الواحد ، فأخواك في نحو : قام وقعد أخواك ، فاعل لقام وقعد ، فهو فاعل لفعلين عنده ، وان اختلفا ، وكان أولهما يطلب مرفوعاً أضمرته مؤخراً ، فراراً من حذف الفاعل ، ومن الاضمار قبل الذكر فتقول : أكرمني وأكرمت زيداً هو . (٥) أي لأنه قبيح . (٦) أي اذا دل عليه دليل ، فاذا قلت : اجتهد فسرني يسار ، وجعلت يساراً فاعلاً لسر ، كان فاعل (اجتهد) على رأي الكسائي محذوفاً لدلالة ما بعده عليه ، وعلى رأى سيبويه والجمهور ضميراً مستتراً يعود اليه ، لأن عود الضمير على المتأخر أهون من حذف الفاعل وهو عمدة ، ولكل وجهة ، ولكلا المذهبين شواهد تراجع في شروح الألفية وحواشيها عند قول ابن مالك : وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما

ولم يجوز إعمال الثاني الفراء (١) .

المبتدأ والخبر

المبتدأ ذو الخبر : ما أسند اليه مؤخر ، او مقدم ، لا يعمل فيه ، عارياً عن النواسخ ، وهو هو ، نحو : زيد قائم ، وانسان عمرو ، وقائم أنت (٢) . وعامله الخبر عند الشيخين (٣) . العائد من الخبر عند الجمهور . ولا يجوز الابتداء بالنكرة ، ما لم تفد (٤) ، ويجب تقديمه اذا كانا متساويين نحو : هذا زيد ، وأفضل منك

(١) أي لأنه اذا أعمل الثاني أدى ذلك الى الاضمار قبل الذكر (الكناية قبل التصريح) وهو ممنوع عندهم كما تقدم . (٢) هذه الأمثلة مرتبة على تعريف المبتدأ وعائدة اليه ، ففي المثال الأول اسند اليه مؤخر وهو « قائم » ، وفي الثاني مقدم وهو « انسان » وفي الثالث لفظ « أنت » يرتفع بالضمير العائد اليه من الخبر « قائم » لا بالخبر ، وهو معنى قوله : « لا يعمل فيه » وقوله : عارياً عن النواسخ ، اي نواسخ المبتدأ ، وهي كان ، وإنّ ، وظنّ ، وأخواتها ، وما ، ولا ، وقوله « وهو هو » اي ان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، او هو وصف المبتدأ ، والوصف في المعنى هو الموصوف ، ألا ترى انك اذا قلت « زيد عالم » كان « عالم » في المعنى وصفاً لزيد ، وهو « زيد » متصفاً بالعلم ؟ (٣) هما إماما الكوفة الكسائي والفراء ، وقد تقدم ذكرهما ، وكأن عامله الخبر عندهما ، فعامل الخبر هو المبتدأ ، اي فهما يترافعان ، وهو مذهب الكوفيين كما ترى في انصاف الأنباري وغيره .

(٤) أي لأنها مجهولة ، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً ويسوغ ان حصلت به فائدة ، كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف او مجرور ، نحو : « ولدينا مزيد » ، « وعلى أبصارهم غشاوة » فالذي سوغ الابتداء بغشاوة ومزيد في الآية قبله الإخبار عنها بظرف ومجرور مختصين باضافتها لما يصلح للابتداء ، وقد قال ابن مالك رحمه الله :

ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة

ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة ، —

افضل مني [١] او كان المبتدأ مما له الصدر نحو: من ابوك ؟ [٢] او كان خبره مما لو قدّم لعمل فيه نحو: زيد قام [٣]، بخلاف: قاما الزيدان [٤]، او كان خبره محصوراً نحو: ما زيد الا قائم [٥]، وقد يحذف [٦] ويجب في نعت مقطوع: نحو الحمد لله الحميدُ، ومصدرٍ ناب عن فعله، نحو: سمع وطاعة [٧] وكل خبر

— ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي الى مواضع الفائدة فتتبعوها، فمن مُقلّ مخل، ومن مكثر مورد ما لا يصح، او معدّد لأمور متداخلة. قال الاشموني: والذي يظهر انحصار مقصود ما ذكروه في الذي سيذكر، وذلك خمسة عشر أمراً، وعدّدها. (١) اي يجب تقديم المبتدأ اذا استوى مع الخبر تعريفاً وتنكيراً كما ترى في المثالين، فلو قدمت «زيداً» في الأول لكان مبتدأ، وأنت تريده خبراً، وكذا في المثال الثاني. (٢) فانّ «مَن» الاستفهامية لها الصدارة، ومثلها «مَن» الشرطية و«ما» التعجبية، و«كم» الخبرية، وهي مبتدآت نحو «من يعدل يفلح» و«ما أحسن الفضيلةَ ؟» و«كم شغفٍ بحب الخير رأيت» اي كثيراً. (٣) فلا يجوز تقديم الفعل على أنه خبر. (٤) أي فإنه جائز، لأن (قاما) ليس عاملاً في (الزيدان) بل هو عامل في الضمير البارز. (٥) فقائم وهو الخبر محصور بإلا. وقد اقتصر المؤلف على هذه الوجوه من وجوب تقديم المبتدأ، ونحن قد راعينا هذا الايجاز فلم نزد عليه.

وقال الإمام الأنباري (المتوفى سنة ٥٧٧) ذهب الكوفيون الى انه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان او جملة. اي خلافاً للبصريين، واورد حُجج كل من الفريقين على عادته، ورجح قول البصريين، ونحن لم نخرج عن غرض المؤلف من رسالته هذه، وهو حصرها في المذهب الكوفي من دون تطويل ولا ترجيح. (٦) اي المبتدأ اذا عرف: قال ابن مالك: وفي جواب كيف زيد قل دَنِف فزيد استُغني عنه اذ عُرف. (٧) اصله مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، من المصادر التي جيء بها بدلاً من افعالها لكنهم قصدوا به الثبوت والدوام فرفعوه وجعل خبراً عن مبتدأ محذوف وجوباً حملاً للرفع على النصب، اي امري سمع وطاعة.

لا بد فيه من عائد الى المبتدأ (١) وقد يتعدد (٢) ويكون جملة ، ويدخله الفاء (٣) . ويحذف ، ويجب في نحو : ضربي زيداً قائماً اي ما هو سد مسده الحال (٤) ، ومثله: لعمرك لأفعلن (٥) ، وقد يترك مستغنى عنه ، إذا ظهر المراد ، نحو : كل رجل

---

(١) ذهب الكوفيون الى أن خبر المبتدأ يتضمن ضميراً يرجع الى المبتدأ ، وان كان اسماً غير صفة (اي جامداً) لأنه في معنى ما هو صفة ، نحو : زيد اخوك ، وعمرو غلامك ، فهو في معنى زيد قريبك وعمرو خادمك ، فلما كان خبر المبتدأ ههنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب ان يكون فيه ضمير يعود الى المبتدأ ، واجمعوا ـ بصريين وكوفيين ـ على انه يتضمن الضمير اذا كان صفة نحو : زيد فاضل ، وعمرو حسن . (٢) قال ابن مالك في آخر بحث المبتدأ :

وأخبروا باثنين او باكثرا عن واحد كهم سراة شعرا

وفي التنزيل : « وهو الغفور الودودُ ذو العرش المجيدُ » . (٣) نحو : الذي يجتهد فله جائزة ، فالمبتدأ هنا : اسم موصول ، مشبه باسم الشرط في عمومه ، واستقبال الفعل الذي بعده ، وكونه سبباً لما بعده ، فهو في قوة ان تقول : « من يجتهد فله جائزة » . ولهذا اذخلت الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط .

(٤) في شرح الرضي على الكافية (ج ١ ص ٩٤) : وذهب الكوفيون الى ان نحو : قائماً ، حال من معمول المصدر لفظاً ومعنى ، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدّر بعد الحال وجوباً ، اي : ضربي زيداً قائماً ـ حاصل ، ولا يصح وقوع هذه الحال خبراً ، لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى كما مر ، ولا يوصف الضرب بالقيام . وللنجم الرضي بيان وتعليل لفساد مذهبهم في هذه المسألة (ص ٩٥) وليس من شأننا تسجيل المناقشات في هذه التعليقات .

(٥) اي لعمرك قسمي ، فان المبتدأ صريح في القسم ، وجواب القسم ساد مسد القسم المحذوف .

وضيعته [١] ، ولا يقدم على المبتدأ إذا كان مصدراً بـ « إنّ » او « أن » او « كأنّ » او « لكنْ » او « ليت » او « لعلّ » النواصب [٢] وكثر حذفه بعد « لا » التبرئة ، ويجب في لغة تميم [٣] وقد يدخله الباء بعد « ما » و « لا » و « هل » [٤] فينصب

---

(١) اي مع ضيعته ، والضيعة في اللغة العقار ، وهو ههنا كناية عن الصنعة قال الكوفيون : وضيعته ، خبر المبتدأ ، لأن الواو بمعنى مع ، فكأنك قلت : كل رجل مع ضيعته ، فاذا صرحت بمع ، لم تحتج الى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو التي بمعناه ، فلا يكون هذا المثال إذاً ، مما نحن فيه ، اي مما حذف خبره .

(٢) اي لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل ، فأريد ان يكون عملها فرعياً أيضاً ، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع ، والأصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب ، فلما اعملت العمل لفرعيتها ، لم تتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول كما تصرف في معمولي الفعل ، لنقصانها عن درجة الفعل .

(٣) أي كثر حذف المسند الذي هو خبر « لا » التي لنفي الجنس ، أو(لا) التبرئة (تسمى : لام التبرئة ـ لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر ـ والنافية للجنس) بعد دخولها ، وفي شرح الكافية : ويحذف كثيراً ، وبنو تميم لا يثبتونه ، ثم قال بعد بحث في الموضوع : فعلى هذا القول يجب اثباته (اي خبر لا) مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ، ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ، ويجب عند بني تميم ، وفي الشرح أيضاً: ووجه مشابهة لا التبرئة (لإنّ) أن (لا)للمبالغة في النفي ـ اي لكونها لنفي الجنس ـ كما أنّ (إنّ) للمبالغة في الإثبات ، وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض (ج ١ ص ١٠٠) طبعة الدار العلية سنة ١٢٧٥

(٤) نحو : ما زيد بحاضر ، ولا رجل بأفضل منك ، وقيل بلا التبرئة أيضاً نحو : لا خير بخير بعده النار ، والأولى أنها بمعنى (في) وهل زيد بقائم .

بنزعه بعد ما كثيراً وبعد غيره شاذاً [١] وقد يدخل اللام في الخبر بعد إن غالباً ، اذا كان مضارعاً اتفاقاً [٢] او ماضياً ، خلافاً للشيخ وهشام [٣] وورد بعد لكن [٤] .

المبتدأ الموافق ذو الفاعل : هو شبه فعل [٥] اسند الى فاعله الظاهر ، ترافعا [٦] ، وحكمها حكم الفعل مع فاعله [٧] ويدخل عليه إن وأخواتها ، تقول . إن قائماً

(١) ذهب الكوفيون الى أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض ، فاذا حذف حرف الخفض من قولك ما زيد بقائم ، وجب أن ينصب لفظ « قائم » بنزع الخافض ، فنقول : « مازيد قائماً »

(٢) منه قوله تعالى : « وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة » « إني ليحزنني أن تذهبوا به » . (٣) اما الشيخ فالكسائي واما هشام فهو ابو عبد الله بن معاوية الضرير ، النحوي الكوفي المتوفى سنة ٢٠٩ هـ وفي المغني لابن هشام : « الثالث : الماضي المتصرّف المجرّد من (قد) أجازه الكسائي وهشام على إضمار قد ، ومنعه الجمهور ، وقالوا : انما هذه لام القسم ، فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة إنّ : كعلمت ان زيداً لقام ، والصواب عندهما الكسر (ج ١ ص ١٧٥) فمن حق المؤلف أن يقول ... او ماضياً وفاقاً للشيخ وهشام . (٤) في المغني (٢٠٨/١) : ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين ، احتجوا بقوله : ولكنني من حبها لعميد « ولا يعرف له تتمة ولا قائل ولا نظير ، ثم هو محمول على زيادة اللام »

(٥) المراد بشبه الفعل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب . (٦) قال ابن هشام في اوضح المسالك : وارتفاع الخبر بالمبتدأ ، لا بالابتداء ، ولا بهما ، وعن الكوفيين أنهما ترافعا . (٧) قال الرضي في شرح الكافية : الكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو : قائم الزيدان ، كما يجيزون نحو : في الدار زيدان بعمل الظرف بلا اعتماد .

زيد ، وإن قائماً الزيدان [١] .

المنصوبات

المبتدأ المخالف : فهو محل [٢] ، او جار مع المجرور ، أسند الى فاعل عامله الخلاف ، نحو : عندك زيد ، وحكمه حكم الفعل مع فاعله [٣] .

الخبر المخالف : فهو محل ، او جار مع المجرور ايضاً ، اسند الى المبتدأ ، نحو : زيد عندك ، وعامله الخلاف أيضاً [٤] .

---

(١) وقال الرضي أيضاً : ويجوز عند الأخفش والفراء : إن قائماً الزيدان ، وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في (ظن) أيضاً ، نحو : ظننت قائماً الزيدان . ورد الرضي هذا القول ببيان وتعليل ، ونحن ليس من غرضنا أن ننقض المذهب الكوفي بغيره ، فنثبت ما قاله الرضي ، ولا ان نرجح قولاً على قول ، وإنما القصد ايضاح ما تضمنته هذه الرسالة من المذهب الكوفي فحسب . (٢) المحل : هو الظرف . (٣) اي في كونه : عاملاً في الاسم الذي بعده ، فيوجبون ارتفاع زيد ، في نحو «عندك زيد» على الفاعلية للظرف (اي المحل) لتضمنه معنى الفعل ، كما قالوا في نحو : قائم زيد ، وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ ، مفرداً كان او جملة ، وبقية البحث تأتي في التعليقة التالية . (٤) في شرح الرضي على الكافية (ج ١ ص ٨٣) : وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ، يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم ، او كأنه هو في نحو : وازواجه أمهاتهم ، ارتفع ارتفاعه . ولما كان مخالفاً له ـ بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ ، فلا يقال في نحو زيد عندك : إن زيداً عنده (اي لأن الخبر هنا ، ليس هو المبتدأ في المعنى كما هو ظاهر ـ خالفه في الاعراب ، فيكون العامل عندهم معنوياً ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء ، يتعلق به الخبر . واما البصريون فقالوا : لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي ، إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه .

النعت المخالف [1] : فهو محل ، او جار مع المجرور يبين وصف نكرة ، نحو : رجل من الكرام عندنا ، ولا يتقدم على المنعوت .

المصدر [2] : اسم ما فعله الفاعل ، أكد به الفعل ، أو بيّن عدده ، او نوعه ، او علته [3] : ضربته ضرباً ، او ضربتين ، او ضربات [4] ، او تأديباً ، ويرد معرّفاً باللام ، نحو : ضربته الضرب [5] ، وقوله :

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء [6]

---

(١) راجع ما أثرناه عن شرح الرضي في بحث « الخبر المخالف » . (٢) هو المصدر الفضلة المؤكد لعامله او المبين لنوعه او عدده ، وهو مفعول الفاعل حقيقة ، وفي الأشموني : والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً ، نظراً الى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك ، وأنه الأصل . (٣) لأن المصدر يشعر بالعلية ، كما في قوله : ضربته تأديباً ، وفي الرضي : أن ما يسميه النحاة مفعولاً له ، هو المفعول المطلق لبيان النوع ، عند الزجاج كما في : ضربته تأديباً ، فان مآله مماثل لضربته ضرباً . راجع تعليله (١٧٥/١) . (٤) المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق ، فلا يقال : ضربين ولا ضروباً ، لأنه مقصود به الجنس من حيث هو كماء وعسل ، ولأنه بمنزلة تكرار الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ، والمختوم بتاء الوحدة كضربة ، بعكسه باتفاق فيقال : ضربتين وضربات ، لأنه كتمرة وكلمة . (٥) في شرح الكافية للرضي : او معرفاً بلام العهد كما اذا أشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك ، فتقول : ضربته الضرب .

(٦) الشاهد في ورود المصدر معرفاً باللام ، بقوله : لا أقعد « الجبن» عن الهيجاء ، والجبن هو الفزع وضعف القلب ، والهيجاء هي الحرب ، والشاعر يقول : مهما تتابعت وتكاثرت زمر الأعداء ، فانا لا أكف ولا أجبن عند اللقاء . قلت : وهذا هو خلق العروبة في جاهليتها وفي اسلامها ، فهل سلبت هذه الأمة أفضل مزاياها ؟ وهل استخذت أمام عدوها في أرض الميعاد ، والعرب لا تستخذي ! . . . —

ولا يتقدم التوكيد على الفعل ، وقد يؤكد به مضمون جملة ، وعامله الفعلُ المدلولُ عليه بالجملة : له عليّ الف درهم اعترافاً [١] . ويجب إفراد التوكيد والعلة [٢] وقد ينوب عنه غيره ، كضربته سوطاً ، وعمل صالحاً ، وهنيئاً مريئاً [٣] .

وعامل المفاعيل ، الفعل او شبهه عند الجمهور ، فاعل عند هشام ، الفعل مع

— أم هي مجيبة بقول الآخر :

وما إنْ طِبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

والطب ههنا بمعنى العلة والسبب ، والدولة بالفتح الغلبة في الحرب ، وبالضم تكون في المال ، ودالت الأيام تدول ، كدارت تدور ، وزناً ومعنى ، ولعل الأيام اذا دارت كرة اخرى ، تستعيد هذه الأمة سيرتها الأولى فيكون لها الفوز المبين ، وتحافظ على هذا التراث العظيم ان شاء الله . (١) يعني يكون المصدر مضموناً لجملة ، لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر ، ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه ، « فاعترافاً » في « له عليّ الف درهم اعترافاً » يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة ، كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضرباً ، إلا أن المؤكد ههنا ، مضمون المفرد ، أي الفعل من دون الفاعل ، لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان ، وأما في مسألتنا ، (فالاعتراف) مضمون الجملة الاسمية بكمالها ، لا مضمون أحد جزئيها ، أي فالمصدر بمنزلة اعادة الجملة . (انظر شرح الرضي ج ١ ص ١١١) . (٢) تقدم بيانه في أول بحث المصدر . (٣) عد الأشموني ما ينوب عن المصدر المبين للنوع ، فبلغ ثلاثة عشر شيئاً ، منها : آلته وصفته ، كما هنا ، وقد تكون الصفة النائبة عن المصدر دعاء مكرراً كقول كثيّر عزّة :

هنيئاً مريئاً غير داء مخامر لعزة من أعراضنا ما استحلت

الفاعل عند القرّاء [١] وقد يحذف الفعل العامل [٢] ، ويجب في نحو : حمداً له [٣] وسبحانه ولبيك وفي مثبت بعد نفي ، أو معناه ، داخل على ما لا يكون خبراً ، إلا مجازاً ، كـ : ما أنت إلا سيراً ، وإنما أنت سيراً ، او مكرر بعده ، كما أنت سيراً سيراً [٤] .

(١) عبارة المحقق الرضي : وأما ناصب المفعول : فالفعل عند البصريين ، او شبهه ، بناء على أنه به يتقوم المعنى المقتضي للرفع ، أي الفاعلية ، والمعنى المقتضي للنصب ، اي المفعولية ، وقال الفراء : هو الفعل والفاعل ، وقال : هشام بن معاوية من الكوفيين : هو الفاعل ، وقد ذكرنا في حدّ العامل : أن هذين القولين أولى بناء على أن النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية (١/١١٦) .

وقال في الإنصاف مقرراً حجة الكوفيين : ولما كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما ، دلّ على أنه منصوب بهما ، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ ، إنهما يعملان في الخبر ، لأنه لا يقع إلا بعدهما (١/٥٦ و ٥٨) . (٢) كقولك لمن قدم من سفر : قدوماً مباركاً ، فقدوماً مصدر محذوف العامل لدليل حاليّ وهو المشاهدة ، والأصل : قدمت قدوماً .

(٣) اي من المصادر المسموعة التي كثر استعمالها ، ودلت القرائن على عاملها ، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة : حمداً وشكراً لا كفراً ، وسبحان الله ، ولبيك ، والتقدير : أحمد الله حمداً ... الخ . (٤) هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين : (أحدهما) ان يكون ناصبه خبراً عن شيء ، لو جعلت هذا المصدر خبراً عنه لم يكن الا مجازاً ، لكونه صاحب ذلك المصدر . والثاني ان يكون المصدر مكرراً ، او بعد « الا » او معناها ، نحو : ما أنت الا سيراً ، وانما أنت سيراً ، وما أنت سيراً سيراً » . وانما وجب حذف الفعل لأن المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم ، لم يستعمل العامل أصلاً ، لكونه إما فعلاً —

وما أكد مضمون جملة نحو: أنت قائم حقاً، أو فصّل أثره نحو: «فشُدُّوا الوثاق، فإما منّاً بعدُ، وإما فداء»[1] او شبه به علاجاً بعد جملة تضمنت صاحبه، واسماً بمعناه كله[2]: صوت صوتَك.

— وهو موضوع على التجدد، او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته، فصار العامل لازم الحذف، فإن أرادوا زيادة المبالغة في الدوام جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه، قال:

عجب لتلك قضيتي وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

قال سيبويه: سمعنا بعض من يوثق به، وقد قيل له: كيف أصبحت؟ قال: حمد لله وثناء عليه، ومنه: سلام عليك.

(١) يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافاً الى الفاعل او المفعول، فمضمون «فشدوا الوثاق» شدُّ الوثاق، ويعني باثر ذلك المضمون: فائدته ومقصوده، وغرضه المطلوب منه، كالأثر الذي يكون بعد المؤثر، ويعني بتفصيل ذلك الأثر، بيان أنواعه المحتملة، فقوله: «فشدوا الوثاق» جملة تتضمن شد الوثاق، والمطلوب من شد الوثاق هو ما جاء في قوله: «فإما منّاً بعد واما فداء» فمنّاً وفداء، ذكرا تفصيلاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق، والتقدير: فإما أن تمنوا منّاً، وإما أن تفادوا فداءً، ويشير بالنظم الى هذا بقوله:

وما لتفصيل «فإما منّاً» عامله يحذف حيث عنّا

أي حيث عرض، (وانظر شرح الرضي أيضاً ج ١ ص ١٠٨ و ١٠٩).

(٢) المثال التام الذي أوردوه لهذه المسألة: مررت بزيد فاذا له صوت صوتَ حمار، وصراخ صراخَ الثكلى» يعني أن قوله: صوتَ حمار: مصدر، فائدته التشبيه، اذ المعنى، مثل صوت الحمار. فالمصدر هنا فعل علاجي، أي يحتاج في احداثه الى علاج بتحريك عضو ـ [بخلاف: له ذكاء ذكاء الحكماء فهو معنوي لا علاجي] ـ واقع بعد جملة وهي (له صوت) وهذه الجملة مشتمله على اسم بمعنى —

المفعول به

المفعول به : ما وقع عليه الفعل المتعدي ، أو تعلق به ، وهو جارّ مع المجرور ، نحو ضربت زيداً ، ومررت بعمرو ، وهو صريح وغير صريح . وقد يتقدم على عامله ، وقد يحذف منوياً ومنسياً ، نحو يعطي ويمنع [١] ويحذف عامله نحو : كلمته فاه الى فيَّ ، (أي جاعلاً) ويجب في نحو : أهلاً وسهلاً ، وفيما حذر بتقدير : اتق ، نحو اياك وزيداً ، أو من زيد ، والأسدَ الأسد [٢] أو اختص بتقدير : (أخصُّ) نحو : نحن العربَ » لفعله ، أو نعت قطع بتقدير : (امدح) نحو : الحمد لله الحميدَ ، أو اغرى به مكرراً نحو أخاك أخاك [٣] .

وقد يعمل الفعل في مكنيٍّ ، او مضاف اليه ومرجعه ، ولا يشتغل باحدهما عن الآخر ، نحو زيداً ضربته [٤] وعمراً حبست غلامه [٥] .

المفعول فيه

المفعول فيه : ـ وهو المسمى حالاً وصفة ـ ما فيه الفعل من زمان أو مكان

ـ هذا المصدر المنصوب ، وهو المبتدأ المرفوع ، وهي مشتملة أيضاً على صاحب ذلك الاسم ، اي الذي قام به ذلك الحدث ، وهو الضمير المجرور باللام في مسألتنا « له صوت » . (١) المنويّ كقوله تعالى : « يؤتي الحكمة من يشاء » أي يشاؤه . وغير المنويّ ، اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره » اي يعدلون ، وإما للمبالغة بترك التقييد نحو : يعطي ويمنع ، وكقوله : « والله يقبض ويبسط » . (٢) انما وجب الحذف ليتنبَّه السامع بسرعة ، ويبتعد عن الهلاك . (٣) أو معطوفاً نحو: المروءة والنجدة .

(٤ و ٥) وذلك لأن المكنّى في المثالين ـ الذي هو الهاء العائد ـ هو الأول في المعنى (اي زيداً وعمراً) فينبغي ان يكون منصوبا به (اي بالفعل المذكور)

مبهم[١] ، وينوب عنه ما دلّ عليه . نحو : جاء زيد وحده ، أي زمان انفراده ؛ وحكمه حكم المفعول به [٢] ، ومنه : جئت وزيداً ، الواو : اسم بمعنى مع ،

(١) وشرط نصبه تقدير (في) وظروف الزمان كلها تقبل ذلك . وظرف المكان ان كان مبهماً قبل ، والاّ ، فلا . وفسر « المبهم » أي غير المحصور من المكان ـ بالجهات الست ، والمقادير كالميل والفرسخ والبريد ، وحمل عليه : عند ولدى وبين وإزاء ، وما هو بمعناها . « وغير المبهم » من المكان ـ وهو المختص (والمراد بالمختص هنا ماله صورة ، وحدود محصورة) نحو الدار ، والمسجد ، والبلد ، فانها أعلام باعتبار عين تلك الأماكن . ومثل : بلد ، وسوق ، ودار ، فإنها أسماء لتلك المواضع ، بسبب أشياء داخلة فيها ، كالدور في البلد ، والدكاكين في السوق ، والبيت في الدار .

« والمبهم من الزمان » هو الذي لا حدّ له يحصره كحين وزمان . (والموقت منه) ماله نهاية تحصره كيوم وليلة وشهر ، ويوم الجمعة ، وشهر رمضان .

واعلم أنه انما نصب الفعل جميع أنواع الزمان ، لأنّ بعضَ الأزمنة ـ اعني الأزمنة الثلاثة : مدلوله ـ فطرد النصب في مدلوله وفي غيره ، وأما المكان ، فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه ، بل دلالته عليه عقلية ، لا لفظية ، ـ لأنّ كلّ فعل لا بدّ له من مكان ، ـ نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل ـ أي الأزمنة الثلاثة ـ وهو غير المختص ، ومنه المقادير على رأي الجمهور ، ووجه المشابهة : التغير والتبدل في نوعي المكان ، كما في الامثلة الثلاثة . (انظر بحث المفعول فيه ، للرضي على الكافية ، وشروح الألفية) .

(٢) في الكافية وشرحها : « وينتصب ـ أي المفعول فيه ـ بعامل مضمر ، وعلى شريطة التفسير » اعلم أن انتصابه بعامل مضمر ، اما أن يكون بعامل جائز الاظهار ـ أو بممتنعه كما في المفعول به ، اذ هو هو اه . وقد تقدم بحث المفعول به مع عامله فراجعه .

مفعول فيه، انتقل اعرابه الى ما بعده كالضارب، وقيل هو منصوب بالخلاف [١].

الحال [٢]

الحال: ما يبين هيئة الفاعل، أو المفعول، أو المجرور [٣] نحو:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا؟ [٤]

ولا يكون إلا صفة [٥]، أو بمعناه [٦]. ولا يكون مصدراً، وفي نحو:

---

(١) أي مخالفة ما بعد الواو لما قبله، فالناصب على هذا معنوي، وأشار هنا الى ضعفه. (٢) يذكر ويؤنث، والأفصح في لفظه التذكير، بأن يجرد من التاء، وفي ضميره ووصفه التأنيث. (٣) أي ما يبين هيئة الصاحب وصفته وقت وقوع الفعل نحو: رجع الجند ظافراً، وأدب ولدك صغيراً، ومررت بهند راكبة.

(٤) تقدم ذكر هذا البيت شاهداً في بحث (المرفوعات) على كون «مشيها» فاعلا مقدما (لوئيدا) الواقع حالا، ووجه تمسكهم بالبيت أن «مشيها» ورد مرفوعا، ولا يجوز أن يكون مبتدأ، لأنه لا خبر له، فتعين أن يكون فاعلا. وأورده هنا دليلاً على كون «وئيدا» حالاً من «الجمال» المجرور، ويلزم على هذا الوجه جواز تقديم الفاعل على عامله، والتباس الفاعل بالمبتدأ. وينسب هذا الشاهد الى الزّباء بنت عمرو بن المضرب وقد تقدم ذكرها في مبحث الفاعل فراجعه.

(٥) المراد بالصفة ما دلّ على معنى وذات متصفة، كاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل. (٦) أي بمعنى الوصف، ولا شكّ أن الأغلب في الحال والوصف: الاشتقاق، لكنهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المقيدة لذلك المعنى نحو قولهم، لكل فرعون موسى (بصر فعها) أي لكل جبار قهار، (ومنها) «الحال» في قول بعض أصحاب أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، في بعض أيام صفين:

فما بالنا أمسِ أسدَ العرين وما بالنا اليوم شاءَ النجف

فيؤول المنصوب (أسدَ وشاءَ) بما يصح أن يكون هيئة لما تقدم، أي ما بالنا أمس شجعاناً، واليوم ضعافاً؟

جاءني زيد ركضا ، يقدر : يركض[١] . ولا جامدا[٢] ، ولا يكون معرفة[٣] إلا اذا كان صاحبه فاعل النواقص[٤] ، أو تضمنت معنى الشرط ، نحو :

(١) أي لأن «الركض» مصدر وزيد ذات ، والمصدر يباين الذات ، فركضا منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف تقديره : يركض ، والجملة في محل نصب حال من المكنّى في جاء . (٢) شرط جمهور النحاة اشتقاق الحال ، وان كان جامداً تكلفوا ردّه بالتأويل الى المشتق ، (قالوا) لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة أوفي معنى المشتق ، فقالوا في نحو «هذا بسراً ، أطيب منه رطباً» : هذا مبسرا ، اطيب منه مرطبا ، أي كائنا بسرا ، وكائناً رطباً . و «هذه ناقة الله لكم آيةً» أي دالةً . وفي الكافية : وكل ما دلّ على هيئة صحّ أن يقع حالا ، وهذا الحدّ يعم الجامد والمشتق ، ووافقه فيه المحقق الرضي ، معللاً بان الحال هو المبين للهيئة ، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلف تأويله بالمشتق . قلت : والظاهر ما قالوه ، ولكني في هذه الرسالة ناقل للمذهب الكوفي ومبين له ، غير قائل فيه شيئاً لما بيناه من قبل .

(٣) لأن الغالب تعريف صاحبها ، فلو عرفت مع كونها مشتقة لتوهم أنها نعت عند نصب صاحبها ، وحمل غيره عليه . (٤) ذهب الكوفيون الى أنّ خبر «كان» والمفعول الثاني «لظننت» نصبٌ على الحال ، وذهب البصريون الى أن نصبهما نصب المفعول ، لا على الحال .

ومما احتجّ به الكوفيون لمذهبهم أنّ «كان» فعل غير واقع ، أي غير متعدّ ، واذا لم يكن متعديا وجب أن يكون منصوباً ، نصب الحال ، لا نصبَ المفعول ، فانا ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه «كان زيد في حالة كذا» وكذلك يحسن أيضاً في «ظننت زيداً قائماً» : ظننت زيداً في حالة كذا ، فدلّ على أنه نصب على الحال . (قالوا) : ولا يجوز أن يقال : إنه لو كان نصبًا على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو : كان زيد أخاك ، وظننت عمراً غلامك» والحال لا تكون معرفة ، —

عبد الله المحسنَ أفضل منه المسيء[(١)] .

ولا يتقدم على عامله محلاً ، الا اذا كان صاحبه مستترا ، وقبله مرجعه مكنياً ، نحو : أنت قائماً عندي[(٢)] ولا يتقدم على صاحبها المجرور ، الا اذا كان صاحبها مكنياً ، أو كان الحال فعلاً ، نحو : « مررت ضاحكة بهند » ومررت ـ تضحك ـ بها » [(٣)] .

ـ لأنا نقول : انما جاز ذلك لأن أخاك ، وغلامك ، وما أشبه ذلك قام مقام الحال ، كقولك : ضربت زيداً سوطاً ، فان « سوطا » ينتصب على المصدر وان كان آلة لقيامه مقام المصدر الذي هو ضربه ، فكذلك ههنا . على أنه قد جاءت الحال معرفة في قولهم « أرسلها العراك » أي معاركة ، « والعراك » حال من الهاء في (أرسلها) والضمير للإبل أو الأتن . و « طلبته جهدك وطاقتك » و « رجع عوده على بدئه » اي عائداً . الى غير ذلك ، فدل على صحة ما ذهبنا اليه اهـ (انظر الانصاف ٢/٤٨٩) . (١) فالمحسن والمسيء حالان ، وصح تعريفهما لتأويلها بالشرط ، إذ التقدير : عبد الله اذا أحسن ، افضل منه اذا أساء ؛ فان لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح تعريفها ، فلا تقول : جاء عبد الله المحسن ، إذ لا يصح : جاء عبد الله ان أحسن . (٢) ذلك لأنّ ذا الحال اذا كان مظهراً وقدمت الحال عليه ، أدى الى الاضمار قبل الذكر ، لأنّ في الحال ضميراً يعود على ذي الحال المتأخر ، وأما اذا كان ضميراً ، فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر لهما . ففي لفظ « قائماً » وهو الحال مكنيٌّ مستتر ، وفي المحل الذي هو « عندي » مكنيٌّ مثله وهو صاحب الحال ، وكلا المستترين عائد بلا شك على مفسر لها ، متقدم عليهما ـ وهو « أنت » المبتدأ ؛ وانما جاز ذلك ، لأنه لم يلزم عليه الإضمار قبل الذكر . (٣) عبارة الأشموني : « فصّل الكوفيون فقالوا : ان كان المجرور ضميراً ، نحو مررت ضاحكة بها ، او كانت الحال فعلاً ، نحو : تضحك ـ مررت ـ بهند » جاز ، والا امتنع اهـ فقد اورد صاحبها مكنياً في المثال الأول ، وقدمها في الثاني على عاملها ، وصاحبها ، وأما « الموفي » فلم يورد الحال مكنية في المثال الأول ، وقدم عاملها في الثاني عليها وعلى صاحبها ، فانظر وتأمل .

ويكون جملة بعائد [١] أو، واو [٢]، ويجب «قد» في الماضي بالواو [٣].

(١) في سورة يوسف : «وجاءوا أباهم عشاءً يبكون» فجملة الحال هنا هي الفعل المضارع المثبت، وقد ارتبطت بصاحب الحال بالضمير، وخلت من الواو.

(٢) مثاله من التنزيل : «لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم ؟» فجملة الحال هي الفعل المضارع المثبت واقترنت بواو الحال.

(٣) اذا كان الرابط بين جملة الحال وصاحبه هو الواو وحده، وجبت «قد» مع الماضي المثبت المتصرف نحو : جاء زيد، ـ وقد طلعت الشمس ومن شواهده قول امرئ القيس :

تقول ـ وقد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزلِ

فان جملة «وقد مال الغبيط بنا معا» حال من الضمير المستتر في تقول : والرابط بينها الواو وحدها. واذا كان الرابط هو الضمير وحده، او الضمير والواو معاً، جاز الوجهان، الاقتران «بقد» والخلوّ منها لفظاً وتقديرا، ففي التنزيل : «أو جاء وكم حصرت صدورهم» فانّ جملة «حصرت صدورهم» حال من واو الجماعة في «جاءوكم» والرابط بينها الضمير المجرور محلاّ بالاضافة في «صدورهم».

وقال النابغة الذبياني :

وقفت بربع الدار قد غيّر البلى معارفها، والساريات الهواطلُ

فانّ جملة : «قد غيّر البلى معارفها» حال من «ربع الدار» والرابط بينهما الضمير المجرور محلاًّ بالاضافة في معارفها» وأنثه مع عوده الى الربع» لأن المضاف قد يكتسب التأنيث من المضاف اليه.

فأنت ترى أن الرابط في الآية الكريمة، وفي بيت النابغة هو الضمير وحده، وقد جاء بدون «قد» في الآية الكريمة، وبها في بيت النابغة.

(يتبع) محمد بهجة البيطار

الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٣ -

التمييز[١] : ما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار[٢] أو عما تضمنته الجملة ، نحو : عندي عشرون درهماً ، وطاب زيد نفساً[٣] ، وهو منتقل ، إذ أصله :

---

(١) التمييز معناه لغة : تخليص شيء من شيء ، وهو في الأصل مصدر ، ثم أطلق على الاسم المميز مجازاً بمعنى اسم الفاعل ، وفي الاصطلاح ما ذكره المؤلف .

(٢) أي دالّ على مقدار ، والمقدار ما يقدر به الشيء ، أي يعرف به قدره ويبين ، والمقادير : مقاييس مشهورة ، موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء كالأعداد ، وما يعرف به قدر المكيل كالأمداد ، وما يعرف به قدر الموزون كالأرطال ، وما يعرف به قدر الممسوح والمذروع كالقصبات والأمتار ، فهذه المقادير - إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير ، لأن قولك : عندي عشرون درهماً ، وذراع ثوباً ، ورطل زيتاً ، المراد (بعشرون) هو الدراهم لا مجرد العدد ، وبذراع المذروع لا ما يذرع به ، وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها .

(٣) هذا مثال للنوع الثاني ، وهو رفع الإبهام عما تضمنته الجملة لأنه فسّر جملة (طاب زيد) ، أي رفع إبهام ما تضمنته من النسبة ، بقوله « نفساً » .

طابت نفس زيد [١] ، وعامله المبهم [٢] ، ولا يتقدم عليه خلافاً للكسائي في المتنقلة [٣] .

---

(١) أي محول عن الفاعل ، ومثله في التنزيل : « واشتعل الرأس شيبا » اذ أصله : واشتعل شيب الرأس . ونحو : غرست الأرض شجراً ، « وفجرنا الأرض عيونا » والتمييز فيه منتقل عن المفعول والأصل : غرست شجر الأرض ، وفجرنا عيون الأرض .

(٢) أي كعشرين درهماً ، وإنما عمل مع جوده ، لشبهه اسم الفاعل في الاسمية ، وطلب معموله في المعنى ، ووجود ما به تمام الاسم ، وهو التنوين والنون ، فعشرون درهماً شبيه بضاربين زيداً ، ورطل زيتاً بضارب زيداً .

(٣) في منهج السالك للأشموني عند قول ابن مالك :

وعامل التمييز قدِّم مطلقاً

أي ولو فعلاً متصرفاً ، وفاقاً لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين . أما غير المتصرف فبالاجماع ، وأما قوله : « ونارنا لم يُرَ ناراً مثلها » فضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، وناراً مفعول ثانٍ . وقول ابن مالك : « والفعل ذو التصريف نزراً سُبقا » هو مبني للمفعول ، ونزراً : حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل ، أي مجيء عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقاً بالتمييز نزر ، أي قليل . من ذلك قوله :

أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا

وجه الدليل أنه نصب « نفساً » على التمييز ، وقدمه على العامل فيه « تطيب » وهو فعل متصرف ، فدل على الجواز وانظر ص ٤٩٣ من الإنصاف للأنباري .

ويكون معرفة[1] نحو: سفه نفسه، الاثنتا العشرة[2]، وغبن رأيه، وبطر عيشه، وطبت النفس، والتأويل تعسف[3].

(١) أصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال، وهو أن المقصود رفع الإبهام، وهو يحصل بالنكرة، وهي أصل، فلو عُرِّف، وقع التعريف ضائعاً، وأجاز الكوفيون كونه معرفة نحو: سفه نفسه، وغبن رأيه، وبطر عيشه، وألم بطنه ووفق أمره، ورشد أمره، وزيد الحسن الوجه.

وفي هامش الرضي قوله «نحو سفه نفسه» قال في الصحاح: قولهم سفه نفسه وأخواته: كان الاصل فيها: سَفِهت نفس زيد، ورشد أمره، فلما حول الفعل الى الرجل انتصب ما بعده، بوقوع الفعل عليه، لأنه صار في معنى: سفّه نفسه (بالتشديد). هذا قول البصريين، وقال الفراء: لما حول الفعل من النفس الى صاحبها خرج ما بعده مفسراً، ليدل على ان السَفَه فيه، وكان حكمه ان يقول: سفه زيد نفساً، لأن المفسر لا يكون الا نكرة، ولكنه ترك على إضافته ونصب كنصب النكرة تشبيهاً بها، ولا يجوز عنده تقديمه، لان المفسر لا يتقدم (الرضي: ١ — ٢٠٥). (٢) في مميز ألفاظ العدد من شرح الرضي: «ولا يجوز دخولها (أي لام التعريف) على التمييز لوجوب تنكيره، ولا على ثاني جزئي المركب لأنه يكون كأنه داخل في وسط كلمة، وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو: الأحد عشر درهماً، وهو عند الكوفيين والأخفش قياس، وقد يدخل على الجزءين والتمييز بقبح نحو: الأحد العشر الدرهم، وهو قياس عند بعض الكوفيين (٢ — ١٤٦). (٣) أي — إنّ تأويل هذه الأمثلة وجعلها بمعنى النكرات — كما فعل بعض النحاة — تعسف، وقوله هذا مشعر باجتهاده، وترجيحه لمذهب من جنح من الكوفيين لجوازه، بل ظاهر كلامه الأخذُ بما أورده من الشواهد بلا تعليل ولا تأويل، وقد أذكرنا بما أنشد الإمام ابن حزم لنفسه:

منصوب إنَّ وأخواتها [١] : ما كان مبتدأً ، ونُسخ بدخول إن أو اخواتها ؛ وقد يلحقها «ما» زائدة نحو : إنما زيداً قائمٌ [٢] وقد يكون شأنا : إنما زيد قائم [٣] .

— ألم ترَ أني ظاهريٌّ وأنني على ما بدا حتى يقوم دليل

ولم نر له مثل هذا الترجيح من قبل . ثم إن المؤلف رحمه الله يقتصر من أبواب النحو الكثيرة ، وفصوله الطويلة ، على ما ألَّف هذه الرسالة من أجله ، وهو ما انفرد به النحو الكوفيّ عن غيره . أما ما كان موضع وفاق بين النحويين فهو لا يتعرض له ولا يشير اليه . ونحن قد سرنا معه في رأيه كما صرحنا به مراراً ، لأن القصد ايجاد رسالة مستقلة بين الأيدي ، مقتصرة على هذا النحو الكوفيّ .

(١) لم يتعرَّض لخبر إنَّ المرفوع لأنه باقٍ على الأصل قبل دخول (إنَّ وأخواتها) قال الزمخشري في المفصَّل « وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك : « زيد أخوك » ولا عمل للحرف فيه « ١ ـ ٨٤ » وفي شرح الرضي : وأخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء ، وكذا خبر « لا » التبرئة » ٢ — ٣٢٢ » . (٢) وتتصل (ما) الزائدة بهذه الأحرف ، كما ترى في مثال المؤلف ، ومثلها في عدم الكفِّ عن العمل : الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو : إنَّ ما عندك حسن ، وإنَّ ما عند الله خير لكم ، إنَّ ما فعلت جميل ، ولكنها تكتب مفصولة عن « إنَّ » كما في هذه الأمثلة . (٣) في « المغنى وشرح الأمير » ما ملخصه : وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً كما قال :

انَّ من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباءا

على أنَّ اسم « إنَّ » ضمير شأن ، والجملة الشرطية بعدها خبرها ، وانما لم يجعل « مَنْ » اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر في جملته ، —

وقد ينصب « ليت » الجزءين عند الفرّاء [١] ومثلها أخواتها عند بعض [٢] ويجوز رفع تابع منصوب إنَّ وأنَّ ولكنَّ مؤخراً عن الخبر اتفاقاً ، أو مقدّماً عند الكسائي [٣] ، خلافاً للفرّاء ، فيما ظهر

— فلا يعمل فيه ما قبله . (والجآذر) جمع جُؤْذُر ، : ولد البقرة الوحشية (والظباء) الغزلان ، جمع ظبية . والبيت للأخطل التغلبي ، واسمه غياث ، وكنيته أبو مالك ؛ قال البغدادي : في الخزانة : قد فتشت ديوان الأخطل من رواية السكري (وهي المطبوعة عن نسخة بطرسبرغ) فلم أظفر به فيه ، ولعله ثابت في رواية أخرى ، ونسبه السيوطي في شواهد المغني الى الأخطل ، وقال : وبعده :

مالت النفسُ بعدها إذ رأتها   فهي ريح وصار جسمي هباء

(١) في شرح الرضي : ويجوز عند الفرّاء نصب الجزءين (بليت) نحو : ليت زيداً قائماً ، لأنه بمعنى : (تمنيت) ومفعوله : مضمون الخبر ، مضافاً الى الاسم ، أي تمنيت قيام زيد ، فنصب الجزءين كما ذكرنا في علة نصب أفعال القلوب لها سواء ، ومن ثم جاز : ليت أن زيداً قائم ، كما جاء : علمت أن زيداً قائم ، فهو عنده كأفعال القلوب في العمل سواء ، واستشهد الفراء بقوله : « ياليت أيام الصبا رواجعا » ، (٢ — ٣٢٣) وبنى على ذلك ابن المعتزّ قوله :

مرت بنا سحراً طيراً فقلت لها   طوباك ياليتني إياك طوباك

(٢) وعبارة الرضي : ويجوز عند بعض أصحاب الفرّاء ، نصب الجزئين بالخمسة الباقية .

(٣) ذهب الكوفيون الى أنه يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر ، واختلفوا بعد ذلك ، فذهب ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي الى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل (إنَّ) أو لم يظهر تمسكاً بظاهر قوله تعالى : « إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » وجه الدليل —

إعرابه [(١)] ، دون ليت وكأنّ ولعلّ خلافاً له [(٢)] .

— أنه عطف « الصابئون » على موضع إنّ قبل تمام الخبر ؛ وهو قوله : « مَنْ آمن بالله واليوم والآخر » وبقول ضابئ البرجمي :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فأني وقيارٌ بها لغريب

رحله : المراد به هنا منزله . قيار : اسم فرس الشاعر ، أو جمله ، أو هو اسم رجل . والمعنى : مَن يك منزله بالمدينة فليُحس بها ، أما أنا فلا ، لأني غريب عازم على الارتحال . وبقوله :

خليلي هل طب فاني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفانِ

الطب : علاج الجسم والنفس ، دنفان : مريضان ، والمعنى : يا خليلي : هل من علاج يرجى للشفاء فاني مريض ، وأنتما كذلك ، وان لم تظهرا ما بكما من هوى وألم . والشاهد في ذلك كله عطف الاسم المرفوع على اسم انّ المنصوب قبل مجيء خبرها ، وتمسك الفرّاء به ، وخرج ذلك من لم يجوزه على وجوه تراها في الانصاف في مسائل الخلاف في المسألة (٢٣) وفي كلام شراح الألفية وكتب الشواهد . (١) وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء إلى أنه لا يجوز ذلك إلاّ فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ) بأن يكون مبنياً أو مقصوراً ، أو مضافاً للياء ، ومثل ذلك لو خفي إعراب المعطوف نحو : إن محمداً ويحيى مسافران ، وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ . (٢) أي لا يجوز في المعطوف مع ليت ، وكأنّ ، ولعلّ ، إلاّ النصب ، تقدم المعطوف أو تأخر ، لزوال معنى الابتداء معها ، فان الكلام قبلها للإخبار ، وبعدها للتمني ، أو التشبيه ، أو الترجي ، وأيضاً فهي تغيّر معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشاء . وأجاز الفرّاء الرفع معها أيضاً متقدماً ومتأخراً ، بشرطه السابق ، وهو خفاء الإعراب . انظر الانصاف (١— ١١٩) وشرح ألفية ابن مالك عند قوله :

وألحقت بإنّ لكنّ وأنّ من دون ليت ولعلّ وكأنّ .

منصوب (لا) التبرئة [١] : تنصب نكرة أريد نفي جنسه [٢] ، وهو مقدم على الخبر نحو : لا أبالك [٣] ولا غلام رجل حاضر . وكثر ترك تنوين منصوبه مفرداً ، نحو لا رجل [٤] في الدار ، ويجوز رفع نعتها [٥] وورد نصبه معرفة

---

(١) باضافة «لا» الى التبرئة من اضافة الدالّ الى المدلول ، أي (لا) التي تدلّ على التبرئة ، وسميت بها لأنها تفيد تبرئة المتكلم للجنس ، وتنزيهه عن الاتصاف بالخبر ، كما تقدم ؛ وتسمى لام الجنس . (٢) أريد بها نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس نصاً ، أي على سبيل الاستغراق ، وذلك يكون بتضمن (لا) معنى (من) الاستغراقية . (٣) ذهب الكوفيون الى أنّ الاسم المفرد النكرة المنفيّ بلا معرب منصوب بها ، نحو لا رجل في الدار ، ولا أبالك ؛ وذهب البصريون الى أنه مبنيٌّ على الفتح . أما الكوفيون فحجتهم أن التقدير في قولك : «لا رجل في الدار» : لا أجد رجلاً ، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به ، وحذفوا التنوين بناء على الاضافة . ومن النحويين مَن قال : إنه منصوب لأنّ «لا» إنما عملت النصب لأنها نقيضة (إنّ) لأنّ (لا) للنفي ، و (إنّ) للإثبات ، وهم يحملون الشيء على ضدّه ، كما يحملونه على نظيره ، إلاّ أنّ (لا) لمّا كانت فرعا على (إنّ) في العمل ، وإنّ تنصب مع التنوين ، نصبت (لا) من غير تنوين ، لينحط الفرع عن درجة الأصل ، لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول . وبقية البحث مع أجوبة البصريين في الانصاف (المسألة ـ ٥٣) . (٤) تقدم أنّ (إنّ) تنصب مع التنوين ، وأنّ (لا) تنصب من غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل .

(٥) يجوز في نعت اسم (لا) وجهان النصب والرفع ، فالنصب على أنه نعت لاسم (لا) المنصوب ، ومذهب الكوفيين أنّ (رجل) في قولك (لا رجل) معرب ، وأنّ فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء ، فنعته مثله ، ورفعه على أنه نعت لمحل اسمها المرفوع على أنه مبتدأ ، نحو لا طالب كسولاً ، أو كسول عندنا .

نحو : « لا إياه هنا » ذكره الفرّاء [١] :

المجرورات [٢] : ما دخله الجار [٣] ، أو وقع مضافاً اليه [٤] ، فالمضاف اليه

---

(١) قال المحقق الرضي (١ — ٢٣٩) :

وجوّز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير ، واسم الاشارة أيضاً ، نحو لا إياه ، أو لا هذا ، وهو بعيدٌ غير مسموع » .

وقوله بأحد التأويلين : (أولها) أن يقدر مضاف هو « مثل » فلا يتعرف بالإضافه لتوغله في الإبهام ، (والثاني) أن يُجعلَ العَلَمُ لاشتهاره بتلك الخلة ، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ، لأن معنى : قضية ولا أبا حسن لها ، لا فيصل لها ، إذ هو كرّم الله وجهه كان فيصلاً في الخصومات ، وكما قالوا : « لكل فرعون موسى » اي لكل جبار قهار ، فيصرف فرعون موسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور .

(٢) لم يذكر المؤلف حروف الجر ومعانيها . ولا ما يختص منها بالظاهر ، وما يجر الظاهر والمضمر ولا ما يجر ملفوظاً ومحذوفاً ، إما لوضوحه عنده ، او لأن رسالته (رحمه الله) ليست موضوعة لاستيفاء المباحث النحوية على المذهب الكوفي ، وان سميت (بالموفي) فما فات ذكره هذه العجالة — التي كتبت مسائلها بالكلم الوجيز ، وشرحَها الذي سايرنا فيه الأصل ، ولم نزد على حلّ جمله ومقاصده إلا قليلاً — عاد المطالع فيه الى الكتب المطوّلة ليستوفي منها بحثه .

(٣) سمي الجار بذلك لأنه يعمل الجر ، أو لأن حروف الجر تجر معاني الأفعال الى الأسماء ، أي تضيفها وتوصلها اليها ، ولهذا سماها الكوفيون حروف الاضافة ، وهذه هي حروف الجر في قول ابن مالك رحمه الله :

هاك حروف الجر وهي : من ، الى حتى ، خلا ، حاشا ، عدا ، في ، عن ، على
مذ ، منذ ، رب ، اللام ، كي ، واو ، وتا والكاف ، والبا ، ولعل ، ومتى

(٤) الإضافة لغة مطلق الإسناد ، واصطلاحاً : نسبة تقييدية بين شيئين ، توجب جرِ ثانيهما لفظاً او محلاً .

ما ذكر بعد كلمة لبيان انها له ، او منه او فيه ، فهو ثلاثة أقسام : لامية وبيانية ومحلية (١) وهو قليل ، ويسقط من المضاف التنوين ونونا التثنية والجمع (٢) وهو عامله (٣) وتفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (٤) إلا في نحو مثل ، وغير (٥) وتخصيصه اذا كان نكرة (٦) ويجب تنكير مضافها إلا اذا كان له عدداً ،

---

(١) اللامية ما كانت على تقدير اللام ، وتفيد الملك او الاختصاص نحو : هذا حصان علي ، وأخذت بلجام الفرس . و (البيانية) ما كانت على تقدير « من » نحو هذا باب خشب ، وذاك سوار ذهب ، وهذه أثواب صوف ، وضابطها ان يكون المضاف اليه جنساً للمضاف كما ترى في هذه الأمثلة ، ويصح فيها الإخبار بالمضاف اليه عن المضاف فتقول : هذا الباب خشب ، وهذا السوار ذهب ، وهذه الأثواب صوف . و (المحلية) – وهي الظرفية – ما كانت على تقدير (في) وضابطها ان يكون المضاف اليه ظرفاً للمضاف نحو : سهر الليل مضنٍ ، وقعود الدار مُخمِل ، اي السهر في الليل والقعود في الدار .

(٢) أي اذا أُريد إضافة اسم الى آخر حذف من المضاف التنوين ونون التثنية ، ونون الجمع ، وكذا ما أُلحق بها ، وجُرَّ المضاف اليه ، فنقول « هذا صديق زيد ، وهذان غلاماه ، وهؤلاء بنوه » . (٣) أي ان عامل الجر في المضاف اليه هو المضاف ، لا حرف الجر المقدر – وهو اللام ، او (من) او (في) على الصحيح (٤) نحو : هذا كتاب عاصم ، فكتاب : اسم نكرة ، فلما أُضيف الى معرفة تعرّف . (٥) فهما متوغلان في الإبهام والتنكير ، فلا تفيدهما إضافتهما الى المعرفة تعريفاً ، ومثلها شبه ونظير نحو : جاء رجل مثل سليم ، او غير خليل ، او نظير سعيد : فقد وقعت في هذه الأمثلة صفة لرجل ، وهي نكرة ، ولو عرّفت بالاضافة لما جاز ان توصف بها النكرة .

(٦) المراد بالتخصيص تقليل الاشتراك في النكرة ، نحو : « هذا كتاب رجل » فلما أُضيف « كتاب » وهو نكرة ، الى « رجل » قلَّ إبهامه وشيوعُه ، فانحصر فيه ، وانتفى ان يكون لامرأة او غلام مثلاً وهذا هو المراد بالتخصيص .

نحو : الواهب المائة الهجان وعبدها [١] والأحد عشر درهماً ، والثلاثة الأثواب [٢]

(١) تتمته : عوذاً تزجّي خلفها أطفالها .

وهذا البيت للأعشى ميمون بن قيس وكنيته أبو بصير ، ويعرف بأعشى قيس ، وكان من فحول شعراء الجاهلية ، سلك في شعره كلّ مسلك ، وكانوا يسمونه صنّاجة العرب لجودة شعره ، وهو أحد أصحاب المعلقات ، وقد أدرك الاسلام في آخر عمره ولم يسلم . ومعنى البيت ان هذا الممدوح يهب المائة من الإبل الكريمة ، ويهب راعيها أيضاً ، وهو المراد من العبد ، وخص الهجان لأنه أكرمها ، والهجان البيض ، قال الجوهري : هو من الإبل الأبيض ، يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، (اي والواحد) وعوذاً : حال من الهجان وهو جمع عائذ . قال ابن الأثير في النهاية : العائذ : الناقة اذا وضعت ، وبعد ما تضع أياماً حتى يقوى ولدها . قال الأعلم : سميت عائذاً لأن ولدها يعوذ بها لصغره . وتزجّي اي تسوق والتزجية السوق ومثله الإزجاء ، يعني اذا تخلفت أولادها وقفت وحنّت حتى يلحق أولادها بها فتغذيها وتدفعها ، وكذلك التزجية (من الخزانة ملخصاً من شرح الشاهد ٢٩٤) .

(٢) نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو : الثلاثة الأثواب الى العشرة ، والمائة الدرهم ، والألف الرجل ، وهو ضعيف استعمالاً وقياساً ، أما القياس فلأن تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه ، فيكون اللام في المضاف ضائعاً ، وأما الاستعمال فلأنهم نقلوه عن قوم غير فصحاء ، والفصحاء على غيره . ذكر هذا النجم الرضي في شرح الكافية (١ — ٢٥٤) وأورد جواب الكوفيين وضعّفه ، ونحن ليس من قصدنا التصحيح أو الترجيح ، وانما الغرض توضيح هذه الرسالة الموضوعة في النحو الكوفي فحسب .

هذا اذا كانت الإضافة معنوية [١] .

وقد يضاف الى الصفة والموصوف نحو جَرد قطيفة ، وجانب الغربيّ ، تخفيفاً [٢]
وكذلك اضافة الصفة الى معمولها لفظية للتخفيف ، فيوصف به النكرة نحو

(١) إضافة الاسم للاسم على ضربين : معنوية ولفظية .

فالمعنوية : ما أفادت تعريف المضاف أو تخصيصه كدار سعيد ، وغلام رجل ، وقد تقدم هذا ، واللفظية ما لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه وإنما الغرض منها التخفيف في اللفظ بحذف التنوين أو نون التثنية والجمع ، وضابطها ان تكون الصفة مضافة الى مفعولها كما في قولك (هو ضارب زيد) و (راكب فرس) بمعنى ضارب زيداً ، وراكب فرساً ، او الى فاعلها كقولك : « زيد حسن الوجه » و « هند جائلة الوشاح » بمعنى : حسن وجهُه ، وجائل وشاحُها ، وهذه الصفة كما رأيت ثلاثة أنواع : اسم فاعل (ومنه أمثلة المبالغة) واسم المفعول والصفة المشبهة ، ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ ، والمعنى كما هو قبل الإضافة ، ولاستواء الحالين وُصفت النكرة بهذه الصفة مضافة ، كما وصف بها مفصولة في قولك : « مررت برجل حسن الوجه » و « برجل ضارب أخيه » .

(٢) في الإنصاف : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان ، واحتجوا بمثل قوله تعالى : « إن هذا لهو حق اليقين » واليقين في المعنى نعت للحق ، لأن الأصل فيه : الحق اليقين ، والنعت في المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت الى النعت ، وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى : « وما كنت بجانب الغربيّ » والجانب في المعنى هو الغربيّ اهـ ملخصا (١ - ٢٥٢) .

قلت : ومثله في الجواز إضافة الصفة الى الموصوف نحو قولهم : « جَرد قطيفة » و « سَحق عمامة » (جَرْدُ : بمعنى مجرودة ، وسَحق : بمعنى بالية) وأخلاق ثياب ، وهل عندك جائبة خبر ، ومغرّبة خبر » .

الضارب الرجل والضاربا زيد ، بخلاف الضارب زيد ، خلافاً للفرّاء [١] : ويضاف الى المساوي نحو : سعيد كُرْز[٢] . وقد يحذف المضاف ويعرب المضاف اليه باعرابه وهو كثير [٣] وقلّ إبقاؤه على ما كان [٤] . وقد يحذف المضاف اليه[٥] .

ويجوز فصلهما اذا كان المضاف مصدراً ، والمضاف اليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله نحو « قتلُ اولادَهم شركائهم [٦] » وإما محله [٧] كقولهم : تركُ يوما

(١) جوز الفرّاء اضافة الوصف المحلّى بألْ الى المعارف كلّها ، حملاً لها على المعرّف بأل كالضارب زيد والضارب هـذا ، بخلاف الضارب رجل ، فلا يجوز لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة . (٢) فسعيد كرز مترادفان ، مسماهما واحد ، والكُرز في الأصل : خرج الراعي ، ويطلق على اللئيم والحاذق .

(٣) يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ، والغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف اليه ، وفي التنزيل : « واسأل القرية التي كنا فيها ، والعير التي أقبلنا فيها » والتقدير : واسأل اهل القرية واصحاب العير ، فلما حذف المضاف وهو (أهل) أعرب المضاف اليه وهو (القرية) باعرابه . (٤) في شرح الرضي : وقد يترك عند سيبويه على إعرابه ، إن كان المضاف معطوفاً على مثله ، مضافاً الى شيء كما يقال في المثل : ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة ، أي ولا كل بيضاء » . ومثله قولهم : ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك ، اي ولا مثل أخيه بدليل قولهم : يقولان بالتثنية ، فأخيه مجرور باضافة (مثل) محذوفة اليه ، معطوفة على (مثل) المذكور . (٥) نحو : « وكلاً ضربنا له الأمثال » ونحو « أياماً تدعو » . (٦) برفع (قتلُ) على أنه نائب فاعل (زُيِّن) وجرّ (شركاء) على اضافة (قتل) اليه من اضافة المصدر لفاعله ، باعتبار أمرهم به ، (وأولادَهم) مفعوله ، فصل به بين المتضايفين . (٧) أي وإما أن يكون الفاصل بين المتضايفين هو ظرف المصدر كما في المثال .

نفسك وهواها ، سعى لها في ردَاها [١] » او كان المضاف اسم فاعل ، والمضاف اليه مفعوله الأول ، والفاصل : إما مفعولُه الثاني نحو : وسواك مانع فضله المحتاجِ [٢] أو محلُّه كقوله ﷺ : « هل أنتم تاركو لي صاحبي [٣] » ويجوز الفصل بالقسم نحو هذا غلامُ واللهِ زيدٍ [٤] . وجاء بمعمول غير المضاف ، وليس قسماً [٥]

---

(١) ترك مبتدأ ، وهو مصدر ويوما ظرف له ـ (محلّ له) ـ فصله من فاعله ـ وهو (نفسك) المضاف اليه ، ومفعوله محذوف ، وهواها مفعول معه ، أي ترك نفسك شأنها مع هواها يوماً ، وسعى خبر ، ويحتمل أنه مضاف لمفعوله ، والفاعل محذوف ، أي تركك نفسَك مع هواها يوماً ، سعي لها في رداها .

(٢) صدره : « ما زال يوقن من يؤمّك بالغنى » يؤمك : يقصدك . وجملة (يوقن) خبر زال (ويؤمّك) صلة (مَن) الواقعة اسماً لزال ، (بالغنى) متعلق بيوقن (وسواك) مبتدأ (ومانع) خبر ، وهو اسم فاعل ، مضاف الى (المحتاج) مفعوله الأول (وفضله) مفعوله الثاني ، وقد فصل به بينهما ، وهو الشاهد ، والأصل : وسواك مانع المحتاج فضله ، والمعنى أنك تغني مَن يقصدك ، وغيرك يمنع المحتاجين مع وفرة ماله « منار السالك » . (٣) هذا بعض حديث قاله عليه السلام ، وقد وقع نزاع بين بعض الصحابة وبين ابي بكر ، فغضب الرسول وقال ما معناه : جئتكم بالهدى ، فقلتم : كذبت ، وقال : ابو بكر صدقت ، فهل أنتم تاركو لي صاحبي ؟ وتاركو ؟ اسم فاعل مضاف الى مفعوله وهو صاحبي ، بدليل حذف النون منه ، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور المتعلق بالمضاف وهو الشاهد .

(٤) بجر زيد باضافة غلام اليه ، وقد فصل بينهما بالقسم .

(٥) مثاله قول الأعشى يمدح به سلامة ذا فائش :

أنجب أيامَ والداه به ... إذ نجلاه فنعم ما نَجَلا

أنجب الرجل ولد ولداً نجيباً . نجلاه : ولداه . أعني أنجب والداه به أيام ـ

وبنعت المضاف[1] وبالنداء[2] وفاعل المصدر[3] وبان شاء الله ، نحو :

نجوت ـ وقد بلّ المراديُّ سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب[1]

— إذ نجلاه ، ومن هذه القصيدة قوله :

فلذلك الشعر يا سلامة ذا التـــفضال والشيء حيث ما جُعلا

وأنجب فعل ماض ، والداه : فاعل ، وبه : متعلق بأنجب ، وأيام ظرف متعلق بأنجب ايضاً ، وهو مضاف إلى إذ ، وقد فصل بينهما بأجنبي من المضاف وهو والداه ، وفيه الشاهد .

(١) قال معاوية ، والمعنى : تخلصت من القتل ، وقد الطخ ابن ملجم سيفه بدم علي بن ابي طالب : شيخ مكة ، والقصة مشهورة . والأباطح جمع أبطح ـ وهو مسيل الماء ، والمراد مكة ، لأن أبا طالب كان عظيماً فيها ، وشيخ الأباطح صفة (لأبي) المضاف ، وقد فصل بينه وبين المضاف اليه «وهو طالب» بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح ، وكان من حق البيت ان يقدّم ، لأنه شاهد لقوله : وبنعت المضاف . (٢) كقوله :

كأنّ برذون أبا عصام زيدٍ حمارٌ دقّ باللجام

البرذون : التركيُّ من الخيل ـ دق ـ من الدقة ضد غلظ مبني للفاعل او المفعول بمعنى : زُيّن وجُمّل ، وبرذَون : اسم كأنّ ، واباعصام منادى ومضاف اليه ، وبرذون مضاف ، وزيدٍ مضاف اليه ، وقد فصل بينهما بالمنادى ، وهو محلّ الشاهد . وحمار خبر كأنّ ، وجملة دق باللجام صفة لحمار . والمعنى : ان برذون زيد مثل حمار هذيل ، وانه لولا اللجام لكان حماراً لصغره في عين الناظر وضعفه .

(٣) كقول الشاعر :

ما إن وجدنا للهوى من طبٍّ ولا عدمنا قهرَ وجدٌ صبٍّ

عدمنا : فقدنا ، قهر : غلبة . وجد : شدة الشوق . صبٍ : عاشق متيم . —

(التوابع) ما يتبع سابقه في الاعراب [١] .

النعت الموافق [٢] : ما لم يكن محلاً ولا جاراً [٣] ، وأفاد معنى في متبوعه غير الشمول [٤] ويجوز نعت النكرة بالأعم والأخص والمساوي . ولا ينعت المعرفة بالأخص خلافاً للفراء [٥] ، وهو مشتق أو في

و (ما) نافية ، وانْ زائدة ، وطبٌ . مفعول ، على زيادة (مِن) وقهر : مصدر ، مفعول عدمنا ـ وهو مضاف الى صبٍّ ، وقد فصل بينهما بوجد المرفوع فاعلاً بالمصدر ، وهو محل الشاهد .

والمعنى أن شدة الشوق تغلب العاشق على امره ، وتقوده الى حتفه ، وليس لذلك من دواء . انظر منار السالك لهذا الشاهد والذي قبله (٢ — ١٠٣ و ١٠٤) .

(١) عرفه في الكافية بقوله : كل ثانٍ باعراب سابقه من جهة واحدة ، أي اعراب الثاني لأجل إعراب الاول ، وهو المراد بقوله : من جهة واحدة .

(٢) يراد بالنعت الموافق ما كان في المعنى عين المنعوت فإذا قلت زيد العالم كان العالم في المعنى نفس زيد متصفاً بالعلم . (٣) أي لأن المحل ـ أي الظرف او الجار هو نعت مخالف لا موافق ، إذ ليس هو نفس المنعوت في المعنى ، ولا يطلق اسم المحل أو الجار على المنعوت ، وقد تقدم مثل هذا في بحث الخبر المخالف فارجع اليه . (٤) لأن الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات ، نحو : عاقل وشريف ، فإن كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولاً وإحاطة ، فالتابع تأكيد لا صفة نحو : الرجلان كلاهما والرجال كلهم ، وإن لم يكن فهو صفة نحو « نفخة واحدة » . (٥) في تنبيهات الأشموني من شرحه الألفية في باب النعت : الثالث : لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص ، (أي الأقل شيوعاً) نحو : رجل فصيح وغلام يافع ، وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين ، بل مساوياً أو أعم . وقال الشلوبين والفراء : —

حكمه[١] ويقع جملة بعائد[٢] ولا يقع المصدر نعتاً[٣] كما لا يقع حالاً[٣] .

— ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح ، وقال بعض المتأخرين : يوصف كل معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة .

والشَّلَوبين هو أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي ، من كبار العلماء بالنحو واللغة ، مولده ووفاته باشبيلية ، من كتبه (القوانين) في علم العربية ، ومختصر له سماه « التوطئة » والشلوبين هو الأبيض الأشقر في لغة أهل الأندلس (توفي ٦٤٥ هـ) « الأعلام » .

(١) المشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ويشمل امثلة المبالغة ، واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعل التفضيل ، وما في حكمه : هو ما أقيم مقام المشتق من الجوامد كأسماء الاشارة ، وذي بمعنى صاحب ، والموصولة ، وفروعها ، والمنتسب ، تقول : مررت بزيد هذا وذي المال وذو قام والقريشي ، فمعناهـا : الحاضر ، وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب الى قريش .

(٢) يربطها بالموصوف إما ملفوظ به نحو : « واتقوا يوماً ترجعون فيه الى الله » أو مقدر نحو « واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً » أي لا تجزي فيه . وقال جرير بن عطية من قصيدة له :

كتبتُ اليهمُ كتبًا مراراً فلم يرجع إليَّ لها جواب

وما أدري أغيَّرهم تناءٍ وطول العهد أم مال أصابوا

وأصل الكلام : أم مال أصابوه ، والمحذوف مفهوم من الكلام .

(٣) لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ، فأجروه على اصله تنبيهاً على ان حقه ألاّ ينعت به ، وفي الألفية :

ونعتوا بمصدر كثيرا والتزموا الإفراد والتذكيرا

وهو مع كثرته مقصور على السماع كوقوعه (حالاً) . وقال ابن هشام في أوضح المسالك : قالوا هذا رجل عدل ورضا وزَور وفِطر ، وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق ، أي عادل ومرضيّ وزائر ومفطر . وعند البصريين على تأويل مضاف : أي ذو كذا .

وهو إما سببي [١] فيتبعه في التعريف والتنكير، أو غير سببي [٢] فيتبعه فيهما، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث. وقد يحذف المنعوت نحو: جاء الفارس [٣] وقد يحذف النعت نحو:

ورب أسيلة الخدين بكر   مهفهفة لها فرع وجيد [٤]

التأكيد [٥]: تابع يقرر المتبوع [٦]، وبالتكرير لفظي [٧] ويؤكد

(١) السببي ما يبين صفة من صفات ما له تعلق بمتبوعه وارتباط به نحو: قدم سعد الوافر علمه، فالوافر بيّن صفة العلم الذي له تعلق بمتبوعه (سعد) إذ هو صاحبه.

(٢) وهو الحقيقي الذي يبين صفة من صفات منعوته نحو: جاء فيصل الأديب، فتقول في السببي: قدم الرجل الوافر علمه ورجل وافر علمه، والمرأة الوافر علمها وامرأة وافر علمها، والرجال والنساء الوافر علمهم وعلمهن، فالنعت فيهما يتبع ما قبله في التعريف والتنكير والإعراب، وغير السببي يتبعه ايضاً في الإفراد والتذكير وفروعهما. (٣) ونحو: «أن اعمل سابغات» اي دروعاً سابغات.

(٤) ونحو: «يأخذ كل سفينه غصباً» أي سفينة صالحة. والبيت الذي أورده المصنف هو للمرقّش الأكبر عوف بن سعد من بني بكر بن وائل (توفي نحو: ٧٥ ق هـ) أسيلة الخدين: ناعمتها مع طول. مهفهفة: ضامرة البطن دقيقة الخصر. فرع: شعر تام. جيد: عنق. وصفة فرع وجيد محذوفة، اي فرع فاحم وجيد طويل مثلاً وهو الشاهد. وفي الألفية:

وما من المنعوت والنعت عُقل   يجوز حذفه وفي النعت يقل

ويجوز حذفهما معاً نحو: «لا يموت فيها ولا يحيا» اي حياة طيبة.

(٥) هو في الأصل مصدر، ويسمى به التابع المخصوص، ويقال: اكد تأكيداً ووكد توكيداً، وهو بالواو أكثر، لأنها الأصل والهمزة بدل.

(٦) اي أمر المتبوع، في النسبة او الشمول، اي يجعله مستقراً متحققاً بحيث لا يظن به غيره، فرب لفظ دال وضعاً على معنى، حقيقة فيه، ظن المتكلم بالسامع —

المنصوب المتصل بالمرفوع ، والمنصوب المنفصل نحو : ضربتك إياك [١] وبنفس وعين وكل وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع [٢] وكلا وكلتا

— أنه لم يحمله على مدلوله إما لغفلته ، او لظنه بالمتكلم الغلط ، او لظنه به التجوّز ، فالتكرير لفظاً او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوباً اليه الفعل ، والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاماً لأجزائه شاملاً . (٧) قوله : وبالتكرير لفظي .... وبنفس عين .... معنوي ، معناه أن اللفظ إذا كرر كان التوكيد لفظياً ، واذا لم يكرر لفظه بل اكد بنفس وكل وأجمع وغيرها كان التوكيد معنوياً ، فيجب اذاً في باب التوكيد : اما تكرير لفظ المنسوب اليه ، او تكريره معنى ، وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتها ليس غير ، والثالث ان يظن السامع به تجوزاً لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل إلى جميع افراد المنسوب اليه ، مع انه يريد النسبة الى بعضها ، لأن العمومات المخصصة كثيرة ، فيدفع هذا الوهم بذكر : كل ، واجمع ، واخواته ، وكلاهما ، وثلاثتهم واربعتهم ونحوها ، فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد . (انظر الرضي ١ : ٣٠٤) .

(١) اذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو « رأيتك إياك » وكمثال المؤلف ، فمذهب البصريين انه بدل ، ومذهب الكوفيين انه توكيد .

(٢) قال الفارضي : قدمت كلّ على الجميع لعراقتها ، وكونها أنصّ في الاحاطة ، ووليها اجمع لأنه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ، ووليه اكتع لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع لأنه من تكتع الجلد اذا انقبض ، ففيه معنى الجمع ، ووليه ابصع لأنه من تبصع العَرَق اذا سال ، وهو لا يسيل حتى يجتمع ، واخر ابتع ، لأنه ابعد من ابصع ، لأنه طويل العنق ، او شديد المفاصل ، لكن لا يخلو من دلالته على اجتماع » اه ببعض تلخيص (حاشية الصبان على الأشموني — ٢٨٧/٢) لكن (الموفي) قدم ابتع على ابصع كما ترى ، وتبع فيه الزمخشري والكافية ، وقال الرضي في شرحه : ولا أدري ما صحته .

معنوي (١) تقول : نفسه ، نفسها ، نفساهما ، انفسهما (٢) نفسها ، انفسهم ، انفسهن ، وكذا : عينه ، وكله ، كلها ، كلاهن ، كلهم ، كلها ، اجمع ، اجمعان ، اجمعون ، جمعاء ، جمعاوان (٣) ، جُمَع . وكذا : اكتع وابتع وابصع . وكثير اتباعهن لاجمع ، ويردن وحدهن نحو قول الشاعر :

يا ليتني كنت صبياً مرضَعا تحملني الذلفاء حولاً اكتعا (٤)

ويجوز توكيد النكرة بالمعنوي (٥) ويجوز فيه الترديد نحو : مرّ بالقوم

(١) اي والتأكيد « بنفس » وما بعده (معنوي) ، وارجع الى ما كتب عن قوله : وبالتكرير (لفظي) .

(٢) في اوضح المسالك : واما في التثنية فالأصح جمعها على افعُل ، ويترجح افرادهما على تثنيتها عند الناظم (اي ابن مالك) وغيره بعكس ذلك « قلت : وانت ترى في (الموفي) هذه الصور الثلاث . (٣) اي فيجوز ان يقال : جاء الجيشان اجمعان والقبيلتان جمعاوان . وفي الأشموني : واجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً ، معترفين بعدم السماع ، وفي الصبان : وهل يجري خلافهم في توابع اجمع وجمعاء وهو اكتع وكتعاء الخ ؟ في كلام بعضهم ما يشعر بجريانه والقياس يقتضيه نقله شيخنا . اه . (٤) الذلفاء : اسم امرأة ، اصله وصف لمؤنث الأذلف ، وهو مأخوذ من الذلف ، وهو صغر الأنف واستواء الارنبة ، « حولاً » عاماً ، « اكتعاً » تاماً كاملاً ، وقد قالوا : « اتى عليه حول اكتع » اي تام والشاهد فيه ورود (اكتع) وحدها ، من غير ان تتبع « اجمع » وفي المفصّل : وسُمِع : أجمعُ أبصعُ ، وجُمَعُ كُتَعُ ، وجُمَعُ بُتَعُ .

(٥) ذهب الكوفيون الى جواز توكيد النكرة اذا كانت محدودة ، اي موضوعة لمدة لها ابتداء ولها انتهاء كيوم وشهر وحول ، كما في المثال السابق « حولاً اكتعا » . وصحح ابن هشام « في اوضحه » جواز توكيد النكرة المحدودة لورود السماع بذلك ، وحصول الفائدة فوافق الكوفيين .

إما اجمعين (١) وإما بعضهم ، قاله الفرّاء .

الترجمة (٢) : التابع المقصود بالحكم دون متبوعه (٣) ، ويكون مساوياً لمتبوعه ، وبعضه ، وما يشتمل عليه ، ومباينه (٤) وهو غلط ، الا ان يكون لنكتة ، واذا

(١) محطّ التمثيل قوله: إما أجمعين، لأنه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكَّد بإما .

(٢) هو البدل ولعله سمي بالترجمة لأنه يترجم عن متبوعه اي يشير اليه ويدل عليه . وبعد كتابة ما تقدم رأيت في شرح الاشموني للألفية وحاشيته ما نصه : وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة وبالتبيين أي الترجمة عن المراد بالمبدل منه ، والتبيين له . (٣) نحو : «واضع النحو الامام علي» فعلي تابع للامام في اعرابه ، وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو اليه ، والامام إنما ذكر توطئة وتمهيداً له ، فالامام غير مقصود بالذات ، لأنك لو حذفته وقلت : «واضع النحو علي» لكان كلاماً تاماً مستقلاً . قال الزمخشري في المفصل «وقولهم إنه في حكم تنحية الاول إيذان منهم باستقلاله بنفسه ، ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه ، لا أن يعنوا إهدار الاول واطراحه ، ألا تراك تقول : زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً ، فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك . والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله عز وجل : «للذين استضعفوا لمن آمن منهم» (٧ ـ ٧٥)

(٤) وقد مثل ابن مالك في بيت واحد لأنواع البدل كلها وهو :

كزُرْهُ خالداً وقبِّله اليـدا واعرفه حقَّه وخذ نَبلا : مُدَى

فخالداً بدل مطابق من هاء : زُرْهُ وهو المساوي ، و (اليدا) بدل بعض من الهاء في (قبِّله) والرابط محذوف اي منه ، أو نابت أل عن الضمير ، و (حقَّه) بدل اشتمال من الهاء في (اعرفه) و (مُدى) بدل مباين من (نبل) والنبل اسم جمع للسهم ، والمُدى جمع مُدية وهي السكين . ثم إن المباين ثلاثة انواع : بدل الغلط وبدل النسيان وبدل الإضراب ، فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر —

ترجم المعرفة بالنكرة فالنعت واجب [(١)] ويجوز ترجمة كل مكني [(٢)] .

عطف البيان : تابع كالنعت يوضح المتبوع [(٣)] نحو : أنا ابن التارك البكري بشر [(٤)] .

— بأخذ المدى فسبقه لسانه الى النَّبل ، ثم تبين له فساد تلك الإرادة ، وأن الصواب الأمر بأخذ المُدى فبدل نسيان ، وان كان أراد الأول ثم أضرب عنه الى الأمر بأخذ المُدى ، وجعل الأول في حكم المتروك (فبدل إضراب وبَدَاء) اي ظهور ، لأن المتكلم بداله ذكره بعد ذكر الأول قصداً .

(١) اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة ، فنعت تلك النكرة واجب نحو قوله تعالى : « لنسفعاً بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة » (٩٦ ـ ١٥ و ١٦) وهذه (ترجمة) عبارة المؤلف (رحمه الله) . (٢) أي يجوز بدل كل ضمير . راجع شرح النجم الرضي عند قول الكافية : ويكونان (اي البدل والمبدل منه) ظاهرين ومضمرين ومختلفين الخ (١/٣١٥) . (٣) اي مشبه للنعت في توضيح متبوعه ، إلا أن العطف يوضح المتبوع بنفسه ، والنعت يوضحة ببيان معنى فيه أو في سببه . (٤) عجزه : عليه الطير ترقبه وقوعاً ، وهو للمرار الأسدي : وأنا مبتدأ وابن التارك خبر ومضاف اليه والبكري مضاف اليه من إضافة الوصف لمفعوله ، « بشر » عطف بيان للبكري وهو الشاهد . والمعنى : أنا الذي ترك بشراً البكري مثخناً بالجراح في حال بأس ، تنتظر الطير موته لتقع عليه وتأكل منه . ومثله القول الذي اشتهر : «أقسم بالله ابو حفص عمر » فعمر عطف بيان ، لأنه موضح لأبي حفص . هذا وتجوز البدلية في « بشر » عند الفراء ، اذ يصح ان يكون التقدير : « أنا ابن التارك بشر » ولا يشترط عنده في النعت إذ كان باللام ألا يضاف إلا إلى ما فيه اللام ، لإجازته : الضارب زيد » ثم إن اكثر النحويين ذهبوا الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ، وأثبته الكوفيون وجماعة ومنهم ابن مالك ، قال : —

عطف النسق (١) : تابع بحرف من حروف العطف (٢) وقد يعطف على المعنى نحو :

— فقد يكونان منكَّرين كما يكونان معرَّفين

قيل ومن تنكيرهما قوله تعالى : « توقد من شجرة مباركة زيتونة » (النور ، ٣٥) وجوزوا ان يكون منه : « أو كفارة طعام مساكين » (المائدة ، ٩٦) ونحو : « ويُسقى من ماء صديد » (إبراهيم ، ١٦) ، والباقون يوجبون في ذلك البدلية ـ أي بدل كل من كل ـ ويخصون عطف البيان بالمعارف وحجتهم في ذلك أن البيان بيان كاسمه ، والنكرة مجهولة ، والمجهول لا يبين المجهول ، ورُدّ بأن بعض النكرات أخصّ من بعض ، والأخصّ يبين الأعمّ .

(١) النسق : اسم مصدر بمعنى المنسوق من نسقت الكلام إذا عطفت بعضه على بعض . (٢) خرج بتوسط الحرف بقية التوابع ، وبالتقييد (بحروف العطف) ما بعد (أي) التفسيرية فانه عطف بيان . ولم يذكر المؤلف حروف العطف ولا معانيها ، ولا الفروق بينها جرياً على عادته في الاختصار ، او الاقتصار على بعض المطالب ، ونحن نذكر هنا المذهب الكوفي في بعض هذه الحروف : فالواو عندهم للترتيب لا لمطلق الجمع كما هي عند البصريين ، فاذا قلت : اقرأ المعاني والبيان مثلاً ، كان المراد تقديم الأول على الثاني . و (أو) للاضراب عند الكوفيين وابي علي ، حكى الفرّاء : اذهب الى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم (فأو) في المثال للاضراب بمعنى : بل ، وبمعنى (الواو) عند الكوفيين أيضاً ، وذلك عند أمن اللّبس كقوله :

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع

وهو لحُميد بن ثور . الصريخ : صوت المستصرخ . ملجم : جاعل اللجام في محله من الفرس . سافع : آخذ بناصية فرسه . و (أو) عاطفة بمعنى الواو ، لأن البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو وهو الشاهد . —

« صافات ويقبضن » (١) (المُلك ، ١٩) ويحسن العطف على مكنّي متصل في السعة (٢) ، ويعطف على المكني المجرور بلا إعادة الجار (٣) قال الفراء :

— والمعنى ان هؤلاء القوم أولو شجاعة ونجدة ، إذا سمعوا صوت المستغيث أسرعوا لإجابته ، فبعضهم يلجم الأمهار ، والآخر يأخذ بنواصيها . وأما (حتى) فالعطف بها قليل والكوفيون ينكرونه ، ويجعلونها ابتدائية في مثل جاء القوم حتى محمد ، وما بعدها على اضمار عامل .

(١) وهو من عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى ، لأنه بمعنى (قابضات) .

(٢) كقول عمر بن أبي ربيعة :

قلت إذ أقبلت وزُهرٌ تَهادى كنعاج الفلا تعسَّفن رملا

« زهر » جمع زهراء وهي المرأة الحسناء البيضاء . تهادى : اصله تتهادى (بتاءين) ومعناه تتمايل وتتبختر . الشاهد في قوله : وزهر ، حيث عطف على الضمير المستتر المرفوع في اقبلت من غير توكيد ولا فصل ، ولا ضرورة فيه لأنه كان يمكنه ان يقول : وزهراً بالنصب على أنه مفعول معه ، وقد ورد ذلك في النثر قليلاً ، حكى سيبويه رحمه الله تعالى : مررت برجل سواء والعدمُ ، برفع العدم عطفاً على الضمير المستتر في (سواء) لأنه مؤوّل بمشتق اي : مستوٍ هو والعدم ، وليس بينهما فصل .

(٣) بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ » بجرّ الأرحام عطفاً على الهاء المجرورة بالباء ، بدون اعادة الجار ، قال ابن هشام : وليس بلازم — اي إعادة الجار — وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين ، ووافقهم ابن مالك فقال :

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

ومن النظم ما أثبته سيبويه :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب وما بك والأيامِ من عجب

بجر الأيام عطفاً على الكاف المجرورة بالباء .

ويجوز العطف على معمولي عاملين مطلقاً [٤] .

النداء والمنادَى : يرفع وينصب بلا عامل ، ولا ينادى النكرة نكرة ، فهو إذا كان مفرداً يرفع ويترك تنوينه ، وإذا كان مضافاً أو شبهه ينصب [١] .

(٤) نحو : ما كل سوداء تمرةً ، ولا بيضاءَ شحمةً ، فان سوداء معمول (كل) وتمرةً معمول (ما) وبيضاء معطوف على سوداء ، وشحمة على تمرة ، فقد عطف على معمولى عاملين مختلفين .

(١) ذهب الكوفيون الى أنّ الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين ؛ وقالوا : انما قلنا ذلك لأنا وجدناه لا معْرِب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى ، فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف ، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف ، فرفعناه بغير تنوين ، ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق ؛ فأما المضاف فنصبناه لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوباً فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره .

ونقل الرضي عن الكسائي قوله : المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ، ولا يعنى أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ ، بل المراد أنه لم يكن فيه سبب البناء ، حتى يبنى ، فلا بُدّ فيه من الإعراب ، ثم إنا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ، ولو فتحناه لشابَهَ غير المنصرف ، (أي لاشتبه المنادَى المعرفة بالمنادَى المفرد النكرة إذا كان غير منصرف نحو (يا أحمر ، لغير معيّن) فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقاً بينه وبين ما رفع بعامل رافع ، ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر .

وذهب البصريون إلى أنه مبنيٌّ على الضم ، وموضعه النصب لأنه مفعول .
وحجج الفريقين مبسوطة في المسألة (٤٥) من إنصاف الأنباري .

(يتبع) محمد بهجة البيطار

الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنغراوي الإستانبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

— ٤ —

ويجوز في المنعوت وشبهه الوجهان [١]، المضارعة بالمضاف [٢] في الاستطالة [٣]، ومثله النعت المحذوف المنعوت [٤]، ويجوز رفع المنادى المضاف، الجائز دخول

---

(١) أي الرفع على لفظه والنصبُ على محله، نحو يا زيد العاقل.

(٢) يعنون بالمضارع للمضاف اسمًا يجيء بعده شيء من تمامه إما معمول للأول نحو: يا طالعًا جبلاً ويا حسنًا وجهه ويا خيراً من زيد، وإما معطوف عليه عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمًا لشيء واحد نحو: يا ثلاثة وثلاثين، لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة، فهو كخمسة عشر إلا أنه لم يركب لفظه، وإما نعت هو جملة أو ظرف نحو قولك: يا حليمًا لا يعجل، ويا جواداً لا يبخل. (٣) إطالة الصوت مع نعته المذكور أو المقدّر، كالمضاف والمضارع للمضاف الذي بيناه قبل هذا.

(٤) قال الرضي: (١ —١٢٣): وصرح الكسائي والفراء، بتجويز نحو: يا رجلاً راكبًا لمعين، لجعله من قبيل المضارع للمضاف، حتى انهما أجازا يا راكبًا لمعين على حذف الموصوف، وفي كلام سيبويه أيضًا ما يشعر بجوازه، فالفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة، بل يوجبان الصفة نحو: يا رجلاً ظريفًا. ونحو قوله:

فيا راكبًا إما عرضتَ فبلغَنْ   نداماي من نجران أن لا تلاقيا —

اللام عليه عند ثعلب [١]، ولا يجوز دخول (يا) على المنادى المعرّف باللام، سوى (الله) [٢] خلافاً للبعض [٣]، إلا بتوسُّط (أيها) أو (هذا)

— إنما جاز عندهما، إما لكون «راكباً» وصفاً لموصوف مقدّر، أي يارجلاً راكباً، أو لكونه معرفة. ولا يرى البصريون بأساً بكون المنادى نكرة غير موصوفة، لا في اللفظ ولا في التقدير، اذ لا مانع من ذلك اه باختصار. ونجران (بفتح النون وسكون الجيم)، قال ابو عبيد البكري في معجم ما استعجم «مدينة بالحجاز من شق اليمن، سميت بنجران بن زيد بن يشجب بن يعرُب، وهو أول من نزلها، وأطيب البلاد نجران من الحجاز، وصنعاء من اليمن، ودمشق من الشام، والرَّي من خراسان».

وهذا البيت من شواهد سيبويه، وهو من قصيدة عدتها عشرون بيتاً، لعبد يغوث الحارثي اليمني (المتوفى في نحو ٤٠ ق ه) أوردها البغدادي في خزانته وشرحها (ج ٢ – ١٦٨) ومطلعها: «ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا»

(١) وقال الرضي أيضاً. وأجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له إذا جاز دخول اللام عليها نحو: يا ناصر الرجل، ويا ناصراً رجلاً.

(٢) أي لا ينادى ما فيه الألف واللام، إلا الله وحده لأنها لا تفارقانه، كما لا تفارقان النجم (المفصل). (٣) أي لبعض الكوفيين الذي يجوز دخول (يا) على ذي اللام مطلقاً في السعة نحو يا الرجل ويا الغلام واحتجوا بقول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرّا ايا كما أن تكسبانا شرا

ورُوي: «ايا كما أن تعقبانا شرا» وهذا البيت شائع في كتب النحو، ولم يعرف له قائل ولا ضميمة، والشاهد منه ظاهر. وقول الآخر:

من اجلك يالتي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني

وروي بالودّ، وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ – ٣١٠) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم الشنتمري في شرح شواهده، وقال البغدادي في الخزانة: وهذا من الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا ضميمة (٢ – ٢٥٥). —

أو (أيهذا)[١] .

— هذا ولم يتعرض المؤلف لحروف النداء، ولا لجواز الحذف في مثل الآية الكريمة : « يوسف أعرض عن هذا » وقالوا يلزم (أي حرف النداء ولا يجوز حذفه) في سبعة مواضع : المندوب والمستغاث والمتعجب منه ، والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة ، واسم الجنس غير المعين ، وأما اسم الاشارة واسم الجنس المعين ، فكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ، واحتجوا بقوله :

إذ أهملت عيني لها قال صاحبي   بمثلك هذا لوعة وغرام

وهو لذي الرمة (١١٧ هـ) و « هذا » منادى على حذف حرف النداء ، وفيه الشاهد . والمعنى أن صاحبه ينكر على مثله الوجد والهيام بالمحبوبة وقوله : « أطرق كرا ، إن النعام في القرى » مثل لمن يتكلم وبحضرته من هو أولى منه بذلك ، كأن أصله خطاب للكروان بالإطراق لوجود النعام ، والمشهور ان الكروان طائر طويل العنق والرجلين ، أغبر ، له صوت حسن ، وهو أكبر من الحمامة . وأورد هذا المثل في الخزانة بيتاً من الرجز ، وهو :

أطرق كرا ، أطرق كرا   إن النعامَ في القرى

على أن (الكرا) ذكر الكروان ، وليس مرخما منه ، وقال : وقد اختلف في قدره ، وفي معنى الكرى والكروان وفي معنى البيت ، وأورد أقوال أئمة اللغة والأدب في ذلك كله (ج ٢ : ٣٢٧ — ٣٣٠) . و « افتد مخنوقُ » (مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة ، وهو يبخل بافتداء نفسه بماله) و « أصبح ليل » (مثل يضرب عند إظهار الكراهة من الشيء ، أي ائت بالصبح يا ليل) .

والشاهد في الأمثلة جواز حذف حرف النداء ، مع أن المنادى اسم اشارة في الأول ، واسم جنس في الباقي ، وبذلك ومثله احتج الكوفيون .

(١) لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسمًا مبهمًا غير دال على ماهية معينة ، محتاجًا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء آخر ، يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم ، لشدة احتياجه الى مخصصه الذي هو ذو اللام ، وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميز الماهية ، وان لم يكن معلوم الذات .

وقد يحذف المنادى [(١)]، ويجوز دخول أيها وأيتها على نحو «الحرث» عند الفرّاء خلافاً للجمهور . وتابع المرفوع [(٢)] يرفع وينصب عند الفرّاء، ولم يجوز الرفع في التوكيد المعنوي غيره .

ويدخل المنادى لام الاستغاثة [(٣)]، وهي بقية من (آل [(٤)]) كما أنّ الميم من (اللهم) بقية من (أمَّنا) [(٥)] . وهو والمندوب كالمنادى [(٦)]، إلاّ أنْ

(١) في التنزيل : يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً» أي يا قوم ، ولذي الرُّمة غيلان بن عقبة العدوي (١١٧ هـ) :

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البِلا ولا زال منهـلاً بجرعائك القطرُ

أي يا دار ميّ، والجرعاء : الرملة الطيبة، وأراد منزلها الذي تنزل فيه حيث هذه الرملة . (٢) اي (من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ،) ترفع على لفظه، وتنصب على محله . نحو يا تميم أجمعون وأجمعين ويا زيدُ العاقلُ والعاقلَ ويا غلام بِشْرٌ وبِشْراً ، ويا عمرو والحرث بالوجهين إلاّ البدل فان حكمه حكم المنادى بعينه .

(٣) الاستغاثة : نداء من يعين على دفع بلاء أو شدة نحو : «يا لَلأقوياء لِلضعفاء !!» (٤) أي فهي اسم مضاف الى ما بعده عندهم، فحذفت الهمزة للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين . (٥) قال الفرّاء : أصله : يا الله أمّنا بالخير، فخُفف بحذف الهمزة وقد تقدم هذا البحث في أول الرسالة .

(٦) النُدبة : هي نداء المتفجع عليه، أو المتوجع منه، نحو : واسيداه ، واكبداه، وانما كان المستغاث والمندوب كالمنادى لأنهما في الأصل منادى لحقه معنى الاستغاثة والندبة، ولا تندب النكرة ولا المبهم عند البصريين ، لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المندوب، فيجب أن يكون معروفاً وأما الكوفيون فقالوا بجواز ندبة النكرة والأسماء الموصولة، وعللوا ذلك بأن —

المندوب قد يلحقه ألف الندبة [1] ، او ياؤه ، او واوه [2] ، واذا كان آخرُ

— الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالاشارة ، والدليل على صحة هذا التعليل ما حكي عنهم من قولهم « وا مَن حفر بئر زمزماه » والأسماء الموصولة معارف بصلاتها ، كما أن أسماء الأعلام معارف » .

(١) وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة نحو يازيدَ ووازيد

(٢) قال الرضي في شرحه : آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً ، والمتحرك إما أن تكون حركته إعرابية أو لا ، والمُعرب بالحركات لا يلحقه إلا الألف ، ويقدر الإعراب نحو : واضرّب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل ، وكذا واضرَبت الرجلاه ، وواغلام الرجلاه ، قال : والفرّاء يجوز اتباع المدة للحركات (قياساً على مَدَّة الانكار) نحو واضَرَب الرجلوه وواعبدَ الملكيه ، ومحافظةً على الحركات الإعرابية ما أمكن اه وكتب في هامش الشرح : مَدَّة الإنكار ، تتبع حركة الآخر فيقال في هذا عُمَرُ : أعمروه ؟ ! وفي رأيت عثمان : أعثماناه ؟ ! وفي مررت بخدام : اخدامِيه ؟ وان كان الآخر ساكناً حرّك بالكسر وتبعته المدة كقولك في جاءني زيدُ (نْ) : أزيدَنيه ؟ ! ومعناها : انكار أن الأمر على ما زعم المخاطب ، أو إنكار أن يكون الأمر على خلاف ما زعمه (١ — ١٤٢) .

ثم إن المؤلف رحمه الله لم يتعرّض لبحث الترخيم الجائز عند الكوفيين في المنادى مطلقاً كترخيم المضاف بحذف آخر المضاف اليه ، نحو « يا آل عام » في « يا آل عامر » و « يا آل مالِ » في « يا آل مالك » وكترخيم الاسم الثلاثي نحو « يا عنُ » و « يا حَجَ » و « يا كَتِ » في عُنُق ، وحَجَر ، وكتف ، وكترخيم الرباعيّ الذي ثالثه ساكن بحذفه وحذف الحرف الذي بعده نحو قولك في قِمَطر « ياقِمَ » وأما البصريون فشروط الترخيم عندهم أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، معرفة ، زائداً على ثلاثة أحرف ، وتراجع هذه المسائل بشواهدها وفروعها في « الإنصاف » للأنباري تحت أرقامها (٤٨ و٤٩ و٥٠ — مسألة)

اللفظ ألفاً ، جاز قلبه ياء مع الحذف أيضاً ، والمنون يجوز ابقاء تنوينه وفتحه أو كسره ، وجوّز الفرّاء الكسر مع الحذف أيضاً ، تقول : وازيداه ، وازيدناه ، ووازيدنيه ، ووازيديه ، وواقام الرجلاه ، وواقام الرجلوه ، وواعبد الملكاه ، وواعبد الملكيه ، ووامو ساه ، ووامو سياه ، ووازيدانيه ، ووازيدوناه ، ووامن حفر بئر زمزماه ، ولا يجوز إثبات هذا الواو الا في الوقف خلافاً للفراء ، مستدلاً بقوله

ألا يا عمرو عمرَواه وعمرو بن الزبيراه

المستثنى (١) — إما أن يتفرغ له العامل ، بأن يقع فاعلاً أو مفعولاً ، وغير ذلك ، نحو : ما جاءني إلاّ زيد ، فهو يعرب بحسب العوامل (٢) ، وإما أن

(١) هو اسم يذكر بعد إلاّ ، أو إحدى أخواتها ، مخالفاً في الحكم لما قبلها نفياً واثباتاً . وعرّفه في « التسهيل » بقوله : هو المُخرَج تحقيقاً أو تقديراً ، من مذكور أو متروك ، بالا أو ما في معناها ، فالمُخرَج : جنس يشمل ما يخرج بالاستثناء وبالبدل وبالصفة وغيرها ، وقوله : تحقيقاً أو تقديراً ، اشارة الى قسمي المتصل والمنقطع ، ومن مذكور أو متروك ، للتام ، والمفرّغ ، وبالاّ أو ما في معناها ، يخرج ما عدا المستثنى مما تقدم .

(٢) هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرّغ ، والمفرّغ في الحقيقة هو الفعل قبلَ « إلاّ » لأنه لم يشتغل بمستثنى منه ، فعمل في المستثنى ، ويعرب بحسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور ، وهو في غير المُوجَب ، كما ترى ذلك واضحاً في كلام المؤلف ومثاله . وفي الرضي : ويجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي كما في قوله تعالى : « فأَبى أكثر الناس إلاّ كفورا » حمل « أَبى » على لا يريد لأنها بمعنى ، وهو النفي) فإذا تقرّر هذا ، قلنا إنّ المستثنى منه لمّا حذف لقيام القرينة ، ـ والمنسوب إليه كان هو المستثنى منـه مع المستثنى وآلة الاستثناء ، وكان المستثني منه ـ كما تقدم ـ أولى بأن يعرب بما يقتضيه —

لا يتفرغ له ، فهو إما أن يكون في كلام موجب فينصب [١] ، وإما في كلام منفي ، فإما أن يكون مقدماً على المستثنى منه فينصب أيضاً [٢] ، وإما أن يكون مؤخراً فينصب أيضاً إذا كان منقطعاً ، وهو أن لا يدخل في المتعدد [٣] ، ويذكر بعد إلاّ في الحجاز [٤] ، وإلاّ فيجوز جعل (إلاّ)

— العامل لكونه جزءاً أول ، — صار المستثنى متعيناً لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب ، اذ لم يبق من أجزاء المنسوب اليه القابلة للإعراب غيره .

والفرّاء يجيز النصب على الاستثناء في المفرّغ نظراً الى المقدّر واستدلالاً بقوله:

يطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفراء إلا ثمانيا

فان المستثنى منه محذوف تقديره : ومالي نوق إلا ثمانيا ، وردّه الرضي في شرحه على الكافية (٢١٧ ج ١) والبيت لعروة بن حزام العذري (٣٠ هـ) من قصيدة طويلة في ابنة عمه عفراء بنت مالك (انظر عروة بن حزام ٣ — ١٩٤) و (٣٤٣ من خزانة الأدب) .

(١) نحو « فشربوا منه إلاّ قليلاً منهم » فقليلاً منصوب على الاستثناء ، لأن الكلام موجب ، والمستثنى منه مذكور ، وهو الواو في « شربوا » والكلام الموجب هو الذي لم يتقدمه نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام .

(٢) نحو « ما جاء الا خالداً أحد » .

(٣) قال الكوفيون : « إلاّ » بمعنى سوى ، وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل ، نحو : « ما جاء المسافرون إلاّ سيارتهم » وفي التنزيل « ما لهم به من علم إلا اتباعَ الظن » « وما لأحد عنده من نعمة تُجزى إلاّ ابتغاء وجه ربّه الأعلى » فاتباع الظن غير العلم ، وابتغاء وجه الله غير النعمة ، فأحدهما في كلتا الآيتين ليس من جنس الآخر ، لذلك كان الاستثناء منقطعاً .

(٤) في الأوضح لابن هشام وشرحه : « فالحجازيون يوجبون النصب ، لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه فيمتنع البدل وعليه قراءة السبعة « مالهم به من علم إلاّ اتباعَ الظن » وقد سبق ذكر الآية .

عاطفة [١] ، ولنصبه خلافاً للفرّاء إذا كان المتعدد نكرة نحو ما جاءني أحد إلا زيد .

وان لم يعلم دخوله وعدمه تعذر الاستثناء فيجعل صفة كغير نحو « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » [٢] .

ويجوز تقدم المستثنى على المستثنى منه وعامله نحو : « إلا زيداً ما جاءني أحد » [٣] واختلف في عامله [٤] . ثم للاستثناء أدوات أُخَرُ : غيرُ ، يخفض بها ، ومثله سُوى وسَواء وسِوى [٥] ، ولم يكن

(١) أي عطفَ نَسَقٍ عند الكوفيين ، وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه ، ويحكم على أحدهما بنقيض ما يحكم به على الآخر ، كما ترى في مثال المؤلف . (٢) فإلاّ بمعنى غير ، وهي وما بعدها صفة لآلهة ، لأن المراد من الآية نفي الآلهة المتعددة ، وإثبات الإله الواحد ، الفرد .

(٣) ونحو قولك : « إلاّ طعامَك ما أكل زيد » نصّ عليه الكسائي ، واليه ذهب أبو اسحق الزجّاج في بعض المواضع .

(٤) اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب ، نحو « قام القوم إلاّ زيداً » فذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه « إلاّ » واليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد وأبو اسحق الزجّاج من البصريين ، وذهب الفرّاء ومن تابعه من الكوفيين ـ وهو المشهور من مذهبهم ـ إلى أن « إلا » مركبة من إنّ و لا ، ثم خففت إنّ وأدغمت في لا ، فنصبوا بها في الايجاب اعتباراً بانّ ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا ، وحُكي عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلاّ أن زيداً لم يقم ، وحُكي عنه أيضاً أنه قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول . (الانصاف ١ ـ ١٦٧ وانظر فيه حجج الفريقين) . (٥) في « الأوضح » والمستثنى بسوى كالمستثنى بغير في وجوب الخفض ، ثم قال الزجاج وابن مالك سوى كغير معنى وإعراباً ويؤيدهما حكاية الفرّاء « أتاني سواك » فقد وقعت فاعلاً .

لازم المحلية [1] كقوله :

أأترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة ، إني اذاً لصبور

وقولهم أتاني سواك ، حكاه الفراء [2] «وليس» ينصب بها [3]، ومثله «لا يكون» [4]

(١) وفي «الانصاف» ذهب الكوفيون الى أنَّ سُوى (ومثلها سَواء) تكون اسماً وتكون ظرفاً ، واحتجوا بأن قالوا : الدليل على انهـا تكون اسماً بمنزلة «غير» ولا تلزم الظرفية ، أي (المحلية) انهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

ولا ينطق المكروه من كان منهمُ إذا جلسوا منا ولا من سَوائنا

فأدخل عليها حرف الخفض ، والبيت للمرار بن سلامة العجلي ، (شاعر مخضرم ، أدرك الجاهلية والاسلام) وقال الآخر :

أكرُّ على الكتيبة لا أبالي أفيها كان حتفي أو سَواها

فسواها في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في « فيها » والتقدير : أم في سواها والذي يدل على ذلك أنه رُوي عن بعض العرب أنه قال : « أتاني سَواؤك ، فرفع ، فدل على صحة ما ذهبنا اليه (أي من كونه غير لازم المحلية ، أي الظرفية) « اهـ ملخصاً من الإنصاف ١ - ١٨٦) .

وهذا البيت لأبي دَهبل الجُمَحي وهب بن زمعة بن أسد من بني جمح ابن لؤي بن غالب (٦٣ هـ) .

(٢) وقد تقدم شرحه .

(٣) في الحديث : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه ، فكلوا ليس السنَّ والظفرَ » الإنهار : الإسالة ، والسن خبر (ليس) منصوب على الاستثناء من فاعل أنهرَ المستتر فيه ، وما بينهما معترض ، والحديث وارد في الذبائح .

(٤) تقول : أتوني لا يكون زيداً ، واسمها ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الكلام السابق ، أو البعض المدلول عليه بكلّه السابق ، فتقدير : قاموا ليس زيداً : ليس القائم أو ليس بعضهم ، وعلى الثاني فهو نظير : «فان كنَّ نساءً» بعد تقدم ذكر الأولاد الشامل للذكور والاناث ، والنون في «كنَّ» عائدة على البعض المفهوم وهو الإناث ، وهي اسم كان و «نساء» خبرها (من أوضح المسالك وشرحه ٢ - ١٣) .

وخلا وعدا[١]، وقد يجرّ بها[٢]، وقد تصدران بما فلا يجران خلافاً للشيخ[٣]، ومن أدواته «حاشا» يُجرُّ بها، وقد ينصب[٤]، فهو إذاً فعل لا فاعل له

(١) في قولك خلا زيداً وعدا زيداً فهما فعلان، وما بعدهما منصوب بهما، وفاعلهما ضمير مستتر، وفي مفسّره: البحث السابق في ليس ولا يكون، فلا حاجة الى تكراره. (٢) أي وهو قليل نحو خلا زيدٍ وعدا زيدٍ، فخلا وعدا حرْفَا جرٍّ، وقد حكاه الأخفش، بل نقله سيبويه في كتابه (٣٧٧/١) فقال: وبعض العرب يقول: ما أنا من القوم خلا عبدِ الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا اهـ ومن ذلك قوله:

خلا اللهِ لا أرجو سواك، وإنما أُعدُّ عيالي شعبة من عيالكا

ولم يعين قائل هذا البيت، وفيه شاهدان الأول استعمال الشاعر «خلا» حرف جرّ، والثاني: جعله الاستثناء أول الكلام أي قبل المستثنى منه، وقبل العامل فيه، وذلك جائز عند الكوفيين كما تقدم.

(٣) أي إن تقدمت عليها (ما) وجب النصب بها فتقول: قام القوم ما خلا زيداً، وما عدا زيداً، فما مصدرية، و«خلا وعدا» صلتها، وفاعلها: مُستتر كما تقدم تقريره، هذا هو المشهور، وأجاز الكسائي «الشيخ» الجرّ بها بعد «ما» على جعل «ما» زائدة، وجعل «خلا وعدا» حرفي جر، فتقول: «قام القوم ما خلا زيدٍ وما عدا زيد» وقال ابن مالك في خلا وعدا:

وحيث جرّا فهما حرفان كما هما إن نَصَبا فعلانِ

قال الشُرّاح: وهذا مما لا خلاف فيه.

(٤) الجرّ بحاشا كثير، والنصب بها قليل، والنصب بخلا وعدا كثير، والجرُّ بهما قليل، وقد أشار الى ذلك المصنف بقوله: وقد يجر وقد ينصب الخ.

عند الفرّاء [١] ، وفاعله مستتر راجع الى البعض المدلول بالكل فتقدير : قاموا حاشا زيداً ، أي خلا بعضهم زيداً ، وقيل الى اسم الفاعل المدلول عليه بالفعل ، فتقديره : حاشا القائم زيداً ، وقيل الى الفعل المفهوم من الكلام السابق ، فالتقدير : حاشا فعلهم فعلَ زيد ، ويجري هذا الخلاف في « خلا » و « عدا » و « ما عدا » و « ما خلا » ومنه بَيْدَ يُجَرُّ بها كالغير [٢] .

(١) في شرح الأشموني (٥٠٣/٢) الذي ذهب اليه الفرّاء ، أنها فعل لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحمل على إلاّ ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اهـ وقال الصبان في حاشيته عليه ، قوله : لكن لا فاعل له ؛ أي ولا مفعول كما قاله بعضهم ، وقوله : بالحمل على (إلاّ) أي فيكون منصوباً على الاستثناء ، ومقتضى حمله على (إلاّ) أنه العامل للنصب فيما بعده اهـ وعلق عليه الأستاذ الغلاييني رحمه الله في جامع الدروس العربية (١٤٠/٣) بقوله : والحق الذي ترتاح اليه النفس أن تجعل هذه الأدوات : « خلا وعدا وحاشا » في حالة نصبها ما بعدها ـ إما أفعالاً ، لا فاعل لها ولا مفعول ، لأنها واقعة موقع الحرف ، وإما أحرفاً للاستثناء منقولة عن الفعلية الى الحرفية ، لتضمنها معنى حرف الاستثناء ، كما جعلوها ـ وهي جارّة ـ أحرف جرّ ، وأصلها الأفعال .

(٢) قال الفرّاء : يجوز أن يبنى « غير » في الاستثناء مطلقاً ، سواء أضيف الى معرب أو مبني لكونه بمعنى الحرف يعني (إلاّ) ، ومنعه البصريون لأن ذلك فيه عارض غير لازم ، فلا اعتبار به ، وأما إذا أضيف الى أنّ فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح ، ويجوز أن يكون مبنياً لكونه استثناءاً منقطعاً ، وقولهم : « بيد » مثل « غير » ولا تجيء إلاّ في المنقطع مضافة إلى أنّ وصلتها ، قال النبي (ﷺ) : « أنا أفصح العرب بيد أني من قريش » ويجوز أن يقال ببنائها لإضافتها إلى أنّ ، وأن يقال هي منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع اهـ ملخصاً .

المعارف — اعرف المعارف العلَم (١) ، ثم كناية المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم أسماء الاشارة ، ثم كناية الغائب ، ثم الموصولات وأولات اللام ، والمنادى ، والمضاف الى أحدها . ثم العلم : ـ إن صدّر بأب أو أم ، أو ابن أو بنت ـ فكنية ؛ وإلاّ فإن قصد به مدح أو ذم ، فلقب ؛ وكثيراً ما يضاف الاسم الى اللقب ، ويجوز الإتباع (٢) ، ويجب اللام اذا ثني ، أو جمع ، أو كان جزءاً منه ، ولو جُعل مبنيٌ عَلَماً لنفسه فالحكاية ، وقد يُعرب ، ولو لغيره

(ملحوظة) امتدّ نفَس القول في إيضاح غوامض هذه العجالة ـ على شدة ايجازها وكونها رؤوس مسائل من نحو الكوفيين ، وليست كتاباً مستوعباً لمذهبهم ، ولا هي باسطة لمسائل الخلاف مع غيرهم . وقد جعلت هـذه مكان أطروحة كان ينبغي أن ترفع الى المجمع الموقر أيام تفضله بانتخابي عضواً فيه ، ولكن لم يكن ذلك شرطاً للمنتخب ، وقد أشار علي أستاذنا الرئيس باختصار تعليقاتي عليها لأن مواد مجلة المجمع منوعة وموفورة ، فرأيت الحق فيما قال حفظه الله ، وسأوجز شرحي لما بقي منها بقدر الامكان ، وبالله المستعان .

(١) في الإنصاف للأنباري (١٠١ ـ مسألة) ذهب الكوفيون الى أن الاسم المبهم نحو «هذا وذاك» اعرف من الاسم العلَم ، نحو «زيد وعمرو» وذهب البصريون الى أن الاسم العلم ، أعرف من الاسم المبهم ، واختلفوا في مراتب المعارف ، وذكر ما ذهب اليه سيبويه (١٧٧) ، وابو بكر ابن السراج البغدادي (٣١٦ هـ) وابو سعيد السيرافي ، ثم إنّ الأنباري قدم المبهم أيضاً ، وذهب اليه واحتج له ، والخطب سهل والله أعلم .

(٢) نحو هذا سعيدٌ كرزٌ ، وأوجب البصريون فيه الإضافة .

فالإعراب [١] ، وكذا علم الجنس في هذه الأحكام كأسامة .

[الأسماء العاملة]

المصدر — لا يعمل الا مضافاً [٢] ، وأما نحو قوله : « بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قوم » تنصب بفعلٍ مقدّر [٣] . ويعمل هو وكنايته [٤] نحو : مروري بزيد أحسن منه بعمرو .

---

(١) في شرح الرضي ما نصه : واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب ، وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ ـ سواء كانت في الأصل اسماً او فعلاً او حرفاً ـ فالأكثر الحكاية ، كقولك : مَن الاستفهامية حالها كذا ، وضَرَب فعل ماض ، وليت حرف تمن . وقد يجيء معرباً نحو قولك: ليتُ ينصب ويرفع قال :

ليت شعري واين مني ليت   إنّ لوّا وإنّ ليتا عناء

(٢) نحو : « ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضَهم ببعضٍ » فدفعُ مصدرٌ مضافٌ الى فاعله ، وهو لفظ الجلالة ، والناس مفعوله .

(٣) تتمة البيت : « أزلنا هامَهنّ عن المقيل » وهو للمرّار بن منقذ التميمي . و (الهام) جمع هامة وهي الرأس ، والمقيل أراد به الأعناق وهي مقيل الرأس . وقوله : رؤوسَ قوم : كلام اضافيّ منصوب بفعل مقدّر على مذهب الكوفيين ، و « بضربٍ » على مذهب البصريين ، وهو مصدر منكّر منون .

(٤) أي مضمره كما ترى في مثال المؤلف أي مروري بزيد أحسن من مروري بعمرو ، فالهاء في « منه » نابت عنه (أي عن المصدر) ولم يجوزه البصريون .

ولا يعمل مصغَّراً (١) ، وذاتا (٢) ، ومنعوتا قبل العمل (٣) ، وجمعاً أو مثنًّى ؛ ولا يعمل في النائب على الفاعل ، فلا يقال : أنتُظِر يوم الجمعة عمرو ، بمعنى انتظار يوم الجمعة زيد عمرواً . ويجوز الاتباع على محل مجرور المصدر (٤) ، تقول : مرورنا وعمرواً بي قبل العصر .

اسم المصدر — يعمل منه غير العَلَم كيفما كان عندهم ، وتبعهم

(١) نحو : يعجبني ضُرَيبك اللصَّ .

(٢) المصدر قد يراد به الاسم (اي الذات) لا حدوث الفعل ، نحو : « العلم نور » فلا يعمل .

(٣) فلا يجوز : « سرني إكرامُك العظيمُ خالداً » بل يجب تأخير النعت كما قال :

إن وجدي بك الشديدَ أراني عاذراً من عهدتُ فيك عذولا

أي : أراني من عهدته يعذلني ويلومني فيك عاذراً لي .

(٤) في الرضي : ويحمل التوابع على محل المجرور أيضاً خلافا للجرمي في الصفة ، قال : لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ، والعامل فيهما واحد . ومن اتباعه المحل قول لبيد بن ربيعة بن عامر العامري :

حتى تهجَّر في الرواح وهاجها طلَبَ المُعَقِّب حقَّه المظلومُ

يصف حماراً وأتانَه ، فيقول : إن هذا المِسْحَل — وهو حمار الوحش (لوروده قبله) — قد عجل رواحه الى الماء قبل اشتداد الهاجرة ، وهاج الأتان وطلبها الى الماء ، مثل طلب الغريم المطول بدَينه ، فهو يلح في طلبه المرة بعد المرة ، والشاهد فيه قوله : طلبَ المعقب .. المظلومُ حيث أضاف المصدر — وهو « طلب » الى فاعله — وهو المعقّب ، ثم أتبع الفاعل بالنعت وهو « المظلوم » وجاء بهذا التابع مرفوعاً نظراً للمحل .

البغداديون خلافاً للبصريين في غير المزيد فيه الميم [(١)] .

اسم الفاعل — يعمل كفعله اذا كان ذا اللام مطلقاً اتفاقاً [(٢)] ، وكذلك

(١) في أوضح المسالك وشرحه : اسم المصدر ، ان كان عَلَماً لم يعمل اتفاقاً ، لأن الأعلام لا تعمل . وإن كان ميمياً فكالمصدر (اي يعمل) اتفاقاً ، كقوله :

أظَلومُ : إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحيةً ظُلْمُ

وهو للحارث بن خالد المخزومي (نحو ٨٠ هـ) ظَلوم اسم محبوبته ، والهمزة للنداء ، وظلوم منادى ، ومصابكم اسم إنّ ، وهو مصدر مضاف لفاعله ، ورجلا مفعوله ، وجملة : « أهدى السلام » صفة لرجل ، وتحية : مفعول مطلق لأهدى ، أو حال من الفاعل ، وظلمُ : خبر إنّ . (والمعنى) : إن ابذاءكم لرجل يحبكم ويتقرب إليكم غير لائق . (والشاهد) : عمل المصدر الميمي — وهو مصاب — عمل الفعل . وان كان غيرهما — أي غير العلَم والميمي ، لم يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين وعليه قوله :

أكفراً بعد ردّ الموت عني وبعد عطائك المائة الرِّتاعا

وهو للقَطامي من قصيدته التي مطلعها :

قفي قبل التفرق يا ضُباعا ولا يك موقف منك الوَداعا

يخاطب زفر بن الحارث الكلابي — وقد أطلقه من الأسر ، وردّ اليه ماله ، واعطاه مائة من الإبل ، التي ترعى كيف شاءت . (والمعنى) : لا ينبغي أن اجحد نعمتك عليّ بعد أن خلصتني من الأسر ، وأعطيتني مائة من الإبل الراتعة (والشاهد) : عمل اسم المصدر ، وهو عطاء عمل الفعل ، وهو قليل (١١٣/٢) باختصار .

(٢) أي ماضياً كان أو غيره ، معتمداً او غير معتمد ، مصغراً او موصوفاً ، لوقوعه حينئذ موقع الفعل إذ حق الصلة أن تكون جملة فتقول : « جاء المعطي المسا كين أمس او الآن او غداً .

إذا لم يكن عند الكسائي خلافاً لغيره ـ إذا كان للماضي [١]، او موصوفاً، او مصغراً [٢]، وقال الفرّاء، لا يعمل إلاّ اذا لم يكن للماضي، واعتمد على النفي [٣] او الاستفهام [٤]، او المنعوت [٥]، او المبتدأ [٦]، او الموصوف [٧]، اوذي الحال [٨]،

(يتبع) محمد بهجة البيطار

(١) اجاز الكسائي إعماله إذا كان بمعنى الماضي كما اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال، وجعل منه آية «وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد» فـ «ذراعيه» منصوب بـ «باسط» وهو ماض، وقال ابن هشام: لا حجة له، لأنه حكاية الحال الماضية، قال الأندلسي: معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان، او تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما تلفظ به، بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ، قال جار الله: ونعم ما قال، معنى حكاية الحال، ان يقدر أنَّ ذلك الفعل الماضي واقع في حال المتكلم اهـ ثم ان الخلاف الذي بين الجمهور والكسائي هو في نصب اسم الفاعل المفعول به: أما الفاعل، فان كان ضميراً رفعه اتفاقاً بلا شرط، أو ظاهراً فكذلك، لكن بشرط الاعتماد على شيء مما يأتي. (٢) قال الأشموني (٢/١٨٢) الثاني (اي من التنبيهات): من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً ان لا يكون مصغراً، ولا موصوفاً، خلافاً للكسائي فيهما، لأنهما يختصان بالاسم، فيبعدان الوصف عن الفعلية. قال في شرح التسهيل: ووافق بعض أصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف قبل الصفة، لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها (نحو: هذا ناصرٌ زيداً عاقلٌ) ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقا اهـ. (٣) نحو: «ما طالب صديقك رفع الخلاف» (٤) نحو: «هل عارف أخوك قدر الانصاف». (٥) نحو: «هذا رجل مجتهد أبناؤه». (٦) نحو: «خالد مسافر أبواه». (٧) كذا ـ وهو مكرر مع قوله: أو المنعوت وقد تقدم. (٨) نحو: «يخطب عليٌّ رافعاً صوته».

الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

— ٥ —

وتلو الفاعل يُجَرُّ ويُنصب إذا كان ظاهراً ، وأما المكنيُّ فمجرور إلاَّ عند هشام [١] .

اسم المفعول — كاسم الفاعل تفصيلاً [٢] .

الصفة المشبهة [٣] — والمنسوب [٤] ، والفاعل والمفعول اللازمان تعمل

---

(١) تلو الفاعل : أي ما يتلوه بلا فاصل ؛ وما ذكره من جواز الوجهين فيه إذا كان اسماً ظاهراً فمتفق عليه . أما المكنيُّ فمجرور إلاَّ عند الأخفش وهشام ، فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولاً ، وحذف التنوين والنون في نحو : « هذا مكرمك » ليس عندهما للإضافة ، بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل . (٢) يعمل اسم المفعول عمل الفعل المجهول ، فيرفع نائب الفاعل ، نحو عزَّ مَن كان مُكرماً جارُه ، محموداً جوارُه .

وتحول صيغة « فاعل » للمبالغة والتكثير ، فتعمل عمله بشروطه ، وتثنية اسم الفاعل وجمعه ، وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهنَّ في العمل والشروط .

(٣) أي المشبهة باسم الفاعل ، والكلام هنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ، ومثلها المنسوب ، والفاعل والمفعول اللازمان كما ذكر المؤلف .

(٤) هو ما لحقته ياء مشدَّدة آخر الاسم لتدلَّ على نسبته الى المجرَّد منها ، كقولك دمشقيّ ، وقرشيّ نسبة الى المدينة والقبيلة ، ومعاملته معاملة الصفة المشبهة .

كفعلها[1]، وهي مع اللام أو مجردة، ومعمولها مع اللام، أو مجردة، أو مضاف، مرفوعاً على الفاعلية[2]، مجروراً بالاضافة[3]، منصوباً على التمييز[4] إلاّ أنه لا يضاف ذو اللام الى الخالي منها[5]. ومن الإضافة لتاليها أو الكناية تاليها خلافاً للفرّاء، إذا كان المضاف اليه معرفة. ويقبح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل، المجرد من الكناية أو خلافها وهو اللام، فيقبح: الحسنُ وجهٍ: والحسنُ وجهُ أبٍ، حسنُ وجه، حسنُ وجهُ أبٍ، بخلاف الحسن الوجهُ، والحسن وجهُ الأب، وحسن الوجهُ، وحسن وجهُ الأب[6]، ويضعف نصب

(١) أي هذه الأربعة تعمل عمل فعلها فترفع الظاهر والمضمر باطراد. ويعني بالمفعول اللازم اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط، فتقول في اسم الفاعل اللازم: زيد خارج الغلام، وشامخ النسب، وفي اسم المفعول اللازم: مضروب الغلام، ومؤدَّب الخدام، فاذا جاز في معمولها الرفع جاز النصب والجر أيضاً لأنها فرعاه، والصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان، لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به.

(٢) نحو: «علي حسنٌ خُلُقُه، أو حسنٌ الخُلُق، أو الحسنُ خلقُه، أو الحسنُ خُلُق الأب». (٣) نحو: علي حَسَنُ الخُلُق الى آخر ما تقدم لكن هنا بالجر على الإضافة، لا بالرفع على الفاعلية.

(٤) نحو: «علي الحَسَنُ خُلُقاً، أو حسنٌ خُلُقاً».

(٥) فلا يقال: علي الحسنُ خُلُقِه، وكذا إذا كان المعمول مضافاً الى المضاف الى الضمير نحو: الحسنُ وجهِ غلامِه، والحسنُ وجهِ غلامِ أخيهِ، وذلك لأنه لم تفد الإضافة فيه خفة، والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك، ومن الممتنع اتفاقاً أن تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير نحو: علي الحسنُ وجهٍ أو وجه غلامٍ». (٦) قال الكوفيون: اللام بَدَلٌ من الضمير، «فالوجه» باقٍ على الفاعلية كما كان في الأصل، وابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين وان كان جائزاً.

النكرة المعارف مطلقاً [١] .

اسم التفضيل — يُستعمل باللام أو بمِن أو بالإضافة ، وقد يحذف (مِن) مع مدخولها ، نحو : « الله أكبر » أي من كل شيء ، فباللام مطابق لموصوفه [٢] ، و (بمن) مفرد مذكر دائماً [٣] ، و (بالإضافة) للزيادة على ما أضيف اليه لدخوله فيه ، نحو : « زيد أفضل الناس » فيجوز المطابقة والإفراد [٤] ، وجاء لمطلق الزيادة ، نحو : « يوسف أحسن إخوته » . ولا يعمل إلاّ في الحال ، والمحل [٥] ، والمفعول الغير الصريح ، ولا يعمل في المفعول الصريح إلا بلام التقوية [٦] ،

---

(١) في الرضي : والنصبُ على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة ، هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع (نحو : حسنٌ الخلقَ ، وحَسَنٌ خُلُقاً) . (٢) أي إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ، نحو : هو الأفضل وهي الفضلى ، وهما الأفضلان ، والفاطمتان الفضليَان ، وهم الأفضلون ، وهن الفُضليَات . (٣) أي في جميع أحواله ، تقول : يسار أعلم من عاصم ، وفاطمة أفضل من سعاد ، والمجاهدون أفضل من القاعدين ، والمتعلمات أفضل من الجاهلات ، وقد تكون مِن مقدَّرة كقوله تعالى : « وللآخرة خيرٌ لك من الأولى » أي خير من الحياة الدنيا وأبقى منها . (٤) وقد ورد الأمران في القرآن الكريم ، فمن المطابقة : « وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها » ومن الإفراد : « ولتجدنَّهم أحرص الناس على حياة » وتقول : « فاطمة أفضل النساء وفضلى النساء ، وهاتان أفضل النساء وفضليَا النساء ، وهنَّ أفضل النساء وفضلياتُهن .

(٥) أي الظرف ، نحو زيدٌ أحسن منك اليومَ راكباً ، وانما نصب (المحل) لاكتفائه برائحة الفعل ، و (الحالُ) لمشابهته له .

(٦) نحو : « انصر منك لزيد » وذلك لِضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل .

إلاّ في المفعول الثاني للضرورة ، نحو : « أنا أكسى منك لزيد الثيابَ »[١] .
ولا يعمل في الفاعل الظاهر إلاّ اذا أريد تفضيل كل شيء في مادةٍ عليه فيما سواها ، بجعل اسم التفضيل نعتاً لما سواها ونفيه ، نحو : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحل منه في عين زيدٍ[٢] .

(خاتمة في تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر)

قال في شرح الكافية : وجملة القول في ذلك ان افعل التفضيل اذا كان من متعد بنفسه ، دالٍ على حب او بغض عدّي (باللام) الى ما هو مفعول في المعنى) ، و (بالى) الى ماهو فاعل في المعنى ، نحو : المؤمن احب لله من نفسه ، وهو أحب الى الله من غيره ، وإن كان من متعد بنفسه دالّ على علم عدّي (بالباء) نحو : زيد أعرف بي ، وانا ادرى به . وإن كان من متعد بنفسه

---

(١) في شرح الرضي : « ويتعدى الى مفعولي باب (كسوت وعلمت) باللام ، ويبقى الثاني من البابين منصوباً نحو : « أنا أكسى منك لعمرو الثيابَ ، وأعلم منك لزيد منطلقاً » وكان القياس أن يتعدّى الى الثاني أيضاً باللام ، إلاّ أن الفعل لا يتعدّى بحرفي جرّ متماثلين لفظاً ومعنى الى شيئين من نوع واحد .

(٢) (ما) نافية ، (رجلا) مفعول رأيت ، و (أحسن) صفة لرجل إن كانت (رأى) بَصَرِيّة ، ومفعول ثانٍ إن كانت علمية و (في عينه) حال من الكحل ، أو محل لغو متعلق (بأحسن) (كذه) و (الكحل) فاعل (أحسن) و (في عين زيد) حال من الهاء في (منه) ومضاف اليه . والمعنى أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسِه في عين غيره من الرجال ، فالمفضل والمفضّل عليه شيء واحد ، لكن فضل باعتبار مكان ، على نفسه في مكان آخر . واشترط بعضهم كون (افعل) صفة لاسم جنس ، ليعتمد عليه ويقوى على رفع الظاهر . « أوضح » ابن هشام مع شرحه (٢/١٦٧) .

غير ما تقدم عدّي (باللام) نحو : هو أطلب للثأر ، وأنفع للجار ، وان كان من متعد (بحرف جر) عدّي به لا بغيره ، نحو : هو أزهد في الدنيا ، وأسرع الى الخير ، وأبعد من الإثم ، وأحرص على الحمد ، وأجدر بالحلم ، وأحيد عن الخنا (٢٦٦/٣ من الأشموني بحاشية الصبّان) .

اسم التعجب — ما افعله ؛ « ما » استفهامية [١] ، « افعل » اسم ، لتصغيره ، نحو : (ياما أميلح غزلان) خلافاً للشيخ [٢] . ونصبه على المخالفة [٣] ،

(١) وقد أجمعوا على اسميتها ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ، ويجب تقديمه لجريانه مجرى المثل ، فلا يغير . (٢) ذهب الكوفيون الى أن (أفعل) في التعجب اسم ، نحو : « ما أحسن زيداً » وذهب البصريون الى أنه فعل ماضٍ ، واليه ذهب « الشيخ » ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين ، وقال بقية الكوفيين ، اسم لمجيئه مصغّراً في قوله :

ياما اميلح غزلاناً شدَنَّ لنا من هؤليائكنَّ الضالِ والسَّمُرِ

وهذا البيت لعبد الله العَرْجي (المتوفى نحو سنة ١٢٠) وقوله أميلح : تصغير أملح من ملح الشيء ملاحة ، والملاحة البهجة ، وحسن المنظر . و « شدَنَّ » جمع مؤنث من شَدَنَ الظبي : إذا قوي وطلع قرناه ، واستغنى عن أمه . وهؤلياء : تصغير هؤلاء . الضالِ (بتخفيف اللام) — هو السدر البري ، واحدهـا ضالة (بالتخفيف أيضاً) والسَّمُر : شجر الطلح ، واحدته سمُرَة ، والشاهد في قوله : ما أُميْلحَ ، فإنّ الكوفيين استدلوا به أنّ صيغة (ما أفعله) في التعجب اسم ، لأنه صغر هينا ، والتصغير لا يكون إلاّ في الأسماء .

(٣) أي نصب الخبر ، فعامل النصب عندهم في الخبر ، مخالفتـه للمبتدأ ، فاذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا فانه يرتفع ارتفاعه ، وقد سبق لنا بيان هذا المعنى .

وقيل مبنيٌّ لتضمنه معنى التعجب ، وما بعده مشبَّه بالمفعول به [١] ، ومعنى : ما احسن زيداً : ما فائق في الحسن زيداً [٢] ، ويجوز فصلها بالحلّ والجارّ ، نحو : ما احسن يومَ الندى زيداً ، وما أكرم في الضيافة عمراً ، قال هشام : وبالحال [٣] ، نحو ، ما اظرف مجردةً هنداً ! ونصب « صديقاً » في قولنا : ما أظن عمراً لبِشر صديقاً : بنفس اسم التعجب [٤] ، وهو كاسم التفضيل في هذا الحكم .

أسماء المدح والذم — نعم وبئس [٥] ، وكلها اسماء عند الجمهور ، أفعال عند الشيخ [٦] ،

(١) أي لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة . (٢) هذا بيان للمخالفة هنا ، وهي أنّ الخبر في « ما أحسن زيداً » ، ليس وصفاً للمبتدأ في المعنى ، وفيه اشارة الى أنّ معنى « أحسن » عندهم : فائق في الحسن ، لا صيّر زيداً حسنا ، اذ التصيير صفة لضمير « ما » لا « لزيد » والمراد هو وصف زيد ، لا ضمير « ما » كما ترى في مثال المؤلف ومعناه ، وزيداً مشبَّه بالمفعول به فنصب مثله . (٣) واجازه الجرمي من البصريين (٢٢٥ هـ) .

(٤) في الأشموني : وانتصاب الآخر (اي صديقاً) بمدلول عليه بأفعل ، لا به ، خلافاً للكوفيين .

فائدة : نقلنا في (خاتمة) مبحث اسم التفضيل السابق أمثلة من تعديته بحروف الجر ، وهذه تتمتها : ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل نحو : ما أحب المؤمن لله ، وما احبه الى الله ، وما اعرفه بنفسه ، واقطعه للعوائق ، واغضّه لطرفه ، وازهده في الدنيا ، واسرعه الى الخير ، واحرصه عليه ، وأجدره به .

(٥) وحبّ وحبذا وساء ولا حبذا . (٦) في الانصاف : ذهب الكوفيون الى أنّ « نعم وبئس » اسمان مبتدآن ، وذهب البصريون الى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، واليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين وحجج الفريقين وشواهدهما مبسوطة فيه (١/٦٦ — ٨٠) .

وبناؤها لتضمنها معنى الإنشاء [١] ، فنعم مبتدأ [٢] يلزمه فاعل ذو لام [٣] ، او مضاف الى ذي اللام ، نحو : « فنعم ابن اخت القوم غير مكذب [٤] » وقال الفرّاء يجوز ان يكون مضافاً الى نكرة نحو :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم [٥] وصاحب الركب عثمان بن عفانا

ولا يكون صاحبه مستتراً اتفاقاً ، ولا مكنياً بارزاً خلافاً للشيخ حيث ذهب الى فعليته ، ورُوي : مررتُ بقوم نعموا قوماً [٦] . وكثر فصل فاعله عنه بنكرة منصوبة ، وهي تمييز عند الفرّاء حال عند الكسائي نحو : نعم رجلاً زيد . ويذكر بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم ، وجاز تركه إذا علم [٧] ، ونحو : نعما هي [٨] ، فما معرفة تامة فاعل نعم و « هي » المخصوص ، فالتقدير :

(١) وذلك أنك اذا قلت : نعم الرجل زيد ، فانما تنشيء المدح وتحدثه بهذا اللفظ .

(٢) أي بمعنى الممدوح . (٣) نحو : نعم العبد . (٤) تمامه : زهير حسام مفرد من حمائل : وهو لأبي طالب عم النبي (ﷺ) من لاميته المشهورة ، « الحسام » : السيف القاطع . « حمائل » : جمع حِمالة وهي علاقة السيف ، و « ابن » : فاعل نعم . و « اخت » مضاف اليه ، و « القوم » : مضاف اليه ، وفيه الشاهد . (٥) وهو ضرورة عند الجمهور .

(٦) في الرضي : ودليل فعليتها أيضاً ما حكاه الكسائي نحو : نعما رجلين ونعموا رجالاً ، والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواصّ الأفعال .

(٧) نحو : « إنا وجدناه صابراً نعم العبدُ » أي « هو » (أيوب عليه السلام) ـ فحذف المخصوص بالمدح لدلالة ما قبله عليه . (٨) الآية الكريمة « إن تبدو الصدقات فَنِعِمّا هي » قال المحقق الرضي : اختلف في « ما » هذه ، فقيل هي كافة هيّأت « نعم وبئس » للدخول على الجمل كما قيل في قلّما وطالما ، (الى أن قال) وقال الفرّاء ، وابو علي هي موصولة بمعنى الذي ، فاعل لنعم وبئس ، والجملة بعدها صلتها في قوله تعالى : « بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا » —

نعم التي هي ، هو قول الشيخين الكسائي والفرّاء ، وقيل (ما) مركبة مع الفعل لا محل لها ، و « هي » هو الفاعل ؛ قال به قوم ، وأجازه الفرّاء وفيه نظر ، ونحو : « نعما يقول زيد » (ما) تمييز نكرة محضة ، والجملة صلة لموصوله محذوفة ، وهي المخصوص ، تقديره : نعمّا ما يقوله زيد ، ونقل عن الشيخ ، وقيل : معرفة محضة [١] ، والجملة [٢] نعت محذوف مخصوص تقديره : نعم الشيء شيء يقوله زيد ، ونقل عن الكسائي ما نقل عن الفرّاء أنّه استتر فاعله ، وحذف التمييز ، وما بعده المخصوص ، والتقدير : نعم شيئاً ما يقوله زيد ، ولم يصحّ عنه ، وفيه الكناية قبل الإظهار لفظاً ورتبة ، ولم يجوزه غير الطُّوال . « وحبذا » مثل : « نعم » وفاعله (ذا) ولا يتغير [٣] .

الاسم التام — تمامه بالتنوين او النون او الاضافة بنصب التمييز ، ومنه :

أسماء العدد — أصول : واحد الى عشرة ، ومائة والف [٤] . تقول :

— « ما » فاعل ، وان يكفروا مخصوص . وفي قوله تعالى : « نِعِمّا يعظكم به » المخصوص محذوف (ثم قال) : وقال سيبويه والكسائي « ما » معرفة تامة بمعنى (الشيء) فمعنى « فنعما هي » : نعم الشيء هي ، فـ (ما) هو الفاعل ، لكونه بمعنى ذي اللام ، و (هي) مخصوص . وبقية البحث تجدها فيه (٢/٢٩٤) .

(١) أي معرفة تامة . (٢) اي اذا وقع بعدها جملة ؛ وتكون الجملة نعتاً لمخصوص محذوف ، فالتقدير في « نِعِمّا يعظكم به » نعم الشيء شيء يعظكم به » ، ومثله مثال المؤلف . (٣) يعني لا يثنى « ذا » ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال : حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون وحبذا هند ، وله شواهد شعرية تركناها قصداً للاختصار .

(٤) يعني ان الألفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة ، وهي « واحد » الخ وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية ، وما عداها فمتفرع عنها .

واحد ، اثنان ، ثلاثة الى عشرة للمذكر ، واحدة اثنتان ثلاث إلى عشر للمؤنث[١] . أحد عشر ، اثنا عشر ، ثلاثة عشر ، تسعة عشر له . وروى الكسائي واحد عشر . وللمؤنث : احدى عشرة ، اثنتا عشرة ، ثلاث عشرة ، تسع عشرة[٢] ، احد وعشرون الى تسعة وتسعين له ، إحدى وعشرون ، الى تسع وتسعين لها . عشرون ، وبابه ومائة والف لهما[٣] . ويعطف الأكثر على الأقل في الأقل من مائة ، بخلافه في الأكثر منه ، تقول : مائة واحد وثلاثون[٤]

---

(١) يعني أنَّ (واحد واثنان) للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث ، جرى على القياس . [والواحد : اسم فاعل من وحد يحد وحداً ووحدة ، أي انفرد ، ورجل واحد ، وقوم واحدون ، والتكسير : وحدان وأحدان كشاب وشبان ، والهمزة بدل من الواو ، وإذا استعمل في الأعداد المنيّفة اختاروا لفظ أحد واحدى على واحد وواحدة تخفيفاً فقالوا أحد عشر وإحدى عشرة] وقوله : ثلاثة الى عشرة للمذكر ، وثلاث الى عشر للمؤنث ، يعني خوالف القياس بباب التذكير والتأنيث من ثلاثة الى عشرة ، فأنث للمذكر ، وذكر للمؤنث . وعُلّل ذلك بوجوه تراجع ويرى أقربها عند المحقق الرضي رحمه الله (٢/١٣٧ — ١٤٠) .

(٢) ان أحد عشر اثنا عشر للمذكر ، إحدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث ، ثلاثة عشر الي تسعة عشر للمذكر ، ثلاث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث ، وقوله : وروى الكسائي واحد عشر ، اي باضافة النيّف الى العشر .

(٣) قوله : أحد وعشرون الخ واحدى وعشرون الى قوله : (لهما) أي يكون المعطوف الذي هو العقد ، والمعطوف عليه أي النيّف بلفظ ما تقدم في التذكير والتأنيث ، ويراجع تفصيل ذلك وترتيبه في كتب النحاة ، لا سيما شرح الرضي (٢/١٤٠—١٤٢) . (٤) في الرضي : عطف الأكثر على الأقل أكثر استعمالاً ، (أي مع جواز العكس : في الأقل من مائة والأكثر) .

ومميز ثلاثة الى عشرة مجرور مجموع [١] ، إلاّ في ثلاثمائة الى تسعمائة [٢] ، ومميز أحد عشر الى تسعة وتسعين مفرد منصوب [٣] وجوّز الفرّاء جمعها ، ومميز ألف مجرور مفرد ، ومثله المائة ، وقد يرد مجموعاً [٤] ومثلها تثنيتها وجمع الألف ، قال ابن كيسان : يجوز نصب مميزهما مفرداً ، ومنه قوله : « اذا عاش الفتى مائتين عاماً [٥] » . ويجوز إضافة صدر المركّب الى عجزه ، ويحسن اذا أضيف [٦] .

(١) الحد هنا داخل في المحدود أي إن مميز الثلاثة والعشرة أيضاً مجرور مجموع .

(٢) استثناء من قوله : مجموع ، لأن المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة . (٣) نحو « إني رأيت أحد عشر كوكباً » « إنّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجة » . (٤) قال ابن مالك :

ومائةً والألف للفرد أضف ومائةٌ بالجمع نزراً قد رُدِف

كقراءة حمزة والكسائي : « ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين » باضافة مائة الى سنين . (٥) عجزه : « فقد ذهب المسرة والفتاء » وهو للربيع بن ضَبُع الفَزاري أحد المعمَّرين . المسرة : ما يُسَرُّ به الانسان ، وجمعها مسارّ ، والفتاء : الشباب ، والمعنى : إذا بلغ الانسان هذه السنّ فقد ذهبت ملاذه ، وولى شبابه . والشاهد : نصب « عاماً » على التمييز لمائتين .

(٦) أي كما في عبدالله ، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ، ويجرّ الثاني بالاضافة ، نحو ما فعلت خمسة عشرك ، وأجازوا أيضاً هذا الوجه دون إضافة ، تقول : هذه خمسة عشرٍ ، بجر عشر ، واعراب « خمسة » بحسب العوامل واستدلوا بقوله :

كُلّف من عنائه وشِقوته بنتَ ثماني عشرة من حِجّته

والمعنى : كُلّف (بتشديد اللام) من التكليف ، وبتخفيفها من الكَلَف ، لأجل تعبه وشقائه مشاقّ حب بنت سنها ثماني عشرة في عامه هذا . وقد استشهد به الكوفيون على جواز اضافة صدر المركّب العددي الى عجزه وإن لم يضف المجموع الى شيء آخر ، فقد أضيفت ثماني الى عشرة ، مع عدم إضافتها هي الى غيرها .

روى الفرّاء عن ابي فقعس الأسدي ، وابي الهيثم العقيلي ، « ما فعلت خمسة عشرِك »
ويجوز في ثماني فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون أو فتحها أو إعرابها
كقوله : ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا
وقوله : لها ثنايا أربع حسانُ واربع فثغرها ثمانُ

ويشتق من العدد بمعنى البعض[١] ، يستعمل بالاضافة ، نحو : ثالث ثلاثة ، قال ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب : ويجوز نصبها له نحو : ثان اثنين ، وثالث ثلاثة ، وهو منقول عن الشيخ[٢] ، ويستغنى في مثل خامس عشر خمسة عشر ، فيقال : خامس عشر[٣] ، فيذكّر كلاهما او يؤنث . ويعرب الأول ويبنى الثاني ، حكاه الكسائي وابن السكيت وابن كيسان » او يعربان معاً ، ولا يشتق بمعنى الجاعل[٤] .

(١) فتقول : خامس خمسة ، اي بعض جماعة منحصرة في خمسة .

(٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك : وزعم الأخفش وقُطرُب والكسائي وثعلب ، أنه يجوز إضافة الأول الى الثاني ونصبه إياه ، كما يجوز في ضارب زيدٍ .

(٣) أي يحذفُ العقد من الأول ، والنيّف من الثاني ، وتذكر اللفظين مع المذكر ، وتؤنثهما مع المؤنث ، قال في الأوضح وشرحه : ولك في هذا الوجه وجهان (أحدهما) ان تعربها لزوال مقتضى البناء فيهما وهو التركيب ، فتجري الأول بمقتضى حكم العوامل ، وتجرّ الثاني بالاضافة ، تقول : جاء في « ثالث عشر » بجر عشرٍ دائماً ، واعراب « ثالث » بحسب العوامل ، (والوجه الثاني) ان تعرب الأول وتبني الثاني ، حكاه الكسائي وابن السكيت وابن كيسان ، ووجهه أنه قدّر ما حذف من الثاني ، فبقي البناء بحاله ، وأعرب الأول لزوال التركيب (٢/٣٣٣) . (٤) نحو ثالث اثنين ، اي واحد من ثلاثة ، بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلاثة ، فمعنى ثالث اثنين مصيّر اثنين ثلاثة بنفسه ، ولعلّ علة منع الكوفي له لأن نفس الاثنين لا تصير ثلاثة اصلاً —

المبنيات — البناء اصل في الحروف [١] ، والأفعال غير المضارع [٢] ، والأمر [٣] ووزن افعل ، عارض للمناسبة بالأصل في بعض الأسماء [٤] . والأصل فيها أن يبنى لفظه ويعرب محله ، إلاّ ما كان انتقل إعرابه الى ما بعده ، كالضارب [٥] ، وجئت وزيداً [٦] فمنها :

المكنيات — وهو [٧] ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب سبق لفظاً او معنى نحو : « اعدلوا هو أقرب التقوى » [٨] فان استقل فمنفصل مرفوع كأنا (الى) هنّ ، ومنصوب كإيّاي (إلى) إياهن ، وقد ينوب المنصوب عن المرفوع نحو :

— وان انضم اليها واحد ، أي إن لفظ (ثالث) لا يحمل الاثنين ثلاثة ، بل يكون المنضم والمنضم اليه معاً ثلاثة .

(١) لأنها لا تتصرف ولا يتوارد عليها من المعاني ما تحتاج معه الى اعراب .

(٢) قال الكوفيون : أعرب الفعل المضارع بالاصالة لا للمشابهة ، وذلك لأنه قد يتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ، فيتعين الفعل المضارع تبعاً لتعينه ، وذلك نحو قولك : لا تضرب ، رفعه دليل على كون (لا) للنفي ، وجزمه دليل على كونها للنهي . (٣) ذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقتطع من المضارع . (٤) راجع البحث السابق في اسم التعجب . (٥) الاعراب انما هو لِـ (ال) فهي في محل رفع او نصب او جر ، وقد انتقل إعرابها الى صلتها وهي اسم الفاعل .

(٦) الواو اسم بمعنى (مع) مفعول فيه ، انتقل اعرابه الى ما بعده كالضارب .

(٧) اي المكني الذي هو مفرد المكنّيات (وهي الضمائر) .

(٨) اي العدل اقرب ، لأن المصدر يدل على الفعل والزمان .

« كنت اظن أن العقرب اشدُّ لسعةً من الزنبور فاذا هو اياها »[1] وقيل هو منصوب على المفعولية حيث إنّ « إذا » فيه معنى (وجدتُ) واعترض عليه الزجاجي أخذاً بظاهره قائلاً إن كان « إذا » محلاً عاملاً فبم ينصب إياها ، وإذا كان متضمناً معنى وجدتُ فيلزمه منصوبان ، فأجابه البعض عازياً لأبي العباس ثعلب بأن « هو » هنا حرف عماد ، والمفعول الأول محذوف ، يعني مع الفعل ، يعني أنه متضمن معنى وجدت على ما قدمناه ، و « هو » حرف عماد وان لم يستقل فمتصل مرفوع كضربت ـ الى ضربن . يستتر في الصفة[2] والأمر لواحد ،

(١) وقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ان يقال : « فاذا هو اياها » ويجب ان يقال : « فاذا هو هي » (هو : راجع الى الزنبور لأنه مذكر ، وهي ـ راجع الى العقرب لأنه مؤنث) . واحتج الكوفيون بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه ، وذلك أنه لما قدم سيبويه على البرامكة ، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة ، حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد ، وعنده ولداه جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم من الأكابر ، وناظره قبل حضور الكسائي خلف الأحمر والفراء ، ثم حضر الكسائي فتناظرا في عدة مسائل ومنها مسألتنا هذه ، وامر يحيى باحضار العرب لسماع المناظرة وللحكم ، فوافقوا الكسائي ، وقالوا بقوله . واحتجوا ايضاً بالقياس فقالوا : انما قلنا ذلك ، لأن « إذا » إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان ، والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل في الخبر عمل وجدت ، لأنها بمعنى وجدت ، وقد قال ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب : إنّ هو في قولهم « فاذا هو إياها » عماد ، ونصبت « إذا » لأنها بمعنى وجدت على ما قدمناه . (العماد) عند الكوفيين هو الذي يسميه البصريون (الفصل) وإنما سمي « عماداً » لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط . (٢) اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والمحل والجار والمجرور .

والماضي للغائب والغائبة ، والمضارع لهما ، وللمتكلم والمخاطب ، هذا على الأفصح ، وأما على لغة من يقول : أكلوني البراغيث فستتر في كل افعال جمعها ومثناها ومفردها (١) . ومنصوب كذلك ، كضربني الى ضربهن ، ومجرور كـ « لي » الى « لهن » . والأصل الاتصال (٢) إلاّ لعارض ، كما لو قُدِّم (٣) ، او فصل بالاّ او معناها (٤) ، او أُسند اليه صفة جرت على غير صاحبها نحو : زيد ، عمرو ، ضاربه هو ، (ويجب) الإتيان به عند اللبس لا دائماً ، فيجوز يد هند ضاربها ، أو كان عامله محذوفاً (٥) . و (يجب) فصل ياء المتكلم عن نون العماد في الماضي ، والمضارع المجرد عن نون الاعراب (٦) ، و (يجوز) في غير المجرد ، وفي لدن وإنْ وأنْ وكأن ولكن وما أحسن (٧) . (ويختار) في ليس

---

(١) وتبقى هذه الاحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في قامت هند على تأنيث الفاعل . (٢) لأن المكنيّ وضع للاختصار والمتصل أخصر .

(٣) اي المكنيّ على عامله نحو « إياك نعبد » . (٤) نحو « أمر ان لا تعبدوا الاّ اياه » وقول الفرزدق :

أنا القائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم انا او مثلي

والمعنى أنا الذي امنع عن قومي واحمي حماهم وليس لهذا الاّ انا او من يماثلني في الصفات . والشاهد في (أنا) حيث فصل لأنه واقع بعد « إلاّ » في المعنى ، اذا المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا » . (٥) نحو : « إياك والشرّ » .

(٦) نحو : اكرمني ويكرمني ، (ونون العماد هنا هو نون الوقاية) .

(٧) في الرضي : « وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو : ما أقربي منك وما احسني وما أجملي ، قال السيرافي : لست ادري : عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما أفعل زيداً ، لأنه اسم عندهم في الأصل (اي وهو انما يدخل على الافعال ليقيها الكسر) .

وليت (١) ،من وعن وعسى ولعلَّ، (وشذّ) في الاسم المعرب كقوله ﷺ لليهود : « فهل أنتم صادقوني » (٢) وقول الشاعر :

وليس بمعييني وفي الناس ممتع صديق اذا أعيا عليَّ صديق

وقوله: وليس الموافيني ليرفد خائباً فإنَّ له أضعاف ما كان أمّلا

وقد يعوض اللام عن الكناية نحو :

زوجي ، المسُّ مسُّ أرنب وريحــه ريح زرنب (٣)

وقد يقع بعد « رُبَّ » مبهماً مفسَّراً ، بمفرد نحو : ربَّه رجلا رأيت ، ويقع مفسَّراً بجملة وهو الشأن (٤) ، ويختار تأنيثه لو تضمنت مؤنثاً عمدة (٥) ،

(١) مذهب الفرّاء أن المجيء بالنون مع « ليت » ليس بلازم ، وان كان ذكر النون اكثر من تركها . (٢) جاء في الاشموني أنّ اثبات النون في الحديث والبيتين المذكورين بعده « للتنبيه على اصل متروك » ، وذلك لأن الأصل ان تصحب نون الوقاية (العماد) الأسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لتقيها خفاء الاعراب ، فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل » وليس النون مخصوصاً بالفعل كما وهم الجوهري ، وانما يزاد وقاية لحركة او سكون في فعل او حرف (راجع تفصيله في بحث المضمر من كتب النحو) . (٣) في حديث أم زرع ، اي مسُّه الخ وهو كناية عن نعومته ، وحسن خُلقه ، ولين جانبه ، والزرنب : نوع من انواع الطيب .

(٤) يتقدم قبل الجملة ضمير غائب ، يسمّى (ضمير الشأن) يفسر بالجملة بعده ، ويكون منفصلاً ومتصلاً ، مستتراً وبارزاً ، على حسب العوامل نحو : هو زيد قائمٌ ، وكان زيد قائمٌ ، وانه زيد قائمٌ ، وهذا الضمير يسميه الكوفيون (ضمير المجهول) لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدَّراً الى ان يفسر .

(٥) اي لرجوعه الى المؤنث اي القصة ، اذا كان في الجملة المفسَّرة مؤنث ، لقصد المطابقة ، كقوله تعالى « فانها لا تعمى الأبصار » والشرط ان لا يكون —

ويستتر، وينفصل بحسب العامل، و «ما»، «شأن» بعد إنّ وأخواتها. ويقع منفصلاً مطابقاً بين المبتدأ والخبر، ويُسَمَّى فصلاً [١]، والخبر معرفة، او «أفعل مِن» وهو حرف في الأكثر [٢].

أسماء الاشارة — ما وضع [٣] لشاهد محسوس [٤]، فذا للمذكر [٥]،

— المؤنث في الجملة فضلة، فلا يختار: إنها بنيت غرفة، وذلك لأن الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلات.

(١) يتوسط بين المبتدأ والخبر - قبل العوامل وبعدها - صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلاً، ليفصل بين كونه نعتاً وخبراً، وشرطه ان يكون الخبر معرفة، او أفعل من كذا، نحو كان زيد هو افضل من عمرو، (قبل العوامل) نحو: زيد هو المنطلق، وبعدها وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم، وباب (إنّ) نحو: إنه هو الغفور الرحيم، وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم، وباب كان نحو «كنت انت الرقيب». (٢) اختلف فيه هل هو ضمير او لا، ورجح المؤلف كونه حرفاً في الأكثر. (٣) اي اسم الاشارة، قال الكوفيون: الاسم في «ذا والذي» الذال وحدها والألف زائدة، لأن تثنية (ذان) بحذفها. (٤) قال الرضي: اسم الاشارة لما كان موضوعاً للمشار اليه اشارة حسية، فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة كالشخص البعيد والمعاني مجاز، وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازاً لما بينهما من المناسبة.

(٥) لم يذكر المؤلف من الفاظ الإشارة الى المفرد المذكر الاّ «ذا» وكأنه تبع الألفية بذلك «بذا لمفرد مذكر أشِرْ» وذكر عشرة للمفردة المؤنثة، وقد ذكر الشراح والناظم في كتابه «التسهيل» اربعة الفاظ أخرى للمذكر وهي: (ذاء، وذائِهِ، وذاؤه، وآلك). فكان للأنثى هنا مثل حظ الذكرين!

وذان رفعاً ، وذين نصباً وكسراً لمثناه (١) ، وتا وتي وته وتهي وذو وذه وذهي وذي وذي ولات للمؤنث ، وتان وتين لمثناها ، واولاء لجمعها ممدوداً في الحجاز (٢) ، مقصوراً في تميم ، وجاء مثناهما بالألف دائماً (٣) . ويلحقها كاف الخطاب فيتصرف غالباً (٤) ، فيصير خمسة وعشرين (٥) ، وهي مجردة للقريب ، ومع الكاف أو ها ، التنبيه للمتوسط ، ومع اللام ، او تشديد النون للبعيد (٦) ، وهنا للمكان القريب ، وهناك للمتوسط ، وهنالك وثَمَّ للبعيد .

الموصولات — مالا يتم (٧) إلا بجملة خبرية بعائد . وكثر حذف العائد مفعولاً (٨)

(١) الكوفيون يذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ، ولا يفرقون بينهما ، فالرفع كالضم ، والنصب كالفتح ، والجر كالكسر .

(٢) وبه جاء التنزيل نحو : « ها أنتم اولاء تحبونهم » .

(٣) على لغة من يلزم المثنى الألف نحو : « إنَّ هذان لساحران » .

(٤) ليتبين بها حال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة ، وتتصل بها علامة التثنية والجمع ، فتقول : ذاكَ وذاكِ وذاكما وذاكم وذاكنَّ » وهذه الكاف حرفية باتفاق وهي تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً ، ومن غير الغالب : « ذلكم خير لكم » و « ذا » اسم اشارة مبتدأ ، والمشار اليه تقديم الصدقة في قوله تعالى : « فقدموا بين يدي نجواكم صدقة » واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب للمؤمنين مبني على الفتح لا محلَّ له ، وفيه الشاهد ، و« خير » خبر .

(٥) تجدها واضحاً في (ص ١٨٥ ج ١ من الأشموني) .

(٦) نحو : « تلك وذانّك وتانّك ، (مشددتين) للبعيد » .

(٧) اي الموصول الخ . (٨) في التنزيل : « ذرني ومن خلقت وحيدا » « اهذا الذي بعث الله رسولا » التقدير : خلقتُهُ ، وبعثه .

ومبتدأ [١] فيهما . الذي للمذكر ، واللذان لمثناه . الذين والأولى لجمعه . وورد اللذون . التي للمؤنث . اللتان اللتين لمثناها . اللاء واللائي واللاتي واللوائي واللواتي واللاوات لجمعها . ومنها الألف واللام . وصفته في صورة [٢] الفاعل او المفعول . وجاز وقوعه مضارعاً وفيه خلاف ، نحو :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل [٣]

وورد: من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني مَعَدِّ [٤]

---

(١) ذهب الكوفيون الى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، أي سواء أكان الموصول «أيا» غيره ، وسواء ، أطالت الصلة أم لم تطل ، نحو جاء الذي قائم ، أي هو قائم ، ومنه قراءة يحيى بن يعمَر (١٢٩ هـ) « تماماً على الذى أحسنُ » وقراءة مالك بن دينار (١٣٩ هـ) « مثلا ما بعوضةُ » بالرفع .

(٢) الصفة الصريحة مع (ال) اسم لفظاً ، فعل معنى ، ومن ثم حَسُنَ عطف الفعل عليها نحو « إن المصدِّقين والمصدِّقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً » وانما لم يُؤتَ بها فعلاً كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم .

(٣) البيت للفرزدق يهجو به رجلاً من بني عذرة ، والشاهد فيه قوله : « الترضى » حيث وصلت « أل » بالفعل المضارع كما يوصل به « الذي » و « التي » وغيرهما ، فدل ذلك على أن (ال) اسم . وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة، ومذهب ابن مالك جوازه اختياراً وفاقاً لبعض الكوفيين ، قال :

وصفةٌ صريحةٌ صلة أل وكونها بمعرب الأفعال قَلْ

(٤) البيت لا يعرف قائله ، ومعدّ هو ابن عدنان ، وبنو معد هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبي (ﷺ) منهم . والشاهد فيه قوله : « الرسول الله منهم » حيث جاء بصلة (ال) جملة اسمية ، وهي جملة المبتدأ او الخبر .

و : مَن لايزال شاكراً على المعه فهو حَرٍ بعيشة ذات سَعَه[١]

ومنها « مَن » لأولي العلم، و « ما » لغيرهم غالباً[٢] ، ومنها كل اسم إشارة[٣] ، ومنها أيّ وأية ، خلافاً لثعلب حيث قال : لا يكون إلاّ شرطاً او استفهاماً[٤] ، ومن العرب مَن يثنيها ويجمعها[٥] ، حكاه ابن كيسان ، وهما تعربان ما لم تضافا وانحذف صدر وصلِها[٦] .

---

(١) وهذا البيت لم ينسب لقائل و « المَعَهْ » : يريد الذي معه . ومعناه : مَن كان دائم الشكر لله تعالى على ما أنعم فهو جدير بالمزيد من النعم « لئن شكرتم لأزيدنكم » والشاهد فيه « المعه » حيث جاء بصلة (ال) ظرفاً .

(٢) الأصل في استعمال « مَنْ » للعالِم و « ما » لغيره غالباً ، وقد يستعمل « مَن » مكانَ « ما » وبالعكس ، لعوارض وأسباب ، تراجع مع شواهدها مبسوطة في بحث « الموصول » من شروح الألفية عند قوله :

ومَن ، وما ، وأل ـ تساوي ما ذكر وهكذا « ذو » عند طَيّءٍ شُهِرْ

أشار بقوله : تساوي ما ذكر ، الى أن مَن ، وما ، والألف واللام ، تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، والمثنى ، والمجموع . (٣) في شرح الرضي : أما الكوفيون فيجوزون كون « ذا » وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد « ما » الاستفهامية كانت أولا ، استدلالاً بقوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون » اي انتم الذين « وما تلك بيمينك » اي ما التي بيمينك . (٤) وذهب الى هذا الخليل بن احمد ويونس بن حبيب ـ وهما شيخان من شيوخ سيبويه . وذهب جماعة الكوفيين الى أنها قد تأتي موصولة ، ولكنها مُعربة في جميع الأحوال ، أضيفت أو لم تضف ، حذف صدر صلتها اوذكر . (٥) اي في الاستفهام وغيره نحو : أيّاهم أخواك ، وأيوهم إخوتك ، ومجوزهما (أي وأية) تصرفهما في باب الإعراب . (٦) قال ابن عقيل عند قوله :

أيٌّ كـ«ما» وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف . —

ويجوز حذف الموصول [1] نحو «ووالد وما ولد» . ويجوز العطف على العائد

— وأعربت أيّ (ومثلها أية) إذا لم تضف في حالة حذف صدر الصلة ، فدخل في هذه الأحوال الثلاثة وهي : ما اذا أضيفت وذكر صدر الصلة ، او لم تضف ولم يذكر صدر الصلة ، أو لم تضف وذكر صدر الصلة ، وخرج الحالة الرابعة ، وهي ما اذا أضيفت وحذف صدر الصلة فانها لا تعرب حينئذ وفي الانصاف : والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه ابو عمرو الشيباني عن غسان (بن وعلة احد الشعراء المخضرمين : من بني مرة بن عباذ) وهو احد من تؤخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد :

اذا ما أتيت بني مالك   فسلِّم على أيهم أقرب

برفع «أيهم» فدل على أنها لغة منقولة صحيحة ، لا وجه لإنكارها (٢/٤٢٣)

يقول الضعيف ابواليسار محمد بهجة : إن هذا البيت يصلح شاهداً لما أورده «الموفي» من بناء «أيّ» في هذه الحال ، لأنها أضيفت وحذفَ صدر صلتها ولكن المعروف من مذهب الكوفيين أن «أيًّا» اذا كانت موصولة كانت معربة في جميع الأحوال كما تقدم بيانه ، وجاء في «الانصاف» ذهب الكوفيون الى أن «أيهم» اذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة ، معرب ، نحو قولهم : «لأضربنّ ايهم افضل» وذهب البصريون الى أنه مبنيّ على الضمّ ، ولعله سها قلم «الموفي» فجعل المذهب البصري في هذه الحالة كوفيًا !

(١) في شرح الرضي : واجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين ، قالوا : قوله تعالى : «وما منا إلا له مقام معلوم» اي الا «مَن» له مقام ، وقول حسان بن ثابت شاعر الرسول (ﷺ):

أمن يهجو رسول الله منكم   ويمدحه وينصره سواء ؟ !

اصل الكلام : أمن يهجو رسول الله ، ومَن يمدحه وينصره سواء ؟؟ فحذف الموصول وأبقى صلته .

المنصوب المحذوف وتوكيده (١) ويجيء له الحال مؤخرة اتفاقاً، ومتقدمة عند ثعلب خلافاً لهشام (٢)، ولا تكون الصلة إلاّ خبرية، خلافاً للكسائي (٣)، و «ذو» في طيء كـ «ما» الموصولة (٤)، وعند بعضهم كالذي، ومؤنثه ذاتُ، وجمعها ذواتُ. روى الفرّاء (٥).

(١) عبارة الأشموني: إذا حذف العائد المنصوب بشرطه، ففي توكيده والعطف عليه خلاف (نحو جاء الذي ضربت نفسَه و: جاء الذي ضربت وعمراً). اجازه الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة، وعلق الصبان على قوله: اجازه الأخفش بقوله: تبع في العزو للأخفش الشيخ المرادي، والذي لغيره: المنع عنه كما في المغني، والأخافشة ثلاثة، لكن المراد عند الإطلاق ابو الحسن الأخفش، شيخ سيبويه قاله الشيخ يحيى اهـ (١/٢١٥).

(٢) عبارة الأشموني ايضاً: فان كانت الحال متقدمة نحو: هذه التي مجردة عانقت، فأجازها ثعلب ومنعها هشام. (٣) ذهب الكسائي الى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية، فمن ذلك قول جميل بن معمر العُذري (٨٢هـ) المعروف بجميل بثينة:

وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى أن يقولوا إنني لك عاشق

«ما» اسم استفهام مبتدأ، وذا اسم موصول خبره، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة الموصول، والتقدير: «وأي شيء الذي عسى الواشون الخ» واجاب المانعون بأن (ماذا) كلها اسم استفهام، وليست «ذا» موصولة. (٤) وتكون للعاقل وغيره، واشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً ومثنى ومجموعاً، تقول جاءني ذو قام وذو قامت وذو قاما الخ. ومنهم من يقول في المؤنث المفرد جاءني ذات قامت وفي جمع المؤنث جاءني ذواتُ قمن.

(٥) في الأشموني: بعض طيء ألحق (بذو) تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم، حكى الفرّاء: «بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذاتُ اكرمكم الله بها» ولم يذكر المؤلف رحمه الله ما رواه الفراء فأثبتناه في هذه التعليقة.

الكنايات [١] — كيت وذيت للقصة [٢] ، وكم [٣] ورب وكأين للعدد ، وكذا « كم » استفهامية ومميزها مفرد او مجموع منصوباً [٤] ، وجوّز جرّه الفراء بمن مقدرة [٥] ، ووافقه الخليل وسيبويه من البصريين ، وخبرية ومميزها مفردٌ او مجموع ، مجروراً بمن مقدرة [٦] فيجوز فصلها بمحلّ أو جارّ أو غيرهما ، نحو :

(١) المراد بالكنايات : الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسّراً ، إما لإبهامه على المخاطب ، او لنسيان او لغير ذلك . (٢) يكنى عن الحديث والقصة بكيت وذيت ، وهما مبنيتان لنيابتهما عن الجمل ، تقول : كان من الأمر كيت وكيت وذيت وذيت ، (وكان شانية خبرها « كيت وكيت » و « من الأمر » بيان متعلق بأعني) وبناؤهما على الفتح أكثر ، لثقل الياء كأين وكيف او لكونها في الأغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل . (٣) ذهب الكوفيون الى أن « كم » مركبة لأن الأصل عندهم في « كم » : « ما » زيدت عليها كاف التشبيه مثل « كأيّن وكذا » لأن « ما » في الموصولات للمجهول ماهيته ، فهي في إبهام « أي ، وذا » حذفت ألفها وسكن الميم . (٤) قال الرضي : ولا يكون مميز « كم » الاستفهامية مجموعاً ـ كمميز المرتبة الوسطى ـ خلافاً للكوفيين اي فإنهم يجيزون جمع التمييز نحو : كم شهوداً لك ؟ (٥) الجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية . والمجوّز قصد تطابق « كم » ومميزه جراً ، وعند النحاة هو مجرور « بمن » مقدرة ، وهو مذهب الفراء كما قال « الموفي » نحو : بكم اشتريت هذا ؟ أي بكم من درهم . (٦) الجر في مميز الخبرية بإضافتها اليه خلافاً للفراء ، فإنه عنده بمن مقدّرةً نحو : بكم درهم اشتريت هـذا ؟ اي بكم من درهم . وإنما جوّز الفراء عمل الجارّ المقدر هاهنا ـ وإن كان في غير هذا الموضع نادراً ـ لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو : « وكم من ملك » « وكم من قرية » والشيء إذا عرف في موضع ، جاز تركه لقوة الدلالة عليه .

كم دون مية موماة[(١)] يهال بها إذا تيممها الخرّيت ذو الجلد

و : كم بجود مقرف[(٢)] نال العلا وكريم بخله قد وضعه

و : كم في بني بكر بن سعد سيد[(٣)] ضخم الدسيعة ماجد نفّاع

و : كم نالني منهم فضلاً[(٤)] على عدم

و : تؤم سناناً وكم دونه من الأرض محدودبا[(٥)] غارها

والأكثر الاتيان (بمن) لو فصل بتعد[(٦)] . وكأيّن للتكثير[(٧)] ، ومميزها

(١) إنّ فصل بين الخبرية ومميزها جاز جرُّه عند الفراء لأنه يجره « بمن » المقدرة ، لا بالاضافة ، ـ وغيره يوجب نصبه حملاً على الاستفهامية ، اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل ـ فخفض في البيت الأول « موماة » مع الفصل بالحل .

(٢) المقرف : الذي داني الهجين من الفرس ، وغيره الذي أمُّه عربية وابوه ليس كذلك لأن الاقراف من قِبَل الفحل ، والهجنة من قبل الأم ، والشاهد في خفض « مقرف » مع الفصل بالجار . (٣) خفض « سيد » مع الفصل بالجار والمضاف . (٤) الجرّ مع الفصل بالجملة كما في هذا الشطر لا يجيزه إلاّ الفراء بناء على مذهبه المتقدم ، وتمة البيت : « إذ لا اكاد من الاقتار احتمل » (حمّلت اللحم واحماله اذا أذبته) . (٥) فصل بالحلّ وبالجار ، وقال الرضي الذي لخصنا عنه كثيراً مما تقدم : وبعض العرب ينصب مميز « كم » الخبرية (كما رأيت في البيتين الأخيرين اللذين اوردهما « الموفي ») مفرداً كان أو جمعاً بلا فصل أيضاً ، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال ، فيجوز على هذا أن تكون « كم عمةً » بالنصب خبرية . وانما انجرّ مميز الخبرية المفرد ـ وهو اكثر من الجمع ـ لأن كم للتكثير ، فصار مميزه كمميز العدد الكثير ، وهو المائة والألف وما يتضاعف منها ، فاستغنى بذلك . (٦) لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى : « كم تركوا من جنات وعيون ـ وكم أهلكنا من قرية » . (٧) فهي مثل كم في التركيب ، وفي إفادة التكثير ولزوم التصدير .

منصوب مفرد [١] ، او مجرور (بِمِن) مذكوراً [٢] ، وفيه خمس لغات : كأيِّنْ وهي الأفصح ، وكائِنْ على وزن كاعن ، وكأيْنْ مثل كَعَيْنْ وكَيْئِنْ مثل كيعن ، وكأْنْ مثل كعن . و «كذا» إذا كانت للعدد فتميز كتمييز العدد المكني عنها [٣] . وليس له الصدارة ، و (ربّ) مثلها [٤] ، ومميزها مجرور . ويقع مكنيّ مفسّر [٥] بمفرد ، فيجوز الافراد ، والمطابقة [٦] .

(يتبع) محمد بهجة البيطار

---

(١) كقوله :

اطرد اليأس بالرجا فكأيِّنْ آلماً حُمَّ يُسْره بعد عُسْر

فكأيِّن مبتدأ و (آلماً) تمييز لها ، وجملة حُمَّ يُسْرُه خبر المبتدأ ، والمعنى لا تيأس ، وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من آلم ـ صاحب ألم حسيّ او معنوي ـ قدَّرَ الله يسره بعد عُسره ، كغناه بعد فقره ، وكظفره بعد غَلَبه وقهره «ولينصرَنَّ الله من ينصره ، إنَّ الله لقويٌّ عزيز» .

(٢) نحو : «وكأيِّنْ من قرية» . (٣) وتوافق كأيِّن في التركيب من كاف التشبيه وذا الاشارية ، وفي البناء ، والابهام ، والافتقار الى التمييز . وفي الرضي : وكني بعضهم (بكذا) المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلاثة وبابها ، وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه ، وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه . (٤) ذهب الكوفيون إلى أنَّ «رُبَّ» اسم ، حملاً على «كم» لأنَّ «كم» للعدد والتكثير ، و «رُبَّ» للعدد والتقليل فكما أن «كم» اسم فكذلك «رُبَّ» . (٥) كذا في الأصل .

(٦) تدخل «ربّ» في الكلام على مكنيّ غيبة ملازم للافراد والتذكير ، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى . والكوفيون يجيزون مطابقة الضمير لفظاً تقول رُبَّها امرأةً ورُبَّهما رجلين وهكذا .

الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

— ٦ —

الأصوات : ماحكي به صوت مهمل كغاق [١] وطق [٢] أو صُوِّتَ به طبعا كوى [٣] أو لمعنى كنخ [٤] .

المركبات : ما ركب بلا نسبة [٥] فان تضمن حرفاً بنيا كبينَ بينَ ، وبيتَ بيتَ [٦] وأحد عشر وواحد عشر ، وإحدى عشرة ، وثلاثة عشر ، وثلاث عشرة ، إلى تسعة عشر وتسع عشرة ، وبضعة عشر ، وبضع عشرة ، والحادي عشر ، والحادية عشر ، الى التاسع عشر ، والتاسعة عشر وأعربوا

(١) لحكاية صوت الغراب . (٢) لصوت وقع الحجارة . (٣) للمتعجب ، وآه للمتوجع أو المتعجب فالصوت دالٌّ على المعنى طبعاً لا وضعاً . (٤) للبعير المراد إناخته . (٥) اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين ، وبني الأول لكونه محتاجاً الى الثاني فشابه الحرف ، وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف ، وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما في الإعراب أصلاً ، وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة .

(٦) قولهم : الأمر بينَ بينَ ، وهو جاري بيتَ بيتَ ، وأصله : بيْناً لبيت أي ملاصقاً . وآتيكَ صباحَ مساءَ ، وتفرق العدوُّ شذَرَ مذَرَ - هو من المركب تركيب المزج المبني على فتح الجزءين . ومنه المركب العددي من احد عشر الى تسعة عشر ، وقد مرّ تركيبه في بحث «أسماء العدد» السابق .

الجزء الأول من اثني عشر واثنتي عشر ، وإلا فتح أولها كسيبَويه وبعلبَك إلاّ نحو قاليقَلا ومعدي كرب [١] .

المحلاّت المبنية [٢] : منها ما أضيف الى منويّ من الجهات الست وتسمى « غايات » [٣] كقبل وبعد ، وأمام وقُدّام ، وخلف ووراء ، وأول وأسفل . وحمل عليه لا غير وحسب [٤] . ومنه حيث ويضاف الى الجملة [٥] دون المفرد

---

(١) فتسكن ياؤه ، و (قالى قَلا) اسم مكان . ثم إن البناء المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية ، فمتى فقدت تعينت الإضافة ، ووجب الرجوع الى الاعراب ، فتقول : هذا أمرُ بينَ بينٍ مثلاً . قال ابن هشام : ولم يقع في التنزيل تركيب الأحوال ولا الظروف ، وإنما وقع فيه تركيب الأعداد نحو : « إني رأيت احد عشر كوكباً » ، « فانفجرت منه اثنتا عشرةَ عيناً » .

(٢) انما بنيت هذه المحلاّت (الظروف) عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف ، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف (المنوي) .

(٣) سميت هذه الظروف (أي المحلاّت) المقطوعة عن الإضافة « غايات » لأنه كان حقها في الأصل أن لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي ، بل تكون الغاية هي ـ المنسوب اليه ، فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها ، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه (الرضي ٢ / ٩٦) .

(٤) شبه « غير » بالظروف ـ المحلاّت ـ والغايات لشدّة الإبهام الذي فيها كما في الغايات ، لكونها جهات غير محصورة ، ولإبهام « غير » لاتتعرف بالإضافة ، فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالإبهام . وأما « حسب » فجاز حذف ما أضيف اليه لكثرة الاستعمال ، وبني على الضم تشبيهاً « بغير » إذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مرّ في باب الإضافة (انظر هذا الشرح ص ٤٩) .

(٥) نحو جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس .

خلافاً للكسائي مستدلا بقوله : « حيث ليّ العمائم » (١) .

وإذ ، وإذا ، ولمّا ، ومتى ، وأيان ، وأنّى ، ومُذ ، ومنذ ، ولدى ، ولدُن ، وقطُّ ، وعوضُ ، والآن ، وأمسِ . وقد يضاف المعرب إلى جملة ، أو إذ ، فيجوز فتحه (٢) . وشبه به « مثل » و « غير » مضافين إلى « ما » أو أنْ ، أو أنّ (٣) .

---

(١) قال الفرزدق :

ونطعنُهم تحت الحُبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث ليِّ العمائم

الحُبا جمع حِبوة ؛ وأريد بها أوساطهم ، بيض المواضي : السيوف القواطع ، لَيّ العمائم : شدّها على الرءوس « فحيث » ظرف مكان وليّ العمائم : مضاف اليه ، والمعنى: نطعنهم في أواسطهم بعد ضربهم بالسيوف على رؤوسهم . وفي « الأوضح »: ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي . (٢) إن كان ما وليه فعل مبني فالبناء أرجح للتناسب كقوله :

على حينَ عاتبت المشيب على الصّبا وقلت : ألمّا أصحُ والشيب وازع

وهو للنابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان و (على) الأولى بمعنى (في) والثانية للتعليل (على حين) متعلق (بأسبل) في البيت قبله . وجملة « عاتبت المشيب » في محل جرّ باضافة « حين » إليها . روي بخفض حين على الإعراب ، وفتحه على البناء وهو محل الشاهد . والمعنى : أسبلت العَبرة وقت معاتبتي للشيب حيث حلّ وارتحل الصبا ، وقلت لنفسي موبخاً : كيف لا أفيق من غفاني والشيب أكبر زاجر وواعظ ؟ وإن كان فعلاً معرباً أو جملة اسمية فالإعراب أرجح عند الكوفيين وواجب عند البصريين قاله ابن هشام في أوضحه .

(٣) قال الرضي : وأما « غير » المضاف الى ما صدره أنْ وأنّ و « مثل » المضاف الى ما صدره « ما » فيجوز بالاتفاق منهم إعرابها أو بناؤهما قال تعالى : « إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون » ففتح « مثل » مع كونه صفة لحق أو خبراً ـ

وزنُ فَعالِ[1] : مبنيٌّ في الحجاز سواء كان مصدراً معرفة كفجارِ ، أو علماً لمؤنث كحذامِ ، او صفة لها منادى كيافَساق .

— بعد خبر لإنَّ . ويجوز أن يكون منصوباً لكونه مصدراً ، بمعنى إنه لحق تحققاً مثل حقية نطقكم . وقال :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصونٍ ذات أوقال

ففتح « غير » مع كونه فاعلاً ، ليمنع ، ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى (إلاّ) والأوقال جمع وَقْل ، وهو ثَمر الدَّوم . يريد ، لم يمنعها أن تشرب إلا أن صَوَّتت حمامة فنفرت (أي الوجناء ، وهي الناقة الشديدة) وهذا البيت من قصيدة لابن الأسلَت أبي قيس صيفي بن عامر الأوسي . وعلة بنائها (أي مثل وغير) مشابهتها لإذ وإذا وحيث ، لأنها مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليَها ، ولأن فيها الإبهام مثلها . والمبنيُّ ـ وهو ما ، وأنْ وأنَّ ـ واقع موقع ما اضيفا اليه ، ولو ثبت ما نقل الكوفيون ـ من إضافة الظروف الى ما صدره أنَّ المشددة ، او المخففة ـ لجاز إعرابها وبناؤها نحو (مثل وغير) وكذا يجوز اتفاقاً بناء الظروف المتقدمة على « إذ » في نحو « حينئذ » وإعرابها . قرئ قوله تعالى : « من خزي يومئذ » بفتح يوم وجره وقوله : مثل وغير مضافين إلى ما أو أنْ او أنَّ (اي مثل مع ما ، وغير مع أن مشددة ومخففة) . انظر الرضي (٢/١٠٠) .

(١) ما كان على فَعالِ وهو علم على مؤنث مثل حَذام وسَجاحِ — اسم للكذابة التي ادعت النبوة — وسَكاب اسم لفرس للعرب ، فيها ثلاث لغات : (إحداها) لأهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقاً ، وعليه البيت الشهير :

إذا قالت حَذامِ فصدقوها فان القول ما قالت حَذامِ

وحَذام اسم امرأة الشاعر الجيم بن صعب والد حنيفة وعجل . (والثانية) لبعض بني تميم ، وهي إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً (والثالثة) لجمهورهم وهي التفصيل بين أن يكون مختوماً بالراء فيبنى على الكسر : أو غير مختوم بها —

أسماء الشرط : مَن ومهمن⁽¹⁾ لأولي العلم، وما لغيرهم ، وأيّ عام ، ومتى وأيّان للزمان ، ولمّا للماضي ⁽²⁾ ، وإذا وإذاما وإذما ومهما للمستقبل ، وأين وأنّى وحيثما للمكان . وكيف وكيفما للحال . وزاد الفرّاء حيث وإذ للمكان⁽³⁾ .

فالمحلات : مفعول به دائماً للفعل الذي بعده ⁽⁴⁾ إلاّ كيف وكيفما ⁽⁵⁾ فانهما حالان قبل كل فعل ، غير باب علم فمفعول ثانٍ ، وأما غيرها فمبتدأ او فاعل

— فيمنع الصرف، ومثال المختوم بها « سَفَارِ » اسم للماء، و « حَضَارِ » اسم لكوكب و « وَبَارِ » اسم لقبيلة . و « ظَفَارِ » اسم لبلدة . وقال الأعشى (ميمون بن قيس) :

ألم تروا إرما وعادا أودى بها الليل والنهارُ
وكرّ دهر على وبار فهلكت جهرة وبارُ

فبنى « وبارِ » الأول على الكسر ، وأعرب « وبار » الثاني .

(1) قال الزجاج (— ٣١١ هـ) هي مركبة من « مه » بمعنى كُفّ ، و « ما » الشرطية . ويقوّي قول الزّجاج حكاية الكوفي عن العرب : « مهمن » بمعنى « مَن » في أدوات الشرط كما في قوله :

أماويّ مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماويّ يندم

الماوية : المرآة ، كأنها منسوبة الى الماء ، وماوية أيضاً : اسم امرأة . اه من الرضي ومعنى البيت ظاهر . (2) في المغني : « الثاني من أوجه (لمّا) أنْ تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت ثانيتها عند وجود أولاهما ، نحو لما جاءني أكرمته ، ويقال فيها حرف وجود لوجود (١/٢٠٢) . (3) واجاز الفرّاء الجزم بهما بدون (ما) . (4) أي إنّ الظروف الزمانية — متى وأيان، والمكانية — أين وأنّى وحيثما ، تكون مفعولاً به دائماً للفعل الذي بعدها . وقد تقدم معنا قول المؤلف في بحث المفعول فيه : وحكمه حكم المفعول به ، وفي الكافية وشرحها : « إذ هو هو » . (5) كيفما : هي اسم مبهم تضمن معنى الشرط ، فتقتضي شرطاً وجواباً مجزومين عند الكوفيين ، سواء ألحقتها « ما » نحو : « كيفما تكن يكن قرينك » ام لا ، نحو : « كيف تجلسْ اجلسْ » .

او مفعول به لما بعده ، إلاّ (أيّ) فينوب عما يضاف اليه [١] . وقد يجرد إذا عن الشرط ، فيضاف الى فعل بعده ، وعامله فعل آخر [٢] ، وقد تكون للمفاجأة ، فهي إذاً اسم محل مفعول فيه للجملة التي بعدها ، او مبتدأ بعده فاعله نحو : « كنت اظن أن العقرب اشدّ لسعة من الزنبور فاذا هو هي » و هو اشهر من « اياها » بالاتفاق من الكسائي وغيره [٣] . وأخطأ من لم يفهم حيث قال : إن الكسائي انكر جواز رفعه [٤] . ومثل « اذا » « اذ » بعد « بينا » و « بينما » وهي غالباً محل ما هو منصوب فيه لما بعده . وتجرد عن المحلية فيكون مفعولاً به او مضافاً اليه [٥] .

---

(١) فهي عامّة في اهل العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه ، فتنوب عن المحلاّت (اي الظروف) الزمانية والمكانية وتكون « محلاً » وتنوب عن غيرهما فتكون غير ظرف ، فهي في قولك : « أيُّهم يقم اقم معه » من باب مَن ، وفي قولك : « أيّ الدواب تركب اركب » من باب « ما » .

(٢) نحو : « إذا جاء زيد فأنا اكرمه » فعامل « إذا » جوابها ، اي ما في جوابها من فعل او شبهه ، لأن صدر الكلام جملة اسمية ، و « اذا » وما أضيف اليه في رتبة التأخير كما في : « يوم تسافر أنا اسافر » ولم تعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لأن تقدم الاسم لغرض ـ وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر ـ جوّز ذلك اهـ (انظر الصبان على الاشموني ج ٣/٥٢) .

(٣) تكلمنا على هذه الجملة في باب (المكنيات) فارجع اليه إن شئت .

(٤) قال الكسائي : العرب ترفع ذلك كله وتنصبه (الانصاف ـ ٤١٢) من مناظرة الكسائي لسيبويه في هذه المسألة وغيرها .

(٥) في المغني ما نصه : (والرابع) أن تكون للمفاجأة ، نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا أو بينما كقوله :

استقدر الله خيراً وارضينّ به فبينما العسر إذ دارت مياسير —

— وهل هي ظرف مكان او زمان او حرف بمعنى المفاجأة، او حرف توكيد زائد؟ (أقوال) وعلى القول بالظرفية، فقال ابن جني: عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة اليه، وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين «إذ» مضافة الى الجملة، فلا يعمل فيها الفعل، ولا في «بينا وبينما» لأن المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام و «إذ» بدل منهما.

وبيت الشاهد هو من أبيات لبعض بني عذرة، وبعده:

وبينما المرء في الأحياء مغتبط   إذ صار في الرمس تعفوه الأعاصير

و «تعفوه» تصيّره عافياً فانياً، و «الإعصار»: ريح معلوم اهـ (من المغني وشرحه للأمير ١/٧١).

هذا وإني الخص من «انصاف الأنباري» مالم يتعرض «الموفي» لذكره مما يتعلق بفعل الشرط وجوابه، وأدعُ التفصيل والتعليل، والترجيح بالدليل بين المذهبين الكوفي والبصري له ولشرح الرضي لتراجع فيهما، وانما اقتصر على ما ذكرت اتماماً للبحث:

١ — ذهب الكوفيون الى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، ولما كان منه بهذه المنزلة من الجوار حمل عليه في الجزم فكان مجزوماً على الجوار، والحمل على الجوار كثير قال زهير:

لعب الرياح بها وغيرهـا   بَعدي سوافي المُور والقطرِ

فخفض القطر على الجوار، وان كان ينبغي أن يكون مرفوعاً لأنه معطوف «على سوافي» ولا يكون معطوفاً على «المور» وهو الغبار، لأنه ليس للقطر سواف كالمور حتى يحمله عليه. (يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافي)

واختلف البصريون: فذهب الأكثرون الى أن العامل فيهما أداة الشرط. —

أسماء الاستفهام: «مَن» لأولي العلم أيضاً، وما لغيرهم. فإن دخلها الجار فمجروران [1]، وإلاّ فمفعول به إن كان بعده ما ينصبه، وإلاّ فمبتدأ،

— ٢ — ذهب الكوفيون الى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد «إنْ» الشرطية نحو قولك: «إن زيد أتاني آته» فانه يرتفع بما عاد اليه من الفعل من غير تقدير فعل، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه: إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدَّر.

٣ — ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط، فانه لا يجوز فيه الجزم ووجب الرفع نحو: «إن تأتني زيدٌ يكرمُك» واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو «إن تأتني زيداً أُكرمُ» فأباه أبو زكرياء، يحيى بن زياد الفرّاء، واجازه ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي. ولم يجزه الفرّاء. وذهب البصريون الى أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز.

٤ — ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، نحو: «زيداً إنْ تضرب أضرب» واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فأجازه الكسائي ولم يجزه الفرّاء. وذهب البصريون الى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء.

٥ — ذهب الكوفيون الى أن «ان» الشرطية تقع بمعنى «إذ» وذهب البصريون الى أنها لا تقع بمعنى «إذ» واحتج الكوفيون بأنها قد جاءت كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأوردوا الشواهد عليها، وأجاب البصريون عنها، وهذه المسائل الخمس التي أوردناها مبسوطة في كتاب (الإنصاف) (٣٥٢ـ٣٧٠).

(١) في المغني: ويجب حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا جُرَّت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو: فيمَ وإلامَ وعلامَ وبمَ وقال: —

وأيّ عام يعرب بحسب ما أضيف اليه . ومتى وأيان للزمان ، وأين للمكان ، إن كان بعدها ما ينصبها فمفعول فيه ، وإلاّ فمبتدأ ذو الفاعل ، وكيف وكا وأنّى للحال ، أحوال قبل كل فعل ، سوى باب علم فمفعول ثانٍ ، واسم الاستفهام عن العدد يعرب كإعرابه .

الأفعال : يعمل المتعدي مطلقاً ، واللازم في غير المفعول به . ويعرب المضارع مجرّداً عن نون جمع المؤنث ونوني التوكيد . وإعرابه رفع ونصب وسكون . فالمفرد سوى المخاطبة بالضمة والفتحة والسكون . وكذلك جمع المتكلم إلاّ المعتل اللام ، فيحذف آخره جزما ، ويقدر الفتحة والضمة في المعتل بالألف ، والضمة في المعتل بغيره . والباقي بالنون رفعاً ، وحذفها فيهما فتحاً وسكونا [1] . فيرفع مجرداً عن الناصب والجازم ، ورافعه التجرد عند الفرّاء

— وتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتامَ حتامَ العَنَاء المطوّل ؟

وهو للكميت (— ١٢٦ هـ) من قصيدة طويلة من السبع الهاشميات ، ومن أبياتها بأولها :

ألا هل عَمٍ في رأيه متأمل وهل مدبر بعد الإساءة مقبل ؟

وعطلت الأحكام حتى كأننا على مِلّة غير التي نتنحّل

كلام النبيين الهداة كلامنا وأفعال أهل الجاهلية نفعل

وقد تقدم بيان هذه الأسماء وإعرابها في مبحث (اسماء الشرط) الذي سبق هذا ، وبعضها في غيره مما تقدم ، وندَعُ الإكثار قصداً للاختصار الموعود به .

(١) أي المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع ، وهو الألف والواو والياء يرتفع بالنون ، وينتصب ويجزم بحذفها ، وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله — اعني الواو والياء والألف — لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء ، وسقوط النون في الجزء ظاهر لكونه علامة الرفع ، وكذا في النصب ، —

ومن تبعه . نفس المضارعة عند ثعلب . حرف المضارعة عند الكسائي [١] .

نواصب الفعل المضارع : وينصب « بأن » المصدرية [٢] . و « لن » لنفي المستقبل ، ولا تفيد التأبيد ولا التوكيد [٣] . و « كي » للسببية [٤] . ولا يدخل إلاّ على المضارع . ونحو : « كيمه » أصله : كي تفعل ماذا [٥] ؟ ويتقدم معمول معمولها عليه ، نحو : النحوَ جئت كي اتعلّمَ ، ولا يبطل عمله بالفصل عن فعله خلافاً للكسائي [٦] . و « إذن » ينصب مستقبلاً ، وهي مصدّرة ،

— لأن علامة الرفع لا تكون في حال النصب إلا أن الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه، وفي الأمثلة الخمسة زال الرفع لا إلى بدل «الرضي» .

(١) في الأشموني : الرافع له التجرد كما ذهب اليه حذاق الكوفيين منهم الفرّاء ، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي ، واختار المصنف (أي ابن مالك) الأول (أي التجرد) (ج ٣ : ٢) وقال ابن هشام في أوضحه : رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء ، لا حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين لانتقاضه بنحو : هلا تفعل ؟(أي لأن الاسم لا يحل بعد أداة التحضيض) (٢/٢٨١) .

(٢) وهي التي تلزم الفعلية وتؤولها بالمصدر ، وتنصب المضارع وتخلصه للمستقبل نحو : « يريد الله أن يخفف عنكم » وتأويلها : يريد الله التخفيف عنكم .

(٣) في الأوضح : ولا تقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده خلافاً للزمخشري .

(٤) أي سببيّة ما قبلها فيما بعدها . (٥) مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن «كي» تكون حرف جر ومصدرية ، وذهب الكوفيون الى أنها ناصبة للفعل دائماً وتأولوا « كيمه » على تقدير : كي تفعل ماذا ؟ (الأشموني) .

(٦) نحو جئت كي فيك أرغبَ ، والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب .

ولم يفصل عنها معمولها إلاّ بالقسم[١] ، فلا يعمل إذا فصل بمعمول الفعل عند الفرّاء خلافاً للشيخ وهشام ، واختار الأول النصب ، والثاني الرفع[٢] . واختلف في اسميته وحرفيته[٣] .

وتعمَل « أنْ » مقدّرة نحو : « ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعلَه »[٤] .

---

(١) شرط النصب « باذن » ثلاثة (الأول) أن يكون الفعل مستقبلاً ، فيجب الرفع في « إذن تصدق » جواباً لمن قال : « أنا أحبُّك » . (الثاني) أن تكون مصدّرة فان تأخرت نحو « اكرمك « إذن » أهملت ، وكذا إن وقعت جواباً لقسم كقوله :

عجبت لتركي خطة الرشد بعد ما ... بدا لي من عبد العزيز قبولها

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ... وأمكنني منها إذن لا أقيلها

والشاهد في قوله : لا اقيلها حيث رفعه لعدم تصدر « إذن » لكونها جواب قسم سابق عليها في قوله : حلفت برب الراقصات الى « مِنى » .

والشعر هو لكثيِّر عَزة (– ١٠٥ هـ) ، من قصيدة يمتدح بها عبد العزيز ابن مروان (٨٦ هـ) ، والد الإمام العادل عمر (١٠١ هـ) وكان والياً على مصر . (الثالث) أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع في نحو : إذن هم يقومون بالواجب . (٢) أجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل ، فلو قدم معمول الفعل على « إذن » نحو : « زيداً إذن اكرمُ » فذهب الفرّاء الى أنه يبطل عملها ، وأجاز الكسائي الرفع والنصب ، والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع . (٣) في الأشموني : الصحيح الذي عليه الجمهور أن « إذن » حرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم .

(٤) احتج الكوفيون لنصب « أنْ » محذوفة من غير بدل ، بقراءة عبد الله ابن مسعود : « واذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل : لا تعبدوا إلاّ الله » فنصب —

وينصب بحتى[1]، ولام كي[2]، ولام الجحود[3]، وفاء السببية، وواو الجمع،

— (لا تعبدوا) بأن مقدّرة، لأن التقدير فيه: «أن لا تعبدوا إلاّ الله» وقال عامر الطائي أو امرؤ القيس (كما في اللسان):

فلم أر مثلها خُباسَةَ واجد ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعَلَهْ

فنصب (أفعَلَه) لأن التقدير فيه (أن افعله) فدلّ على أنها تعمل مع الحذف. والخُباسة: الغنيمة أو الظُّلامة، وقد همّ بها، ثم صرف نفسه عنها، وكأنه عنى: الظلم بتذكيره الضمير في (أفعَلَه).

(١) أي من غير تقدير «أنْ» نحو قولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة، واذكر الله حتى تطلع الشمس، أي كي يدخلك الجنة، والى أن تطلع الشمس، فقامت «حتى» مقام «كي» في الأولى و«أنْ» في «الثانية» وكلاهما ناصب، فكذا ما قام مقامها. (٢) نحو: «جئتك لتعلمني» ويقال فيها ما قيل في «حتى» من أنها قامت مقام «كي» فنصبت مثلها. (٣) نحو: «وما كان الله ليعذبَهم وأنت فيهم» وفي الانصاف: «ويجوز اظهار «أن» بعدها للتوكيد، نحو: ما كان زيد لأن يدخلَ دارك، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها نحو: ما كان زيد دارك ليدخلَ، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل «أن» مقدرة بعدها، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها.

ودليل الكوفيين على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد قول الشاعر:

لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حياً لأسمعا

أراد: ولم أكن لأسمع مقالتها، وقدّم منصوب «لأسمع» عليه. وفيه لام الجحود، فدل على جوازه: وفيه أيضاً دليل على صحة ما ذهبنا اليه من أنّ لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير «أنْ» إذ لو كانت «أنْ» ههنا مقدّرة لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه (٢/٣٤٧) ثم ذكر احتجاج البصريين على أن الناصب «أنْ» المقدّرة بعد اللام.

وثم (١)، إذا كنّ بعد أمر، أو نهي، أو تمنّ، أو ترجّ، او استفهام، او عرض، او دعاء بلفظ الخبرية، وبأو، بمعنى الى . وعاطف للفعل على الاسم، ويجوز ذكر «أن» بعده، وبعد حتى، ولام الجحود للتقوية .

قال الفرّاء : إن الفعل بعد الفاء، والواو، وأو، منصوب على الخلاف (٢) .

وقال ثعلب : إنّ اللامان تنصبان لقيامها مقام «أنْ» (٣) .

---

(١) ألحق الكوفيون «ثم» بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسن « ومَن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله، ثم يدركَه الموت » .

(٢) ذهب الكوفيون الى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء، في جواب الستة الأشياء، - التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض - ينتصب بالخلاف . وذهب البصريون الى أنه ينتصب باضمار « أنْ » . وذهب ابو عمر الجرمي الى أنه ينتصب بالفاء نفسها، لأنها خرجت على باب العطف (اي خرجت عن بابها وهو العطف)، واليه ذهب بعض الكوفيين . ثم قال في الانصاف - مقرراً حجة النصب على الخلاف - : ألا ترى أنك اذا قلت « إيتنا فنكرمَك » لم يكن الجواب امراً، فاذا قلت : « لا تنقطع عنا فنجفوَك » لم يكن الجواب نهياً، واذا قلت : « ما تأتينا فتحدثنا » لم يكن الجواب نفياً، واذا قلت : « أين بيتك فأزورك » لم يكن الجواب استفهاماً (الى أن قال) فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله، واذا كان مخالفاً لما قبله وجب ان يكون منصوباً على الخلاف على ما بيّنا . (٢/٣٢٦) .

(٣) أي لام كي ولام الجحود تنصبان وقول « الموفي » وقال ثعلب إن اللامان تنصبان : هذا القول لغة اخرى في المثنى، - وهي لزوم الألف رفعاً، ونصباً وجرّاً، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل اخرى، قال الشاعر :

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى مساغا لناباه الشجاع لصمّما

(والشجاع) : الحية العظيمة و (المساغ) : المدخل والمنفذ « لصمما » عض —

مبحث الجوازم : وقد ينصب بـ « لم »[١] ويجزم بلم ، ولمّا[٢] ، ولام الامر[٣] ، ويعمل محذوفاً نحو : اضرب ، فهو مجزوم بلام مقدّرة[٤] ، ولا النهي[٥] ، وأدوات الشرط غير إمّا[٦] ولمّا[٧] اتفاقاً . و « لو » وفيه خلاف لابن الشجري

--- وزيب والبيت للمتلمس (٥٠ ق ٠ هـ) ـ واسمه جرير بن عبد العزى ـ والشاهد في قوله : « لناباه » حيث جاء المثنى في حالة الجر بالألف . قال الأزهري (ـــ ٣٣٠) هكذا انشده الفراء (لناباه) على اللغة القديمة لبعض العرب اهـ وجُعل منه « إنّ هذان لساحران » انظر شروح الألفية في بحث المثنى .

(١) حكاه اللحياني عن بعض العرب ، وقال في المغني كقراءة بعضهم : « ألم نشرح » ، وقوله ـ اي الحارث بن المنذر الجرمي (ـــ ٢٢٥ هـ) :

في أيّ يوميّ من الموت أفِرْ أيومَ لم يُقدَرَ أم يوم قُدِرْ ؟

(٢) نحو : « لم يلد ولم يولد » « ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكم » ويشتركان في الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي والجزم ، وقلب معنى الفعل للمضيّ ، وتنفرد « لم » بصاحبة الشرط نحو « وإن لم تفعل فما بلغت رسالته » ويجوز انقطاع نفي منفيها ومن ثم جاز لم يكن ثم كان ، وامتنع في « لمّا » . وتنفرد « لمّا » بجواز حذف مجزومها . كقاربت المدينة و « لمّا » أي : ولمّا ادخلها .

(٣) نحو « لينفق ذو سعة من سعته » . (٤) خلافاً للبصريين القائلين ببنائه على السكون ، وقد تقدم مثله . (٥) المطلوب بها الترك وهي تجزم ، بخلاف « لا » في النفي ، وقد سمع عن العرب الجزم بلاء النفي ايضاً إذا صلح قبلها « كي » نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون . ولا منع أن يجعل « لا » في مثله للنهي . (٦) قال في المغني : واجاز الكوفيون كون « إمّا » هذه هي « إن » الشرطية و « ما » الزائدة (١/٥٤) .

(٧) نحو : « لمّا جاءني اكرمته » ويقال فيها : حرف وجود لوجود ، وقد تقدمت في بحث « اسماء الشرط » .

من البصريين في تجويز الجزم بها شاذاً في الضرورة[1] . وأما « كيف » و « كيفما » فيجزمان جوازاً ، ومثلها إذا . وجوز الفراء الجزم بإذ وحيث بلا « ما » ويلحق كلاً من أدوات الشرط[2] . ويجزم الجزاء جوازاً[3] نحو : إن تضرب أضرب زيداً . وقد يحذف فعل الجزاء فلا يجب أن (يكون) فعل الشرط ماضياً ، أو مضارعاً بلم[4] . ويجزم الجواب بعد الأمر والنهي والتمني والترجي والعرض كجزم الجزاء بشرط أن تسلط « إن » الشرطية على مضمون الأمر والنهي قبل أداة النفي خلافاً للشيخ ، فلا يجوز : لا تدن

(١) في المغني (المسئلة الثالثة) لغلبة دخول « لو » على الماضي لم تجزم ، ولو أريد بها معنى « إنْ » الشرطية : وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة . وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري (٥٤٢ هـ) :

لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خُصَل

طار به أي بالفارس المذكور في البيت قبله ، والميعة (بالفتح) النشاط ، واول جري الفرس وماع الفرس يميع : جَرَى ، واللاحق الضامر ، والآطال مفردها إطل (بسكون الطاء وكسرها مع كسر الهمز فيهما وهي الخاصرة) فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ، والنهد : الجسيم . والخصل (بضم الخاء وفتح الصاد) جمع خصلة ــ وهي القطعة من الشعر . (٢) تقدم البحث في هذه الأدوات وعملها في « اسماء الشرط » قبل صفحات، فلا نعيده . (٣) الذي في الأشموني ما نصه : وقيل بالجوار (بالراء لا بالزاي) ويمكن الجمع بين الجوار والجواز . (٤) في الأشموني : كل موضع استغني فيه عن جواب الشرط ، لا يكون فعل الشرط فيه إلاّ ماضي اللفظ او مضارعاً مجزوماً بـ « لم » نحو : « ولئن سألتهم مَن خلقهم ليقولُنّ الله » ونحو : « لئن لم تنته لأرجمنّك » وقوله :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتيَ واسع

فضرورة ، واجاز ذلك الكوفيون إلاّ الفرّاء . اهـ باختصار (٣/٦٨) .

من الأسد يأكلك خلافاً له [١] ، وقد عزى قوله الى جميع الكوفيين [٢] .

ويجوز جزم خبر الموصول بفعل او محل ، و « كل » المضاف الى نكرة موصوفة بهما ، نحو الذي يأتيني أحسن اليه [٣] .

والأصل في الجزاء التقدم على الشرط . وقد يجزم بـ « لن » [٤] .

واذا فصل الجزاء عن الشرط بالمرفوع فالرفع نحو :

يا أقرع بن حابس يا أقرع ... إنك إن يصرع اخوك تُصرعُ [٥]

(يتبع) محمد بهجة البيطار

(١) قال ابن مالك في ذلك :

وشرط جزم بعد نهي أن تضع ... « إن » قبل « لا » دون تخالف يقع

اي لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي ، إلا بشرط ان يصح المعنى بتقدير دخول « إنْ » الشرطية على « لا » فتقول : « لا تدنُ من الأسد تسلمْ » بجزم « تسلم » إذ يصحُّ « إن لا تدنُ من الأسد تسلم » ولا يجوز الجزم في قولك: « لا تدنُ من الأسد يأكلك » إذ لا يصحُّ « إن لا تدنُ من الأسد يأكلك » واجاز الكسائي ذلك ، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول « إن » على « لا » فجزمه على معنى « إن تدنُ من الأسد يأكلك » . راجع شرحي ابن عقيل والأشموني .

(٢) في شرح الكافية : لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ، وقال المرادي وقد نسب ذلك إلى الكوفيين . (٣) ونحو : كل تلميذ يجتهد اكرمْه ، فالمبتدأ هنا أشبه اسم الشرط في عمومه ، واستقبال الفعل ، وكونه سبباً لما بعده . (٤) ذكر اللحياني أن ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم (راجع شواهد المغني للسيوطي ص ٢٣٣) . (٥) التقدير فيه : إنك تصرعُ إن يصرع اخوك ، ولولا أنه في تقدير التقديم وإلاّ (كذا) لما جاز ان يكون مرفوعاً ، ولوجب ان يكون مجزوماً (الانصاف ٣٦٤) وقال الرضي : واما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع لأن الجزم عندهم بالجوار ، وقد زال الجوار بفصل المرفوع (٢/٢٣٨) .

الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

— ٧ —

ومثله المنصوب عند الفرّاء خلافاً للكسائي إذا كان محلاً نحو: إنْ تجئْ عندي اضربك [١] . ويجوز تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط نحو: زيداً إن تجيء، أضربْ [٢] . وأما تقديم معمول الشرط عليها فجوزه الشيخ دون الفرّاء نحو: زيد إن تجئْ اضرب [٣] .

(١) وفيه ايضاً (أي الرضي): « فإنْ تقدمه المنصوب فالفراء يمنع ايضاً جزم الجواب مطلقاً كما في المرفوع للعلة المذكورة، والكسائي يفصل في الفاصل، فان كان ظرفاً للجزاء لغواً جزم الجزاء، لأنه كَلاَ فصل، نحو: إن تأتني اليوم، غداً آتك، وان تأتني إليك أقصد، وإن لم يكن ظرفاً لم يجز للعلة المذكورة اه .

(٢) اي لأن الأصل في الجزاء ان يكون مقدّماً على « إن » كقولك: « اضربُ إن تضربْ » وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً، إلاّ أنه لما أُخّر انجزم بالجوار على ما بينا، وان كان من حقه ان يكون مرفوعاً، كقوله:

يا اقرع بن حابس يا أقرع إنك إنْ يُصرعْ أخوك تُصرَعُ

والتقدير فيه: إنك تُصرعُ إنْ يصرع اخوك (من الإنصاف) .

(٣) وقال الرضي: وأما تقديم معمول الشرط على أداته فأجازه الكسائي دون الفراء، (قال): واعلم أنه اذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجوابٍ له لفظاً، لأن للشرط صدر الكلام، بل هو دالّ عليه وكالعوض منه، وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضاً لم ينجزم، ولم يصدر بالفاء لتقدمه، فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا. —

ثمّ إن كان الجزاء ماضياً انقلب بالأداة مستقبلاً [١] امتنع الفاء فيه [٢]، وإن كان مضارعاً خلص بها للاستقبال [٣]، وإن لم يتأثر بها أصلاً وجبت كالاسمية والانشائية والفعل الجامد، والماضي مع قد، والمضارع مع ما أو السين أو سوف [٤]. وقد يقوم المفاجأة مقام الفاء [٥]. ويجوز ان يكون الشرط جملة اسمية نحو: «إن امرؤ هلك» [٦] وقوله:

— انما ينجزم على الجوار إذا تأخر عن الشرط. فرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط، وعند الكوفية قبل الأداة كما مر اه.

(١) لأنه لازم الشرط الذي هو مستقبل، ولازم الشيء واقع في زمانه.

(٢) في الرضي: واذا كان الجزاء ماضياً بغير «قد» لفظاً أو تقديراً، لم يجز الفاء (نحو ان نصحتَ لي شكرت لك).

(٣) أي وقد كان قبل دخول أداة الجزم عليه يحتمل الحال والاستقبال.

(٤) يعني يتأثر الجزاء بالأداة تخليصه للاستقبال إن كان مضارعاً، وقلبه إليه إن كان ماضياً، فإن لم يتأثر بها وجب دخول الفاء عليه كالجملة الاسمية الخ فتدخل على المضارع المصدّر بالسين وسوف وان لتمحضه للاستقبال بدون أداة الشرط، وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان، وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال، وتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك إذا كان مصدّراً بقد ظاهرة أو مقدّرة، لأنه إذن متمحض للماضي وذلك لأن «قد» لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضياً كان أو مضارعاً. (انظر الرضي ٢/٢٤٥). (٥) أي ويجوز قيام «إذا» الفجائية مقام الفاء، وفي التنزيل: «وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون». (٦) في الرضي: وكلمة «إن» لأصالتها في الشرطية، وكونها «أم الباب» جاز أن تدخل اختياراً على الاسم بشرط أن يكون بعده فعل. فان كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر، وذهب بعض الكوفيين الى أن رفعه على الابتداء لكنه —

إذا باهليٌّ تحته حنظليــة له ولد منها فذاك المذرع [١]

ثم إن الأفعال المتعدية منه ما يتعدّى الى واحد ، كضرب [٢] ، وإلى اثنين وهما متغايران كأعطيت ، ومتوافقان وهو أفعال القلوب [٣] ، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة وهو باب « أعْلَمَ » [٤] .

— مبتدأ يجب كون خبره فعلاً لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها او لا ، ونقل عن الاخفش في مثله أنه مبتدأ ، لكن العامل عنده في المبتدأ هو الابتداء ، وعند الكوفيين الخبر أو الضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ (اه ملخصاً) .

(١) (حنظلية) نسبة لحنظلة ، أشرف قبيلة في تميم ، والبيت للفرزدق ، والمذرع (بالذال المعجمة) مَن أمه أشرف مِن أبيه ، واشتهرت باهلة بالخسة ، وأصل باهلة اسم امرأة من همدان ، كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس ابن عيلان (بالمهملة) فنسب ولده اليها (ملخصاً عن الأمير على المغني) .

(٢) ونَصَر وعرَف وفَهِم . (٣) إنما قيل لها ذلك لأن معانيها قائمة بالقلب . يعني أن المتعدي إلى اثنين على ضربين : إما أن لا يكون مفعولاه في الأصل مبتدأ وخبراً ، كأعطيت زيداً درهماً ، (فهما متغايران) ولا حصر لهذا النوع من الأفعال ، وإما ان يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً كعلمت زيداً قائماً (فهما متوافقان) وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال ، وكذا قالوا في خبر « كان » أيضاً (أي نصب على الحال كما ترى في الانصاف) (٢/٤٨٩) . (٤) تدخل الهمزة على فعلين من جملة الأفعال المتعدية الى اثنين وهما من أفعال القلوب فيزيد بسبب الهمزة مفعول آخر ، موضعه الطبيعي قبل المفعولين ، والعادة جارية بأن يذكر الذات أولاً ، ثم اللفظ الدالّ على المعنى القائم بها كما في المبتدأ والخبر ، فمعنى : أعلمتك زيداً منطلقاً حملتك على أن تعلم زيداً منطلقاً .

أفعال القلوب . علمت [١] ووجدت [٢] لليقين ، وحسبت [٣] وخات [٤]

(١) نحو قوله :

علمتك الباذلَ المعروفَ فانبعثت إليك بي واجفات الشوق والأمل

والبيت لم ينسب لقائل معين ، وإعرابه ظاهر ، والمعنى : أيقنت بأنك جواد كريم ، ولهذا أعملت المطيّ وساقتني النوازع اليك . وتقول : وجفَ البعير - مثل وعد - وجفاً ووجيفاً : اذا سار ، وأوجفه صاحبه ، وفي التنزيل : « فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب » . وقد تعدى فعل (علم) الى اثنين كاف الخطاب و « الباذل » وقد تأتي علم بمعنى عرف ، فتتعدى لواحد ، وقد تأتي بمعنى : صار « أعلم » أي مشقوق الشفة العليا ، فلا تتعدى أصلاً .

(٢) نحو « تجدوه عند الله هو خيراً » فان كانت بمعنى أصاب : تعدت إلى واحد ، ومصدرها الوجدان ، او بمعنى حزن : فهي لازمة .

(٣) كقوله :

وكنا حَسِبنا كلَّ بيضاء شحمةً عشية لاقينا جذام وحِميَرا

وهو لزفر بن الحارث الكلابي . جذام وحمير قبيلتان .

يثرّب الشاعر على قومه حين ظنوا بعدوهم الضعف وهو قويّ شديد ، ولكنه يصف قومه بالشجاعة والثبات لأنهم صمدوا لأعدائهم وقاوموهم ، وقد وصف محاربي قومه بأنهم أثبت عند اللقاء ، وأصبر على الموت فقال :

سقيناهموا كأساً سقونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت أصبرا !

ولو كان لنا يوم فلسطين مثل هذا الإنصاف ، والاعتراف بقوة الخصوم ، لكنا أعددنا القوة ، وصدقنا اللقاء ، وقهرنا الأعداء ، فحسبنا الله ونعم الوكيل .

(٤) كقوله :

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد

والمعنى : إن لم تغضّ بصرك قادك الهوى الى ما لا تستطيع تحمله من الحزن —

للظن ورأيت [1] وزعمت لها [2] .

تنصب جزئي الجملة الاسمية [3] ، ومن خواصها عدم الاقتصار على أحدهما [4] ،

— والآلام و « إن لم تغضض » شرط ، جوابه ما قبله وهو « إخالُك » المضارع المرفوع ، على قاعدة الكوفيين في أن الأصل في الجزاء التقدم على الشرط ، وأن يكون مرفوعاً لتقدمه ، فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما تقدم ، وانما ينجزم على الجوار إذا تأخر عن الشرط (أما عند البصريين « فإخالك » في البيت دليل الجواب ، وهو كالعوض عنه كما سبق ، وقد تعدّى فعل « إخال » إلى « الكاف وذا هوى » . (١و٢) أي لليقين والظن ، كقوله جلّ ثناؤه : « إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا » فمعمولا الأولى (الهاء) في يرونه و (بعيدا) ومعمولا الثانية (الهاء) من نراه و (قريبا) والأولى للظن والثانية لليقين ، اي يظنون البعث ممتنعاً ، ونراه واقعاً لا محالة . وفي معنى اليقين والظن يأتي الفعل الثاني « زعم » فيتعدى الى اثنين . (ورأى) بمعنى الرأي أي المذهب يتعدى إلى واحد ، نحو رأى أبو حنيفة حِلّ كذا . وكذا « زعم » إن كان بمعنى كفل أو ضمن تعدى الى واحد . (٣) أي تنصب أفعال القلوب جزئي الجملة الاسمية ، لأن الفعل الداخل على الجملة لا بد أن يعمل في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها .

(٤) قال في الكافية : ومن خصائصها أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بخلاف باب « أعطيت » وفي شرحها : اعلم أن حذف المفعولين معاً في باب (أعطيت) يجوز بلا قرينة دالّة على تعينها فتحذفها نسياً منسيا ، تقول : فلان يعطي ويكسو ، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين ، بخلاف مفعولي باب (علمت وظننت) ، فإنك لا تحذفها معاً نسياً منسيا ، فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة ، لأن من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم او ظن ، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين ، وأما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفها —

وجواز إلغائها [١] سواء تقدم او لا نحو :

كذاك أدبت حتى صار من خلقي إني وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ [٢]

وليس منه : وما إخال لدينا منك تنويلُ [٣]

— نحو مَن يَسمعْ يخلْ ، أي يخل مسموعه صادقاً ، وقال (اي الكميت شاعر آل البيت عليهم الرضوان) :

بأي كتاب ام بأية سنة ترى حبهم عاراً علي وتحسب

(اي وتحسبه عاراً ؟) وهذا ايضاً من خواصِّ هذه الأفعال . وأما حذف احدهما دون الآخر فلا شك في قلته ، مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبرا ، وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل ، وسبب القلة هنا ان المفعولين معاً كاسم واحد ، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة كما تكرر ذكره ، فلو حذفت احدهما ، كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة (٢/٢٥٩) .

(١) الفرق بين التعليق والإلغاء — مع أنهما بمعنى إبطال العمل — أنَّ التعليق إبطال العمل لفظاً لا معنى ، والإلغاء : إبطال العمل لفظاً ومعنى .

(٢) البيت لبعض بني فزارة ، « كذاك » أي مثل الأدب المذكور في قوله :

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسَّوأة اللقبُ

والمعنى : أدبت ادباً مثل ذلك الأدب ، حتى صرت اعتقد ان رأس الأخلاق وقوام الفضائل هو الأدب ، والشاهد في قوله : وجدت ملاكُ الخ حيث أُلغي العامل المتقدم على رأي الكوفيين . (٣) صدره : « أرجو وآمل ان تدنو مودتها » والبيت من قصيدة كعب بن زهير بن أبي سُلمى الشهيرة التي اولها « بانت سعاد » . تنويل : إعطاء . و (أنْ) مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يتنازعه الفعلان قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولاً به ، وإعمال اولهما أولى عند الكوفيين ، وللثاني منهما مفعول محذوف يدل عليه هذا المذكور ، وكأنه قال : ارجو دنوَّ مودتها ، وآمل دنوَّ مودتها .

بل المبتدأ ذو الفاعل هنا مع فاعله قامَ مقام مفعولين [١] .

ومن خواصّها التعليق [٢] قبل اللام [٣] والاستفهام [٤] والنفي نحو : « علمت

(١) اي « تنويل » وهو الفاعل بقوله « لدينا » قام معه مقام معمولي « إخال » وعجيب قول المؤلف رحمه الله : وليس منه : « وما إخال الخ معزوًّا ذلك إلى المذهب الكوفي ، مع أنَّ المعروف في كتب النحو أن مذهبهم في « إخال » الإلغاء مع تقدمها ، وأجيب عنه بوجوه (احدها) ان يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة ، والأصل لَمِلاك ولَلَدنيا ، ثم حذفت وبقي التعليق ، ويُراجع الرضي (٢/٢٦٠) وشرح الألفية عند قوله :

وانو ضمير الشأن او لام ابتدا ... في موهم الغاء ما تقدّما

و « المنار » على « الاوضح » لابن هشام . (٢) وهو ابطال العمل لفظاً إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر . (٣) ذهب الكوفيون إلى ان اللام الداخلة على المبتدأ في مثل قولهم (لزيد افضل من عمرو) جواب قسم مقدّر ، والتقدير : والله لزيد الخ فأضمر اليمين ، اكتفاء باللام منها ، ونحو « ولقد علموا لَمَن اشتراه ماله من خَلاق » اللام في لقد للقسم وفي مَن للابتداء وهي في جواب قسم مقدر ، و (مَن) اسم موصول مبتدأ اول وجملة (اشتراه) صلة ، وعائده الفاعل المستتر ، و (ما) نافية ، و (له) خبر مقدم و (خَلاق) مبتدأ ثان مؤخر على زيادة (مِن) وجملة « من اشتراه » سَدَّت مسدّ معمولي عَلِم المعلقة عن العمل في اللفظ بلام الابتداء بعدها . ولام القسم ايضاً في نحو :

ولقد علمت لتأتينّ منيتي ... إن المنايا لا تطيش سهامها

وهو للبيد بن ربيعة بن مالك (— ٤١ هـ) اللام في (لقد) للتأكيد ، وفي لتأتين للقسَم و (تأتينّ) جواب قَسَم مقدّر (ومنيتي) فاعله . وجملة القسَم المقدّرة وجوابه في محل نصب سدَّت مسدَّ معمولي (علم) المعلقة بلام القسَم .

(٤) نحو « وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون » ؟ (إن) نافية ، و (ادري) فعل مضارع ، والفاعل انا ، والهمزة للاستفهام ، و (أقريب) مبتدأ (ما) —

ما زيد قائم » واتحاد فاعلها ومفعولها الأول مكنيين متصلين نحو : علمتني قائماً [1] . وقد يكون علمت ورأيت ووجدت وظننت ، بمعنى عرفت وابصرت وصادفت واتهمت فتعدى إلى مفعول واحد [2] ومن أفعال القلوب : عدّ وحجا ودرى وجعل بمعنى اعتقد [3] ، وهب وتعلم غير متصرفين [4] ، وقد يجري القول مجرى (الظن) [5] .

— فاعل ، سدّ مسدّ الخبر ، و (بعيد) معطوف عليه و (توعدون) صلة والعائد محذوف (وله اعراب آخر) وعلى كل فالجملة في محل نصب بأدري ، أي ما ادري جواب هذا السؤال . (١) عبارة الكافية : ومنها أنه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد ، مثل علمتني منطلقاً وفي شرحها : يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قائماً ... وأما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة ، بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظاً ، لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به .

(٢) هذا لفّ ونشر مرتب فعلمت بمعنى عرفت وهكذا ، وقد سبق بيان ذلك في أول الكلام على « افعال القلوب » . (٣) أي فتنصب مفعولين . أما اذا كانت عَدّ بمعنى حَسَبَ . وحجا بمعنى غلب في المحاجاة او قصد ، او ردّ ، والأكثر بـ « درى » أن يتعدى الى واحد) وجعل بمعنى أوجد ، فانها تتعدى الى واحد . (٤) هب فعل أمر بمعنى ظُنّ ، تتعدى لمفعولين ، أما من الهيبة فتتعدى لواحد ، وتعلم فهي أمر بتحصيل العلم في الحال ، أما اذا كانت بمعنى حَصّل العلم في المستقبل كتعلّم الحساب ، تعدّت إلى واحد .

(٥) كما تقول : كيف تقول في هذه المسألة أي كيف تعتقد ؟ فيلحق بالظن في نصب المفعولين .

أفعالُ التحويل (١) : تنصب جزئي الجملة الاسمية كأفعال القلوب (٢) ، نحو : صيّر عمراً عالماً .

وربيته حتى إذا ما تركتــه أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه (٣)

و: رمَى الحِدْثانُ نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا
فردَّ شعورهن السود بيضاً وردَّ وجوههن البيض سودا (٤)

ولا تُعلَّق ولا تُلغى (٥) .

ومما يجوز تعليقه أفعال الحواس الخمس (٦) ، وأفعال الامتحان (٧) ، وبقية الأفعال القلبية نحو : شككت ، ونسيت وتبينت .

---

(١) أي التصيير والانتقال من حالة الى أخرى . (٢) يراجع بحث أفعال القلوب . (٣) هذا البيت لفرعان بن الأعرف من أبيات يقولها في ابنه منازل ومنها :

أإنْ أرعشتْ كفا أبيك وأصبحت يداك يدا ليث فإنك ضاربه ؟

والشاهد في قوله : تركته أخا القوم حيث نصب بـ (تركت) جزئي الجملة الاسمية ، وهما (ضمير الغائب وأخا القوم) (وانظر الأبيات في ديوان الحماسة بشرح التبريزي (٤ — ١٨) . (٤) عزا هذه الأبيات أبو تمّام لعبد الله ابن الزّبير (بفتح الزاي) الأسدي (التبريزي ٣ — ٣٩٤) والسُّمود : الغفلة عن الشيء وذهاب القلب عنه ، وقال أبو العلاء : المراد بالسمود في هذا البيت تغيّر الوجه من الحزن ، ومعنى : فردَّ شعورهن الخ أي صارت شعورهن بيضا من الحزن ، ووجوههن سوداً من اللطم . والشاهد في قوله : « ردَّ شعورهن بيضاً وردَّ وجوههن سودا » حيث نصب جزئي الجملة بردَّ التي بمعنى صيّر .

(٥) التعليق والإلغاء معاً يختصان بأفعال القلوب دون ما عداها من الأفعال .

(٦) نحو : لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

(٧) وهي كل فعل يطلب به العلم نحو : امتحنت ، وبلوت ، وسألت ، واستفهمت . —

باب أعلم وأرى : يتعدّى الى ثلاثة مفاعيل ، الأول كمفعول ضربت والثاني والثالث كمفعولي علمت ، ومنه : نبّا وأخبر ، وحدث وأنبأ وخبّر (١) .

أفعال المقاربة : وهي ثلاثة أقسام ، أفعال الدنوّ : كاد وكرب وأوشك ، وافعال الرجاء : عسى وحرى واخلولق ، وافعال الشروع ، وهي أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق ، غير متصرفة إلا كاد وأوشك حيث ورد يكاد ويوشك وموشك . وروى الكسائي يجعل . ويقع بعدها مضارع وهو فاعله (٢) ، إلاّ ان يتقدم ما أسند اليه – عليه ، فاذا هو الفاعل ، والمضارع بدل عنه ، نحو عسى أن يخرج زيد ، وعسى زيد أن يخرج (٣) . ويدخل على هذا المضارع

– هذا وإن الجملة الواقعة بعد الفعل المعلّق عن العمل في محل نصب باجماع الكوفيين والبصريين من النحاة إذا لم يكن العامل قد استوفى معموله .

(١) يعني أن المتعدي يكون إلى واحد كضرب ، وإلى اثنين كأعطى وعلم ، والى ثلاثة كأعلم وأرى ، ومنه نبّأ الخ وقد ذكرها المؤلف بترتيب بيت الالفية :

وكأرى السابق نبّا أخبرا حدّث أنبأ ، كذاك خبّرا

وترى شواهدها نثراً وشعراً في ابن عقيل .

وكتب عند قوله :

وما لمفعولي علمت مطلقاً للثان والثالث أيضاً حققا

اي يثبت للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل «أعلم وأرى» ما ثبت لمفعولي «علم ورأى» من كونها مبتدأ وخبراً في الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة اليها ، ومن جواز حذفها او حذف احدهما إذا دلّ على ذلك دليل . وانظر الشواهد فيه ، وإنما آثرنا الاكتفاء بما كتبنا ، وفاءً بما وعدنا .

(٢) «فيقوم» في: عسى أن يقوم زيد ، هو فاعل: عسى أي يتوقع ويرجى قيام زيد .

(٣) ففي عسى زيد أن يخرج «زيد» هو الفاعل و«يخرج» بدل منه ، بدل اشتمال ، وفي الرضي : وقال الكوفيون إنّ (ان يفعل) في محل الرفع بدلاً –

(أن) إلا بعد أفعال الشروع ، وهو واجب بعد حرى واخلولق ، كثير بعد عسى وأوشك ، قليل بعد كاد وكرب .

فعل التعجُّب : أفعل به ، أمر لفظاً ومعنى [١] ، وفيه كناية خطاب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المَثَل [٢] ، والباء للتعدية ، والكناية مفعول ، فيجوز حذفه نحو قوله :

فذلك إن يلق المنية يلقها حميداً وإن يستغن يوماً فأجدرِ

أي فأجدر به [٣] . وورد من غير المتصرّف : أعسِ به ، وما أعساه ،

— مما قبله بدل اشتمال كقوله تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم » الى قوله « أن تَبَرُّوهم » اي لا ينهاكم الله عن أن تبروهم ، والذي ارى أن هذا وجه قريب ، فيكون في نحو : يا زيدون عسى أن تقوموا : قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل ، مكانَ الفاعل ، والمعنى ايضاً يساعد ما ذهبوا اليه ، لأن عسى بمعنى يتوقع ، فمعنى عسى زيد أن يقوم : اي يتوقع ويرجى قيامه (٣/٢٨١) .

(١) قال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف إنّ أحسِنْ بزيد أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً حسنا ، وإنما يجعله حسنا كذلك ، بأن يصفه بالحسن ، فانه قيل صفه بالحسن كيف شئت ، فان فيه منه كل ما يمكن أن يكون فيه .

(٢) وصار معنى أفعل به كمعنى ما أفعله ، وهو محض إنشاء التعجب ، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه .

(٣) وفي التنزيل : « أسمِعْ بهم وأبصِرْ » فلفظ بهم إنما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولاً . والبيت لعروة بن الورد الملقب بعروة الصعاليك ! (— نحو ٣٠ ق ٠ م) ومعناه : هذا الفقير — الذي وصفه في أبيات سابقة — إن يلق الموت وهو على فقره يلقه صابراً حميداً ، وإن يستغن فما أحقه بالغنى وما اجدره باليسار ، والشاهد في قوله : « فأجدرِ » أي فأجدر به فحذف المتعجب منه وهو مفعول أجدر ، والفاعل مكنيٌّ الخطاب ، (أي ضميره المستتر) .

وورد: أحسِنْ به، ولا يقاس عليه[1] خلافاً لابن كيسان.

الأفعال الناقصة[2]: ما لم يتمّ كلاماً إلاّ بحال[3]، (كان) للحكاية والثبوت دائماً او منقطعاً[4]، وللانتقال[5]، وتكون تامة[6] و(صار) للانتقال. وتكون تامة[7]، وأصبح وأمسى وأضحى لاقتران مضمون الحال بأوقاتها[8]،

(١) يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي لا يبنى منها «التعجب» فلا يقاس على ما سمع منه كقولهم «ما أخصره» من اختُصِر، الخماسي المبني للمفعول، و «ما أحمقه» من فعل، الوصف منه على افعل؛ و «ما أعساه، وأعسِ به» من «عسى» وهو فعل غير متصرف، كما قال المؤلف.

(٢) إنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة فانها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب.

(٣) ذهب الكوفيون الى أن خبر «كان» وأخواتها والمفعول الثاني لظننت نصب على الحال، فقوله: «إلاّ بحال» أي إلاّ بخبر منصوب يعرب «حالاً».

(٤) قوله: «دائماً أو منقطعاً» فالأول في مثل قوله تعالى: «وكان الله سميعاً بصيراً» فالاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كونه تعالى سميعاً بصيرا، والثاني مثل كان زيد نائماً. (٥) اي التحول من صفة الى اخرى.

(٦) بمعنى ثبت قال الرضي: وقد تقدم ما يرشدك إلى أن الناقصة أيضاً تامة في المعنى، وفاعلها مصدر الخبر (الحال) مضافاً الى الاسم (اي فمعنى: كان زيد قائماً مثلاً: ثبت قيام زيد). (٧) هذا معناها اذا كانت تامة، ومعناها إذا كانت ناقصة كان بعد أن لم يكن فتفيد ثبوت مضمون (الحال) بعد أن لم يثبت، ومعنى يصير يكون بعد أن لم يكن.

(٨) فمعنى أصبح زيد أميراً، أن إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي، ومعنى يصبح قائماً أن قيامه مقترن بالصبح في الحال أو الاستقبال.

وتكون تامّة [١]، ومثلها ظل وبات، و (ليس) للنفي حالاً [٢] وما برح وما فتئ وما فتأ، وما أفتأ وما ونَى وما دام وما زال وما انفكّ؛ لدوام مضمون الحال مذ قبله، وما دام لتوقيت ما قبله بمدة اتّصاف الفعل بالحال، وكل شيء فعل؛ جاء بمعنى صار، يتقدم الأحوال على ما (*) في أوله «ما» النافية، لا المصدرية خلافاً للفراء بكل حروف النفي، فلا يجوز عنده قائماً لم يزل زيدٌ [٣].

ويليها معمول الأحوال نحو: كان طعامك زيد آكلاً [٤]. ولا يزاد

---

(١) كقولك أصبحنا والحمد لله وأمسينا والملك لله، أي وصلنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيها، ومثلها ما بعدهما. (٢) في الرضي: وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال، وقال الأندلسي: خبر ليس إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به، هذا قوله. وحكم «ما» كحكم «ليس» في كونها عند الإطلاق، لنفي الحال، وعند التقييد على ما قيدت به.

(*) في الأصل ما ليس في أوله، والظاهر حذف «ليس» والعبارة من قوله: وكل شيء الخ مضطربة، والمراد أن «ما زال» وأخواتها مما في أوله «ما» النافية يجوز تقدم أحوالها (أي أخبارها) عليها.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوزُ تقديم خبر «ما زال» عليها، وما كان في معناها من أخواتها، واليه ذهب أبو الحسن بن كيسان. وذهب البصريون الى أنه لا يجوز ذلك، واليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء من الكوفيين، (وعمم المنع في حروف النفي) وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر «ما دام» عليها (١/٩٩ من إنصاف الأنباري). (٤) واحتج الكوفيون بنحو قوله:

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطيـة عوّدا

وهو للفرزدق يهجو به قوم جرير، والمعنى: هؤلاء قوم شبيهون بالقنافذ، —

« كان » في الآخر خلافاً له [١]، ويزاد غير كان نحو : ما أصبح أبرده [٢]، وقد يأتي الحال جملة مصدّرة بالواو، وهو أكبر دليل على أن نصبه ليس بالتشبيه بالمفعول، كقول الشاعر :

ليس شيء إلاّ وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار

وقول الآخر :

ما كان من بشر إلاّ وميتته محتومة لكن الآجال تختلف

وقول الآخر :

وكانوا أناساً ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشزر !

وقول الآخر :

فظلوا ومنهم سابق دمعه له وآخر يثني دمعة العين بالمهل [٣]

--- يسرون ليلاً وراء البيوت للخيانة والفجور، مشية الشيخ الضعيف (وهي الهدَجان) لئلا يشعر بهم أحد وقد اكتسبوا هذه الصفة الذميمة من عطية أبي جرير ، لأنه علّمهم ذلك وعوّدهم إياه . والشاهد تقديم «إياهم» — وهو معمول الخبر ، وليس بظرف ولا جار ومجرور ، فان كان المعمول ظرفاً أو جارّاً ومجروراً جاز ايلاؤه (كان) عند البصريين والكوفيين نحو : كان عندك زيد مقيما ، وكان فيك زيد راغباً . (١) أي للفراء وفي الرضي : وتقعان ـ أي كان الزائدة ، والدالة على الزمن دون الحدث ـ (والزمن وحده لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً) في الحشو كثيراً : وفي الأخير على رأي ، نحو قولك ، حضر الخطيب كان .

(٢) وحكى الأخفش زيادة أصبح وأمسى بعد ماء التعجب ككان في لفظين وهما : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها وفي الأشموني : وأجاز بعضهم زيادة سائر الأبواب إذا لم ينقص المعنى . (٣) في كل بيت من هذه الأبيات الأربعة جملة اسمية حالية مصدّرة بالواو كما لا يخفى .

وكثر حذف « كان » بعد إن الشرطية ، ولو مع الفاعل أو الحال ، ففي مثل : « إن خير فخير » وجوه بحسب التقدير ، تقول : إنْ خيراً فخير ، أي إن كان العمل خيراً ، فالجزاء خير ، وهو أحسن الوجوه ، وإن خيراً فخيراً ، أي فيجزى خيراً ، وان خير فخير ، أي ان كان في العمل خير فالجزاء خير ، وان خير فخيراً ، أي إن كان فيه خير فيجزى خيراً [١] . ويحذف وَحْدَهُ بعد أن المفتوحة الشرطية ويعوض عنه « ما » نحو :

أبا خراشة أمّا كنت ذا نفر ... فإنّ قومي لم تأكلهم الضبعُ

فأن شرطية ، لا مصدرية بقرينة الفاء [٢] . وقد يحذف « كان » مع فاعله نحو :

---

(١) فهذه أربعة وجوه حذف فيها « كان » العامل ، وإعرابها مع تقديره ظاهر .

(٢) قال في الألفية :

وبعد «أن» تعويض «ما» عنها ارتُكب ... كمثل أما أنت برًّا فاقترب

ذكر في هذا البيت أن « كان » تحذف بعد « أن » المصدرية ، ويعوض عنها « ما » ويبقى اسمها وخبرها نحو : « أمّا أنت برًّا فاقترب » والأصل « أن كنت برًّا فاقترب » فحذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء ، فصار « أنْ أنت برًّا » ثم أتي « بما » عوضاً عن « كان » فصار « أنْ ما أنت برًّا » [ثم أدغمت النون في الميم ، فصار « أما أنت برًّا »] ومثلة قول الشاعر :

أبا خراشة أما انت ذا نفر ... فان قومي لم تأكلهم الضبع

فأن : مصدرية ، وما زائدة عوضاً عن « كان » وأنت : اسم « كان » المحذوفة ، وذا نفر : خبرها ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ، لكون « ما » عوضاً عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض ، وأجاز ذلك المبرّد فيقول : « وأما كنت منطلقاً انطلقت » (ابن عقيل) .

قالت بنات العم يا سلمى وانن كان فقيراً معدماً قالت وإنن [١]

الحروف . حروف الاضافة [٢] : « مِن » [٣] للابتداء في الزمان والمكان كقوله تعالى « مِن أول يوم » [٤] والتبيين [٥] والتبعيض [٦] والتبديل [٧]،

(١) نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج « سلمى » اسم امرأة « معدماً » هو الذي لا يجد شيئاً، والمعنى ظاهر، وقوله : وانن : الواو عاطفة على محذوف، تقديره : إن كان غنياً واجداً، وان كان فقيراً معدماً ترضين به، قالت : وإنن، (تريد : إني أتزوجه وان كان فقيراً معدماً) وزيدت النون في الوقف، كما زيدت نون « ضيفن » في الوصل والوقف . ويسمى « التنوين الغالي » والغلو الزيادة، وهو زيادة على الوزن . والشاهد في قوله : وانن في آخر البيت، فقد حذف الفعل والفاعل بعد أداة إن الشرطية، وحذف الحال أيضاً .

(٢) إنما سماها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال الى الأسماء وتوصلها إليها . (٣) بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر، ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو : مِن عندك . (٤) في المغني : « مِن » تأتي على خمسة عشر وجهاً (وعدها) (احداها) ابتداء الغاية وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة اليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان نحو « من المسجد الحرام » « إنه من سليمان » قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه : وفي الزمان أيضاً بدليل « من أول يوم » وفي الحديث (وهو في الصحيح) « فمطرنا من الجمعة الى الجمعة » .

(٥) نحو « وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة » أي الذين آمنوا هم هؤلاء . (٦) نحو : « منهم مَن كلم الله » أي بعضهم .

(٧) نحو : « أرضيتم بالحياة الدنيا مِن الآخرة » أي بدلها .

وزائدة في الموجب وغيره [١] ، و « إلى » للانتهاء [٢] ، و « حتى » الانتهاء الى الآخر بتدريج [٣] ، ولا تدخل المكني [٤] ، و « في »

(١) ومن الموجب قولهم : « قد كان من مطر » أي قد كان مطر ، لأن « كان » هنا تامة ، و « مطر » فاعل ، ولا يشترط عندهم تقدم النفي ولا شبهه عليها ، وفي النفي نحو : ما جاء من أحد . (٢) في المغني : « إلى » حرف جر ، لها ثمانية معان (أحدها) انتهاء الغاية الزمانية ، نحو : « ثم أتموا الصيام إلى الليل » ، والمكانية نحو : « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » الخ .

(٣) نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، وفي التنزيل « سلام هي حتى مطلع الفجر » . (٤) أي الضمير وفي ابن عقيل : « وقد شذ جرها للضمير كقوله :

فلا والله لا يُلفى أناس فتى حتّاك يا ابن أبي زيادِ

والبيت من الشواهد التي لم يعيّن قائلها ، ومعناه أن الناس لا يجدون أو لا يلقَون (كما في الرواية الأخرى لا يلقَى بالقاف) فتى يرجّونه لنيل مطالبهم حتى يبلغوك ، فإذا ما بلغوك وجدوا فيك ما يرجّون ، والشاهد في قوله : « حتاك » حيث دخلت « حتى » الجارّة على الضمير ، وفي المغني : وتستعمل (أي حتى) على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفاً جارّاً بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل ، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور (احدها) أن لمخفوضها شرطين (أحدهما) عام وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيين والمبرد ، فأما قوله :

أتت حتاك تقصد كل فجّ ترجّى منك أنها لا تخيب

فضرورة ، واختلف في علة المنع الخ (١/١٠٣) قلت : وبمثل هذا الشاهد وما قبله تمسّك الكوفيون والمبرّد في دخول حتى الجارة على المكنّي (أي الضمير) وجرّه بها ، وهو عند البصريين ضرورة . وقد عرفت الآن ما في قول —

للمحلية [١] و « على » للاستعلاء [٢] ، و « عن » للمجاوزة [٣] ، وقد يكونان اسمين [٤] ، و« الباء » للإلصاق [٥] ، وتستعمل للسببية [٦] والمصاحبة [٧] ، والتعدية [٨] والمقابلة [٩] . و « اللام » للاختصاص [١٠] ، وللتعليل [١١] ،

— (المؤلف رحمه الله) ولا تدخل المكنيّ ، وأنّ هذا مذهب جمهرة علماء البصرة لا الكوفة والله أعلم . (١) (أي للظرفية) إما تحقيقاً نحو زيد في الدار أو تقديراً نحو : انظر في الكتاب وتفكر في العلم ، وإما مكانية نحو : « في أدنى الأرض » أو زمانية نحو : « في بضع سنين » وقد عدّ لها في أوضح ابن هشام ستة معان (٢/٥٥) . (٢) ويكون حقيقة ومجازاً نحو : « وعليها وعلى الفلك تحملون » ونحو : « فضّلنا بعضهم على بعض » وعدّ لها في المغني تسعة معان (١/١١٦) وفي الأشموني عشرة عند قوله (على للاستعلا) البيت .

(٣) نحو : سافرت عن البلد ورغبت عن كذا وعدّ لها في المغني وفي الأشموني عشرة معان ، وتجد شواهدها وشواهد سائر الحروف فيها وفي غيرهما من كتب النحو والشواهد ، ولا مجال لإيرادها هنا . (٤) وتكون « على » بمعنى فوق ، و « عن » بمعنى جانب ، وتراجع الشواهد عند قول الألفية :

واستُعمل اسماً وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما « مِن » دخلا

فقوله « واستُعمل اسماً » أي الكاف . وتراجع أيضاً في بحث « عن » و « على » من المغني .

(٥) وهو حقيقي كأمسكتُ بزيد ، ومجازيّ كمررت به . قيل وهو ـ أي الإلصاق ـ معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه . (٦) نحو : « فكلاً أخذنا بذنبه » . (٧) نحو : « اهبط بسلام منا وبركات » .

(٨) نحو : « ذهب الله بنورهم » أي أذهبه . (٩) وهي الداخلة على الأعواض نحو اشتريته بألف ، وكافأت إحسانه بضعف . (١٠) نحو : المنبر للخطيب ، وهذا الشعر « لحبيب » . (١١) نحو « وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس » .

وتكون زائدة (١) و « الكاف » للتشبيه (٢) ، وتكون اسماً (٣) ، ولا تدخل المكنيّ إلا نادراً كقوله :

وأمّ أوعال كها أو أقربا (٤)

---

(١) كقول الرمّاح (ـــ ١٤٠ هـ) بن ميّادة (اسم أمه) يمدح عبد الواحد ابن سليمان بن عبد الملك أمير المدينة :

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

يثرب : مدينة الرسول ، أجار : أنقذ وأغاث ، معاهد : مُحَالِفُ مسلم : مفعول أجار على زيادة اللام وهو الشاهد . والمعنى : إن سلطانك لقوي عادل يأمن فيه المسلم وغيره . وفي المغني : وللام الجارة اثنان وعشرون معنى . ونحن نجتزئ ببيان ما ذكره المصنف . (٢) نحو : زيد كالأسد . (٣) مثل قول العجاج : « يضحكن عن كالبرد المُنْهَمّ » في أبيات من الرجز المشطور . أنْهَمَّ البَرَد والشحم : ذاب . شبّه ثغر النساء بالبرَد الذائب في الجلاء واللطافة . والشاهد في قوله : « عن كالبرَد » فإنّ الكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل بدليل دخول حرف الجر الذي هو (عن) عليها ، وحرف الجر إنما يدخل على الاسم .

(٤) صدره : خَلّى الذّنابات شَمالاً كَثَبا . والبيت للعجّاج (ـ ٩٠ هـ) يصف حمار وحش وأُتُنَه ، وقد اراد ورود الماء معهن فرأى الصياد فهرب بهنّ . « الذنابات » جمع ذِنابة وهي آخر الوادي ينتهي اليه السيل كما قال الأندلسي شارح المفصّل ، وقيل هو اسم مكان بعينه ، « كثبا » قريباً « ام اوعال » هي هضبة في ديار بني تميم ، ويقال لها : ذات اوعال ، ويقال لكل هضبة فيها اوعال : أمُّ اوعال ، والأوعال : كِباش الجبل ، « كها » اي مثل الذنابات من البعد . والشاهد في قوله : « كها » حيث جُرّت الكافُ المكنيَّ المتصل .

وقوله :

ولا ترى بعلاً ولا حلائلا كه ولا كهنّ إلا حاظلا (١)

وكقوله :

واذا الحرب شمرت لم تكن كَي (٢)

وكقول الحسن رضي الله عنه : أنا كك وأنت كي (٣) .

---

(١) البيت لرؤبة بن العجّاج ايضاً وهو من شواهد الرضي (٢/٣١٩) وغيره ، وفي رواية الرضي : فلا ارى ... إلاّ حائلا ، وفسرها بالناقة اذا لم تحمل أول سنة وأمّا « حاظلا » فهو اسم فاعل من : حظل الرجل المرأة اذا منعها من التزوج ، والمراد بالبعل ، والحلائل هنا : الحمار الوحشي والأتُن التي تصحبه . المعنى : لا ترى من الأزواج والزوجات من يحبس نفسه على صاحبه ، ولا يتطلع إلى غيره كالحمار الوحشي وأتُنه ، إلا من منع أنثاه قهراً على التزوج بغيره . والشاهد في قوله : « كه » و « كهنّ » حيث دخل الكاف في العبارتين على المكنيّ ، وهو نادر ، وأكثر دخولها على الظاهر .

(٢) تمام البيت : « حين تدعو الكماة فيها نَزالِ » وهذا بيت أنشده الفرّاء ، وقال : « أنشدنيه بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من العرب » .

(٣) قال الفرّاء : وحكى عن الحسن البصري : « أنا كك وأنت كي . واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت اليه » . وحكى الكسائي عن بعض العرب أنه قيل له من تعدّون الصعلوك فيكم ؟ فقال : هو الغداة كأنا ، لكنه لما اضطر (يريد العجاج) أبدلها من حكمها حكم ما هي في معناه وهو « مثل » فجعلها تجر الضمير المتصل كما تجر الضمير المنفصل (أي كأنا) كما يجره « مثل » .

ومذ ومنذ للابتداء في الماضي (١) . كثر ورودهما اسمين مرفوعاً ما بعدهما باضمار كان (٢) ، والحالية في الحال (٣) ، والجر هنا أحسن (٤) ولا تدخلان المكنيّ (٥) . وحاشا للتنزيه (٦) ، وعدا وخلا للاستثناء مطلقا (٧) ،

(١) في الرضي ، قال بعض الكوفيين : أصل « منذ » مِن إذْ ، فركبا ، وضم الذال للساكنين ، فالمرفوع فاعل فعل مقدر ، فتقدير (ما رأيته) منذ يوم الجمعة : مِن إذ مَضَى يوم الجمعة ، إي من وقت مضيّ يوم الجمعة .

(٢) وفي المغني : وقال اكثر الكوفيين : ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها ، والأصل مذ كان يومان ؛ واختاره السهيلي وابن مالك .

(٣) أي والظرفية في الحاضر نحو ما رأيته مذ يومنا أي في يومنا .

(٤) قال ابن هشام في أوضحه : وبمعنى من وإلى معاً إن كان معدوداً نحو : مذ يومين ، أي من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها . وفي « الإنصاف » : ذهب الكوفيون إلى أن « مذ ومنذ » إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف ، وذهب ابو زكرياء يحيى بن زياد الفرّاء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف ، وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين ، ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين جارّين ، فيكون ما بعدهما مجروراً بها (قلت) وتجد التفصيل والتعليل فيه (ص ٢٣٣ — ٢٣٩) .

(٥) في (الألفية) : « بالظاهر اخصُص منذ مذ » البيت ، أي خُصا بالاسم الظاهر دون المكنيّ . (٦) في الرضي واذا استعمل « حاشا » في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أو فيه ، فلا يستثنى به إلاّ في هذا المعنى . (٧) أي : مما يزين أو يشين ، وليستا كحاشا المشعرة بالتنزيه دائماً ، وأنه لا يستثنى بها إلا عند إرادة تنزيه المستثنى عما يشين .

ويكونان فعلين (١) . وواو القسم تختص بالظاهر (٢) ، وتاؤه بالله (٣) والرحمن ، ورب العالمين ، وربِ الكعبة (٤) . وروي تحياتك . وهو غريب (٥) .

ويجب حذف فعلها (٦) ، ولا يكونان للطلب ، وباؤه أعم ، وجوابه في طلب وفي غيره إيجاب باللام ، (٧) أو به وَ إنْ في الاسمية ،

(١) ومن الألفية :

وحيث جرّا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان

أي إن جررت بـ « خلا ، وعدا » فهما حرفا جر ، وإن نصبت بهما فهما فعلان ، وهذا مما لا خلاف فيه (ابن عقيل) . (٢) في المغني : ولا تدخل إلا على مظهر ، ولا تتعلق إلا بمحذوف نحو : « والقرآن الحكيم » .

(٣) أي تختص بالله ، والرحمن الخ .

(٤) قال الزمخشري في « تالله لأكيدنّ أصنامكم » الباء أصل أحرف القسم ، والواو بدل منها ، والتاء بدل من الواو ، وفيها زيادة معنى التعجب ، أي إن المقسم عليه بها لا بدّ وأن يكون غريباً . وفي المغني : وتختص بالتعجب وباسم الله تعالى ، وربما قالوا : تربي ، وترب الكعبة ، وتالرحمن .

(٥) وغريب في الدين أيضاً لما روي عن النبي (ﷺ) « مَن كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله » أخرجه النسائي من حديث ابن عمر (رضي الله عنه) وفي الباب أحاديث كثيرة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى .

(٦) أي واو القسم والتاء .

(٧) الباء أصل أحرف القسم ، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها ، نحو : أقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو : بك لأفعلنَّ ، واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو : بالله هل قام زيد : أي أسألك بالله مستحلفاً . (من المغني) فالباء أعم من الواو والتاء في الجميع ، وربما قيل في قسم الطلب أيضاً : بالله لتفعلن ، فيكون خبراً بمعنى الأمر .

أو بأنّ وحدها [١] ، وباللام والنون أو باحدهما في المضارع [٢] ، ومع قد في الماضي [٣] ، أو نفي بما أو لا أو إن [٤] . وقد يحذف « لا » من الفعلية [٥] .

ويحذف حروف القسم نحو : الكعبة لأفعلنّ [٦] ، وحذف حرف الجر من أن وان قياسي نحو : والله انّ زيداً قائم ، وهي إذا منصوب عند الكسائي

---

(١) في الرضي : اعلم أن جواب القسم إما اسمية أو فعلية ، والاسمية إما مثبتة أو منفية ، فالمثبتة تصدّر بإن مشددة أو مخففة ، أو باللام ، وانما أجيب القسم بها لأنها مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم . ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل لزيد قائم جواب القسم أيضاً ، والقسم قبله مقدّر ، فعلى هذا ليس في الوجود عندهم (لام الابتداء) قالوا لأنك تقول : لطعامك زيد آكل ، فقد دخلت على غير المبتدأ ، اه ملخصاً (٢/٣١٤) .

(٢) نحو : لانصرَن ، ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون إلاّ في الضرورة ، والكوفيون أجازوه بلا ضرورة ، ويحكى عن ابي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون . هذا كله إن كان المضارع استقبالاً ، فان كان حالاً فالجمهور جوّزوا وقوعه جواباً للقسم خلافاً للمبرد ، وذلك لأنه متحقق الوجود فلا يحتاج إلى تأكيده بالقسم كما مرَّ في المضارع ، والأولى الجواز إذ ربّ موجود غير مشاهد يصح إنكاره ، أنشد الفرّاء :

لئن تكُ قد ضاقت علي بيوتكم ليعلم ربي أنَّ بيتي واسع

وتقول : والله ليصلي زيد ، فيجب الاكتفاء باللام ، ولا يأتي بالنون لأنها علامة الاستقبال كما مر في المضارع (اه ملخصاً من الرضي) .

(٣) نحو : « لَطعامك زيد قد أكل » .

(٤) نحو : لزيد ما هو قائم ، والله لازيد في الدار ولا عمرو ، وإن في الدار أحد .

(٥) نحو : « تالله تفتأ تذكر يوسف » . (٦) هذه غفلة عن أنه لايجوز الحلف بمخلوق وقد تقدم ، وفي « المغني » ويقال في القسَم : اللهِ لأفعلنّ .

والخليل ، مجرور عند الفرّاء وسيبويه (١) .

(يتبع) محمد بهجة البيطار

(١) وقال المغني في حذف الجارّ أيضاً : يكثر ويطرد مع أنّ وأنْ نحو : « يمنّون عليك أن أسلموا » أي بأن ، وذكر له شواهد كثيرة من الكتاب العزيز (١٥٦/٢) وفي الأشموني : (تنبيهان) الأول : إنما اطرد حذف حرف الجر مع أنّ وأنْ لطولها بالصلة . الثاني : اختلفوا في محلها بعد الحذف ، فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها جر تمسكاً بقوله :

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إليّ ولا دينٍ بها أنا طالبه

بجرّ « دَين » (والبيت لهمام بن غالب (الفرزدق) من قصيدة له ، والشاهد في قوله : « ولا دَينٍ » حيث عطف المجرور وهو « دَين » على المصدر المنسبك من أن المصدرية مع ما بعدها) . (ثم قال الأشموني) : وذهب سيبويه والفرّاء إلى أنها في موضع نصب ، وهو الأقيس (٢٧٢/٢) وقال في الانصاف : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم باضمار حرف الخفض من غير عوض ، واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بها ، قال الفراء : سمعناهم يقولون آللهِ لتفعلنّ فيقول المجيب : اللهِ لأفعلنّ ، بألف واحدة مقصورة في الثانية ، فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفاً (٢٣٩/٢) .

استدراك : سبق لي في بحث المجرورات أن قلت (ص ٤٨) ان المؤلف (رحمه الله) لم يذكر حروف الجر ومعانيها ، ولا ما يختص منها بالظاهر ، وما يجرّ الظاهر والمضمر ، ولا ما يجرّ ملفوظاً ومحذوفاً . والآن تبين لي أنّ هذا مني وهم ، سببه أني لم اسبر الرسالة كلها جملة واحدة ، وإنما قرأتها وعلقت عليها في فترات متقطعة ، ولما تم لي درسها وجدت في أواخرها بحث الحروف (حروف الإضافة) وهو هذا ، وفيه بعض ما أشرت اليه كما يظهر من الشرح ، فاقتضى التنبيه .

الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

— ٨ —

إنَّ وأخواتها : تنصب المبتدأ ، ذا فاعل كان (١) ، أو ذا خبر ، موافقاً كان أو مخالفاً ، نحو : إن زيداً قائم ، وكأن قائماً زيد ، وليت عندك عمرو (٢) .

---

(١) نحو : إنَّ قائماً زيدٌ أو الزيدان ، والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها ، من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي ، نحو قائم الزيدان ، كما يجيزون نحو : في الدار الزيدان بعمل الظرف بلا اعتماد ، فقائم وفي الدار كلاهما مبتدأ عند الكوفيين ، وزيد أو الزيدان فاعل أغنى عن الخبر ، فاذا دخلت (إنَّ) أو احدى أخواتها نصبت المبتدأ وبقي الفاعل على حكمه ، وقد قال المؤلف في تعريف « المبتدأ الموافق ذي الفاعل » (ص ٢٩ من هذه الرسالة بشرحها) : هو شبه فعل أسند الى فاعله الظاهر ، وكتبت : « المراد بشبه الفعل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل والمنسوب » .

(٢) ذكر المؤلف هنا ثلاثة أمثلة ، فالأول : (إن زيداً قائم) مثال انصب المبتدأ ذي الخبر الموافق « بانَّ » ، وهو ما كان عين المبتدأ في المعنى ، لأن معنى (قائم) ذات اتصفت بالقيام ، والمراد بها في هذا المثال ، (زيد) موصوفاً بالقيام ، والوصف في المعنى هو الموصوف ، وهذا معنى كون الخبر موافقاً . والثاني (كأنَّ قائماً زيدٌ) مثال لنصب المبتدأ الموافق ذي الفاعل (بكأنَّ) (وتقدم المراد بالموافق) وحكمه حكم الفعل مع فاعله الثالث (ليت عندك عمرو) —

« فإنّ » لتحقيق مضمون الجملة و « أنّ » لتأويلها بالمصدر [(١)] ، و « كأنّ » للتشبيه ، و « لكنّ » للاستدراك [(٢)] ، و « ليت » للتمني [(٣)] ، و « لعلّ » للترجي [(٤)] ، ويجرّ بها في عُقيل [(٥)] .

— مثال المحلّ المخالف ، وهو « عندك » المنصوب « بكأنّ » . ولا يخفى أنّ لفظ « عندك » ليس هو عمراً في معناه ولذا سموه (المخالف) ، ففي (عندك عمرو) المحل أو المبتدأ الذي هو (عند) منصوب وناصبه معنوي وهو المخالفة ، فصار بعد دخول (ليت) منصوباً بعامل لفظي . وقد ينصب « ليت » الجزءين عند الفراء نحو ليت زيداً قائماً ، لأنه بمعنى : (تمنيت) ومفعوله : مضمون الخبر ، مضافاً إلى الاسم ، نحو : تمنيت قيام زيد . (انظر ص ٤٥ من هذه الرسالة) .

(١) (إنّ) هي موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها ، و (أنّ) المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً الى اسمها ، فمعنى بلغني أن زيداً قائم ، بلغني قيام زيد . (٢) هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته ، أو إثبات ما يتوهم نفيه ، قال الأشموني : وليست مركبه على الأصح ، وقال الكوفيون : مركبة من « لا » و « إنْ » والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً . (٣) أي في الممكن والمستحيل نحو : ليت لي مالاً فأحسن ، وليت الشباب عائد . (٤) الترجي في المحبوب نحو : « لعلّ الله يحدث بعد ذلك أمرا » والإشفاق في المكروه ، نحو : (لعله أصابته حرفة الأدب !) وتكون عندهم للاستفهام نحو : « وما يدريك لعله يزكّى ؟ » .

(٥) نحو :

فقلت ادع أُخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب

وهو لكعب بن سعد الغنوي (نحو ٥١٠ هـ) من قصيدة يرثي فيها أبا المغوار ، واسمه هرم ، والشاهد في قوله : (لعلّ) حيث جرّ بها لفظ (أبي) والجرّ بها لغة (عُقيل) وهو أبو قبيلة .

كما أنَّ « متى » في هذيل حرف إضافة بمعنى « مِن »[1] . ولا يدخلان على الفعلية أبداً ، ولها الصدر[2] إلاّ أن المفتوحة ، لأن الجملة معهـا كالمفرد ، فتفتتح في محل المفرد ، كالفاعل ، والمفعول ، والمضاف اليه[3] ، والمفعول لغير

(١) كقول أبي ذؤيب الهذلي (توفي نحو ٢٧ هـ) يصف السحاب :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لججٍ خضر لهنَّ نئيج

ترفعت : تصعدت وارتفعت . لجج : جمع لجة ، وهي معظم الماء . نئيج : صوت عال . والضمير في « شربن » للسحب ، وقد ضمّنه معنى رَوِين فعدّاه بالباء ، أو هي بمعنى (مِن) . و (متى) : حرف جر ، ولجج مجرور بها على لغة هذيل ، وهو الشاهد ، وجملة (لهن نئيج) صفة للجج ، أو حال من النون في شربن على زعم العرب . والمعنى : قال شراح هذا البيت إنه جاء على عقيدة العرب من أن للسحب خراطيم تدنو من البحر في بعض الأماكن فتأخذ من مائه بصوت مزعج ، ثم تصعد في الجو ، فيعذب ذلك الماء ، وينتقل الى حيث يريد الله فينزل مطراً . ولا مانع من أن يكون ذلك كنايةً عن تصعد الماء بواسطة حرارة الشمس ، وتنقله من جهة الى أخرى بالهواء ، ثم نزوله على هيئة مطر ، وبذلك يتفق مع ما قرره علماء الطبيعة اهـ من منار السالك قلت : وهذا المعنى الأخير يتفق مع قول القائل :

كالبحر يمطره السحاب وما له فضل عليـه لأنه من مائه

(٢) كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فرتبته الصدر كحروف النفي ، وكحروف التنبيه ، والاستفهام ، والتشبيه ، والتحضيض ، والعرض ، وغير ذلك ، وانما لزم تصدير المغيّر الدال على قسم من أقسام الكلام ، ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم .

(٣) لمّا كانت « أنّ المفتوحة » ـ مع جزئيها في تأويل المفرد ، لكونهـا مصدرية ـ وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه نحو : بلغني أنَّك قائم ، أي قيامُك ، وعلمت أنك قائم أي علمت قيامكَ الخ .

قول وجوباً[١] . وجواب القسم بلا لام ، فيجوز كسرها ، والفتح أحسن[٢] ، وعن الطوال[٣] ايجاب الفتح . وتكسر في محلّ الجملة كالابتداء[٤] ، والصلة[٥] ، ومقول القول[٦] ، وما في خبره لام[٧] ، وما بعد واو الحال[٨] فان احتملها فوجهان نحو : مَن يأتني[٩] فاني أكرمه[١٠] . ولا تخفف

---

(١) إذا قُصد بالقول الاعتقاد الشامل للظن والعلم ، فإنها تفتح إذن كما تفتح بعد الظن والعلم ، وأما إذا قُصد بالقول الحكاية ، فانها تكسر لأنه ابتداء للكلام المحكيّ . (٢) في الرضي الذي لخصنا عنه ما تقدم ، وكذا كسرت في جواب القسَم ، لأنه جملة لا محالة نحو : بالله إنك قائم ، (قال) وقد تفتح إنّ في جواب القسم عند المبرّد والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام ، ولعلّ ذلك لتأويلهم لها بالمفرد ، أي أقسمت بالله على قيامك .

(٣) محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي من اهل الكوفة ، أحد أصحاب الكسائي ، حدث عن الأصمعي ، وقدم بغداد ، وسمع منه ابو عمرو الدوري المقري ، قال ثعلب : وكان حاذقاً بالقاء العربية ، مات سنة ٢٣٤ هـ . (بغية الوعاة ص ٣٠) من الطبعة الأولى .

(٤) نحو : «إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً» .

(٥) في التنزيل : «وآتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتحه لتنوء بالعصبة» (أي تثقلها) . (٦) نحو : «قال : إني عبد الله» .

(٧) نحو : «إن ربهم بهم يومئذ لخبير» . (٨) نحو : «كما أخرجك ربّك من بيتك بالحق ، وإنّ فريقاً من المؤمنين لكارهون» .

(٩) في الأصل تأتيني ، وهو سهو .

(١٠) فالكسر على جعل «إنّ» ومعموليها جملة أجيب بها الشرط فكأنه قال : مَن يأتني فهو مكرم ، والفتح على جعل «أنّ» وصلتها مصدراً مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : من يأتني فاكرامه موجود ، ومما جاء بالوجهين قوله —

المكسورة [١] ، وقد تخفف المفتوحة ، فتُلغى ، فتدخل الاسمية والفعلية [٢] . وأكثر دخولها على الفعلية بالسين أو سوف ، أو قد ، أو لا ، أو إنْ ، أولن ، أولم [٣] .

تعالى « كتب ربكم على نفسه الرحمةَ أنه من عَمِل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح ، فأنه غفور رحيم » قرئ (فأنه غفور رحيم) بالفتح والكسر ، فالكسر على جعلها جملة جواباً لمَن ، والفتح على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف والتقدير : (فالغفران جزاؤه) .

(١) في الرضي : ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخففة . وفي المغني : فان دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين وتعقبه الأمير فقال : وظاهره أنْ خلافهم في الإعمال مع الموافقة على المخففة ، مع أنهم يجعلونها نافية ، ولام الفرق بمعنى « إلاّ » وفي منار السالك : نقل عن الكوفيين أنهم لا يجيزون تخفيف (إنّ) المكسورة ، ويؤلون ما ورد من ذلك على أنَّ (إنْ) نافية ، واللام إيجابية بمعنى (إلاّ) . (٢) كتب الأستاذ الغلاييني رحمه الله : إذا خففت (أنّ) المفتوحة ، فمذهب سيبويه والكوفيين أنها مهملة لا تعمل شيئاً ، لا في ظاهر ولا مضمر ، وتدخل حينئذ على الجمل الاسمية والفعلية ، وهذا ما يظهر أنه الحق ، وهو مذهب لا تكلف فيه ، والجمهور يرون أنها عاملة كالمشدّدة ، غير أنّ اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً ، ولا يجوز إظهاره إلاّ في الضرورة ، وفي قولهم ما فيه من التكلّف اه باختصار قليل (ج ٢/٣٢٧) من جامع الدروس العربية .

(٣) إذا وقع خبر (أن) المخففة جملة اسمية لم يحتج الى فاصل ، فتقول : « علمت أنْ زيد قائم » وإنْ وقع خبرها جملة فعلية ، فان كان الفعل غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو : « وأن ليس للإنسان إلاّ ما سعى » « وأن يكون عسى قد اقترب أجلهم » وإن كان متصرفاً دعاء لم يفصل أيضاً ، —

ويحسُن دخولها بلا هاء أيضاً كقراءة ابن محيصن «لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة» [١]
وقول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا [٢]

— نحو : «والخامسة (أنْ غَضِبَ الله عليها) في قراءة من قرأ بصيغة الماضي ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً ، وقالت فرقة منهم ابن مالك : يجوز الفصل وتركه ، والأحسن الفصل ، قال في الألفيـة :

وإن يكن فعل ولم يكن دعا ولم يكـن تصريفه ممتنعـا
فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو تنفيس، أو لـو ، وقليل ذكر(لو)

ونحن الآن نتبع ترتيب «الموفي» في ذكر الشواهد على ما ذكر من الحروف الفاصلة نحو : «علم أن سيكونُ منكم مرضَى» .

واعلم فعلم المرء ينفعـه أنْ سوف يأتي كلُّ ما قُدِرا

«ونعلمَ أنْ قد صَدَقتنا» «أفلا يرون أنْ لا يَرْجِعُ إليهم قولاً» «أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه» «أيحسب أن لم يره أحد» ولم أر مثالاً للفصل بان وانما رأيت بمَن . قال الرضي : أو بأداة الشرط نحو : (علمت أنْ مَن يضربك أضربه) أو بِرُبَّ نحو : (علمت أنْ رُبَّ خصم لي) على مذهب الكوفيين اهـ .

(١) برفع «يتمّ» . (٢) (ويح) كلمة ترحّم ، وقبل البيت :

يا صاحبيَّ فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشَدَا
أن تحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمةً عندي بها ويدا

وهذه الأبيات لا يعرف لها قائل . في المغني : وزعم الكوفيون أنَّ (أنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة ، شذَّ اتصالها بالفعل ، وقوله هذا ، بناء على أن الفصل واجب ، والذي في الخلاصة أنه أحسن «فقط» (وفي الأمير) وقال مؤلفنا هنا : وأكثر دخولها على الفعلية بالسين الخ أي ومن الأقل ، دخولها —

ويجوز رفع المعطوف على منصوبها نحو : إن زيداً وعمرو قائمان ، خلافاً للفرّاء فيما ظهر إعرابه ، دون ما خفي ، كقولنا : إن هذا وزيد قائمان [1] .

وقلّ إعمال « كأنْ » مخففة كقوله :

ويوماً توافينــا بوجه مقسَّمٍ كأن ظبية تعطو إلى وارق السَّلَمْ [2]

— على الفعلية من دون فصل ، ومنه قوله :

علموا أن يؤمّلون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سُؤْل

والمعنى : علموا أن الناس يرجون معروفهم ، فلم يخيبوا رجاءهم ، ولم يحوجوهم الى السؤال بل تكرموا عليهم قبل أن يسألوهم شيئاً بأعظم مسئول . والشاهد في قوله : (علموا أن يؤملون) حيث استعمل فيه (أنْ) المخففة من الثقيلة ، ولم يفصل بين (أنْ) وجملة الخبر بفاصل من الفواصل المعروفة ، وهي ملغاة بالتخفيف لا عمل لها عند الكوفيين كما علمت .

(١) ذهب الفرّاء إلى أنه لا يجوز رفع المعطوف على منصوبها قبل تمام الخبر إلاّ فيما لم يظهر فيه عمل (إنَّ) بأن يكون مبنياً كمثال المؤلف ، أو مقصوراً نحو : إن الفتى وسعيد متعلمان ، ومثل ذلك لو خفي إعراب المعطوف نحو : إن محمداً ويحيى مسافران ، وانظر ما كتبناه في رفع تابع منصوب إنَّ وأخواتها (ص ٤٥ و ٤٦) من هذه الرسالة .

(٢) هو لكعب بن أرقم اليشكري يذكر امرأته ويمدحها . توافينا — تأتينا . مقسَّم — مُحَسَّن ، يقال : رجل قسيم الوجه ، أي جميله . تعطو — تتطاول إلى الشجر لتنال منه . وارق — مورق . السَّلَم — شجر ذو شوك ، واحدته سلمة .

والمعنى ان هذه المحبوبة تأتي الينا في بعض الأحايين بوجه نضر كأنها في قدها واعتدالها وخفتها ظبية تتناول الشجر المخصوص . قال في الأوضح : يروى (أي البيت) بالرفع على حذف الاسم أي كأنها (ظبية) وبالنصب على حذف الخبر ، أي كأنَّ ظبية هذه المرأة ، وبالجر على أن الأصل كظبية ، وزيد « أنْ » بينهما .

وقوله : وصدر مشرق النحر كأنْ ثدييه حُقانِ[١]

وقد رويا بالرفع ، وهو الأشهر[٢] .

حروف العطف[٣] : الواو للجمع بلا ترتيب[٤]، وقال بعضهم ترتب، وهو منقول عن الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وعن الشيخين أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي ، وأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء . وقيل إن النحاة اتفقوا على أنها لا ترتب[٥] .

(١) البيت لم ينسب الى قائل معيّن ، وهو أحد الأبيات الخمسين التي لم يعرف قائلها كما قال البغدادي في خزانته . النحر ـ أعلى الصدر أو موضع القلادة . حقان تثنية حقة بعد حذف التاء ، وهي الوعاء المعروف . والمعنى أن هذا الصدر مضيء عنقه ، كأن الثديين فيه حقان (من العاج) في الاستدارة والاكتناز وثدييه اسم (كأنْ) وحقان خبر .

(٢) أشرنا في البيت الأول الى وجوه الإعراب الثلاثة ، وعلى رواية الرفع في البيت الثاني ، يكون اسم (كأنّ) ضمير الشأن ، وثدياه مبتدأ وحقان خبر ، والجملة خبر كأنّ . وهذه الرواية أشهر كما قال المصنف .

(٣) أي عطف النَّسَق ، من نسقت الكلام ؛ إذا عطفت بعضه على بعض ، فالمعنى العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض ، بتوسط أحد الأحرف الآتي ذكرها . (٤) أي الاجتماع في الحكم بلا تقييد بمعية أو زمان أو مكان ، لا دليل في الواو على شيء منها . (٥) هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه ـ وبه قال بعض الفقهاء ـ انها للترتيب . دليل الجمهور ، استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو : المال بين زيد وعمرو ، وتخاصم زيد وعمرو ، وفي التنزيل : « واسجدي واركعي » (انظر الرضي ٢/٣٣٨) .

والفاء للتعقيب[١]وثم للتراخي[٢]وأو وأم لواحد منهم[٣] . وتجيء أو للإضراب[٤]،

---

(١) هو أن يكون المعطوف بها متصلاً بلا مهلة، والتعقيب في كل شيء بحسبه نحو: «أماته فأقبره» ونحو: «فوكزه موسى فقضى عليه» .

(٢) نحو: «أماته فأقبره ثم إذا شاء أنشره» .

(٣) أي لامتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير كقوله: تزوج هنداً أو أختها . وبعد الخبر للشك نحو: «لبثنا يوماً أو بعض يوم» أو للإبهام نحو: «وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين» والمعنى أن احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين، وأخرج الكلام في صورة الاحتمال - مع أنَّ مَن وحَّد الله وعبده فهو على هدى، وأنَّ مَن عبد غيره فهو في ضلال مبين - توطيناً لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يُلقى إليه . (منار السالك) . (٤) في الأوضح: وللإضراب عند الكوفيين وأبي علي، حكى الفراء: اذهب الى زيد، أو دع ذلك فلا تبرح اليوم (فأو للإضراب بمعنى بل) . وبمعنى (الواو) عند الكوفيين، وذلك عند أمن اللبس كقوله:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع

وهو لحُميد بن ثور (في كتاب الوافي بالوفيات للصفدي أنه مات في حدود السبعين للهجرة، وفي معجم الأدباء لياقوت: مات حميد بن ثور في خلافة عثمان رضي الله عنه ج ١١ ص ١٣) أو سافع: آخذ بناصية فرسه . و (أو) هنا بمعنى الواو، لأن البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو - وهو الشاهد . والمعنى أن هؤلاء القوم أولو شجاعة ونجدة، اذا سمعوا صوت المستغيث أسرعوا لإجابته، فبعضهم يلجم الأمهار، والآخر يأخذ بنواصيها (المنار) .

ومثلها الواو مع إمّا [١] ، و (بل) لإيجاب النفي ، فلا يعطف بها على التثبيت [٢] . و (لكن) للاستدراك [٣] . و (أم) المتصلة لا تفارق الهمزة

---

(١) عبارة الكافية : وأو وإما وأم لأحد الأمرين مبهماً ، وأم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها أحدُ المستويين ، والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين ، ومن ثم لم يجز : أرأيت زيداً أم عمراً ، ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم أو لا . والمنقطعة كـ « بل » الخ .

وفي الشرح : اعلم أن الاحرف الثلاثة لأحد الأمرين أو أحد الأمور ، وأو وإما العاطفتان في المعنى سواء ، إلا في شيء واحد ، وهو أن (أو) يجيء بمعنى إلى أو إلاّ ، وتجيء (أو) للإضراب بمعنى (بل) .

وفي الأوضح وشرحه : وزعم أكثر النحويين أن (إمّا) الثانية في الطلب والخبر – نحو : تزوج إمّا هنداً وإمّا أختها ، وجاءني إمّا زيد وإمّا عمرو – بمنزلة (أو) في العطف والمعنى ، فتكون بعد الطلب للتخيير والإباحة ، وبعد الخبر للشك والإبهام ، وللتفصيل نحو : « إمّا شاكراً وإمّا كفوراً » والواو زائدة لازمة . (٢) قال المغني : ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ، قال هشام : محال : ضربت زيداً ، بل إياك اهـ ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته . وفي ابن عقيل : يعطف ببل في النفي والنهي فتكون كلكن في أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو : (ما قام زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيداً بل عمراً) .

(٣) وفي ابن عقيل عند قول الناظم : « وأولِ (لكن) نفياً أو نهياً » البيت أي : إنما يعطف (بلكن) بعد النفي ، نحو : (ما ضربت زيداً لكن عمراً) وبعد النهي نحو : (لا تضرب زيداً لكن عمراً) وفي الرضي : أجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضاً نحو : جاءني زيد لكن عمرو ، حملاً على (بل) .

الاستفهامية [١] ، والمنقطعة للإضراب مع الشك في الثاني [٢] ، و(إما) يجب تكرارها خلافاً للفرّاء [٣] . وقد يجيء (أو) بمعنى الواو كقوله [٤] :

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

ومن العواطف : (أي) للتفسير [٥] و(إلاّ) المثبتة [٦] .

---

(١) تقدم قول الكافية (وأم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام) الخ وفي المغني : أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين لأنها سؤال عنه ، فاذا قيل : أزيد عندك أم عمرو ، قيل في الجواب زيد أو قيل عمرو ، ولا يقال (لا) ولا نعم .

(٢) قال الفرّاء يقولون : هل لك قِبَلَنا حق أم أنت رجل ظالم ؟ يريدون بل أنت . ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً ، وان الكوفيين خالفوهم في ذلك قال ابن هشام في المغني : والذي يظهر لي قولهم ، إذ المعنى في « أم جعلوا لله شركاء » ليس على الاستفهام (١ / ٤٠) .

(٣) في المغني : « إمّا » يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك أو غيره ، ولذلك وجب تكرارها في غير ندور .. وقد يستغنى عن (إمّا) الثانية بذكر ما يغني عنها نحو : إمّا أن تتكلم بخير وإلاّ فاسكت . ... وقد يستغنى عن الأولى لفظاً ، وبعد أن أورد شاهدين لذلك (قال) : والفرّاء يقيسه فيجيز : زيد يقوم وإمّا يقعد ، كما يجوز أو يقعد .

(٤) أي جرير ، يمدح معاوية بن هشام بن عبد الملك ، وقبله :

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحص عِدَّتهم إلاّ بعَدّاد

والعيال جمع عيّل بوزن سيد ، وهو من عاله يعوله : إذا قام بمصالحه ، وبرمت : تعبت وزناً ومعنى . وقد أورده في المغني شاهداً للكوفيين على أن (أو) تأتي للإضراب ، (١/٥٨) . (٥) تقول : عندي عسجد أي ذهب ، وغضنفر أي أسد .

(٦) وهي عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن ذاك منفيّ بعد إيجاب ، وهذا موجب بعد نفي .

حروف الشرط : إنْ للمستقبل غالباً ، وإن دخلت على الماضي[١] .
وقد تفتح همزتها[٢] ولو للماضي[٣]

(١) يعني سواء دخلت على المضارع أو الماضي ، وكذا (لو) للمضي على أيهما دخلت قال تعالى : «لو يطيعكم في كثير من الأمر» هذا وضعها كما مرّ في الظروف المبنية (٢/٣٦٢ الرضي) . وقد تستعمل (إن) الشرطية في الماضي على أحد ثلاثة أوجه : إمّا على أن يجوّز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه ، كقوله تعالى : «إنْ كان قميصه قُدّ من قُبُلٍ فصدقت» وإمّا على القطع بعدمه فيه ، وذلك المعنى الموضوع له (لو) كقوله تعالى : «إن كنت قلتُهُ فقد علمتَه» وإما على القطع بوجوده نحو : زيد وان كان فقيراً لكنه كريم ، وأنت وإن غضبت حليم ، واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها انظر الرضي (٢/١٠٣) . (٢) في المغني : (تنبيه) وقد ذكر (لأنْ) معان أربعة أخر ، (أحدها) الشرطية كإنْ المكسورة ، واليه ذهب الكوفيون وفي الرضي : والكوفيون جوزوا جزمه بأن المفتوحة الشرطية .

(٣) ذكر المغني لها أوجهاً خمسة (أحدها) : لو المستعملة في نحو : لو جاءني لأكرمته ، وهذه تفيد ثلاثة أمور أحدها الشرطية ، أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها . (والثاني) : تقييد الشرطية بالزمن الماضي (قال) : وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت (إنْ) فانْ تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ، ولهذا قالوا الشرط (بإنْ) سابق على الشرط (بلو) وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي ، عكس ما يتوهم المبتدئون ، ألا ترى أنك تقول : إنْ جئتني غداً اكرمتك ، فاذا انقضى الغد ولم يجيء قلت : لو جئتني أمس أكرمتك . (الثالث) : الامتناع ، وقد اختلف النحاة في افادتها له ، وكيفية افادتها إياه على ثلاثة أقوال الخ (١/٦٨٩) .

وكثر اللام في جوابها (١) . وتدخلان على الفعلية والاسمية (٢) . و «أما» لتفصيل ما أجمل في الذكر أو الذهن (٣) .

حروف الاستفهام : الهمزة وهل ، ولها الصدر (٤) . والهمزة تكون للإنكار (٥) . ويجوز حذفها كقوله «شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر (٦)»

---

(١) نحو: «لو نشاء لجعلناه حطاما» ومن تجرده منها : «لو نشاء جعلناه أجاجا» .

(٢) أمّا دخولها على الجملة الفعلية فقد رأيت أمثلته هنا ، وأما دخولها على الاسمية فقد تقدم بحثه في آخر الكلام على (الجوازم) عند قول المؤلف : ويجوز أن يكون الشرط جملة اسمية نحو : «إن امرؤ هلك» . (ص ١٣٢) .

(٣) نحو قولك : هؤلاء فضلاء : أما زيد فعالم ، وأما عمرو فأديب ، وأما بشر فطبيب . (٤) وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية نحو : (أخالد شجاع أم سعيد) ؟ ونحو : أتعلّم خليل ؟ وهل عليٌّ مجتهد ؟ وهل قرأت النحو ؟ (٥) نحو : «أتعبدون ما تنحتون» «أغير الله تدعون» ؟

(٦) أوله : «لعمري ما أدري وإن كنت داريا» والهمزة مقدّرة قبل (أم) المتصلة ، والأصل : أشعيث بالهمز في أوله ، والتنوين في آخره ، فحذفهما للضرورة ، والمعنى : ما أدري أي النسبين هو الصحيح . وقوله : شعيث ، مصغر ، ومنقر (بوزن درهم) من تميم ، ينتسب له شعيث . وأما سهم ، فمن قيس . أراد الشاعر هجوهم بأنهم أدعياء في نسبهم اختلاط . والبيت للأسود بن يعفر (مات نحو سنة ٢٢ قبل هـ) . ومثله قول المتنبي :

أحيا ـ وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفي وما عدلا

أحيا فعل مضارع ، والأصل أأحيا ، فحذفت همزة الاستفهام ، والواو للحال ، والمعنى : التعجب من حياته يقول : كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري ؟ وذكر المغني له شواهد أخرى (٢ / ٣٦١) .

ويحسن دخولها على الاسم مع وجود الفعل ، بخلاف هل في الكل [١] .

حروف الايجاب : (بَلَى) لإيجاب النفي [٢] ، و (نعم) للتقرير [٣] ، و (إي) كنعم ، ويخص القسم المحذوف فعله [٤] ، وأجل [٥] ،

(١) لا شك أن الهمزة أعم تصرفاً ، أي إنها تستعمل فيما لم تستعمل فيه (هل) ، ويراجع بحثهما في الرضي ، وقال النحاة ان (هل) أصلها (قد) وهي من لوازم الأفعال ، فان رأت فعلاً في حيّزها مالت إليه ودخلت عليه ، كما قال الشاعر الغزل :

مليحة عشقت ظبياً حوى حورا فمذ رأته سعت فوراً لخدمته
كـ(هل) إذا مارأت فعلاً بحيّزها حنت إليه ولا ترضى بفرقته !

(٢) أي إنّ (بلى) تنقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجرّداً ، نحو : بلى في جواب من قال : ما قام زيد . أي بلى قد قام ، أو كان ذلك النفي مقروناً باستفهام ، فهي إذنْ انقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى : «ألست بربكم قالوا بلى» أي بلى أنت ربنا . قال في المغني : واعلم أنّ تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارة جماعة ، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي .

(٣) أي مقررة لما سبقها ، أي مثبتة ، سواء كان موجباً نحو (نعم) في جواب من قال : قام زيد ، أي نعم قام . أو منفياً نحو : نعم في جواب مَن قال ما قام زيد أي نعم ما قام .

(٤) نحو : «إي وربي إنه لحق» وفعل القسم محذوف .

(٥) جواب مثل نعم ، فيكون تصديقاً للمخبر ، واعلاماً للمستخبر ، ووعداً للطالب ، نحو : حضر الأستاذ . وهل حضر الأستاذ ؟ ونحو : «اجتهدْ في دروسك» فتقول : أجل في ذلك كله كما تقول : نعم .

وجير [١] ، وإنّ [٢] .

حروف النفي : لم ولمّا ، لقلب المضارع ماضياً [٣] ؛ ولا ، للماضي المتكرر [٤] ، والمستقبل [٥] ، وورد للحال [٦] ، وان ، للاستقبال بلا تأبيد

(١) في الرضي : ويقوم مقام الجملة القسميّة أيضاً بعض حروف التصديق ، وهو (جير) بمعنى : نعم ، والجامع أن التصديق ، توكيد وتوثيق ، كالقسَم ، تقول : جير لأفعلن كأنك قلت : نعم والله لأفعلنّ ، وهي مبنية على الكسر ، وقد يفتح ككيف .

(٢) نحو قوله :

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنّه

وهي حرف جواب بمعنى : نعم ، والبيت لعبد الله بن قيس الرقيّات ، مدح عبد الملك بن مروان ، ومصعب بن الزبير ، ولقب بالرقيات لأنه تغزل بنسوة اسم كلهن (رقية) وقبله :

بكر العواذل في الصّبو ح يلمنني وألومهنهْ

وبكر بالتخفيف : خاص بأول النهار . والهاء هاء السكت .

(٣) أي قلب معنى الفعل المضارع للمضيّ ، ويجوز انقطاع نفي منفي « لم » ، ومن ثَمّ جاز : لم يكن ثم كان ، وامتنع في (لمّا) وقد تقدم هذا في مبحث الجوازم (ص ١١٨) من هذه الرسالة .

(٤) نحو : « فلا صَدَّق ولا صلّى » .

(٥) في المغني : وان كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارها ، نحو : « لا يحب الله الجهر بالسوء » . (٦) ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم ، بالاتفاق ، مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال . اه

ولا تأكيد[١] . وما وإن ، للحال ، والماضي القريب منها[٢] .

حروف الاستثناء : إلاّ ، واللام ، بعد (إنْ) النافية ، كقوله :

شلت يمينك إنْ قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد[٣]

ونصب « كُلاًّ » في قراءة « وإنْ كُلاًّ لمّا لَيُوفِيَنَّهم » بتقدير : (أرى)[٤] .

(يتبع) محمد بهجة البيطار

---

(١) تقدم مثل هذا للمؤلف في نواصب الفعل المضارع . (ص ١١٤)

(٢) نحو : « وما تنفقون إلاّ ابتغاء وجه الله » » وإنْ أدري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين » « إن أردنا إلاّ الحسنى » .

(٣) قائلة هذا القول هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل صحابية مبايعة مهاجرة ، أخت سعيد أحد العشرة . تخاطب به عمرو بن جرموز قاتل الزبير ابن العوّام ، في وقعة الجَمَل (أو قبلها) . شلت : يبست وجمدت والقصد : الدعاء على القاتل . حلت : وجبت . والمعنى : أشل الله يدك أيها القاتل ، لأنك قتلت مسلماً ، ووجبت عليك عقوبة متعمد القتل : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً . . . الآية) .

وفي منار المسالك : نقل عن الكوفيين أنهم لا يجيزون تخفيف (إنّ) المكسورة ، ويؤولون ما ورد من ذلك على أنّ (إنْ) نافية ، واللام إيجابية بمعنى (إلاّ) .

(٤) الكوفيون يجعلون (إنْ) نافية ، ويقدرون فعلا ، أي : وما أرى كُلاًّ إلاّ ليوفينّهم ، و (ما) صلة ، أو نكرة بمعنى حقا .

الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

— ٩ —

حروف النداء : « يا » أعمُّ (١) . و (أي ، والهمزة) للقريب . وأيا وهيا وآي وآآي للبعيد (٢) .

حروف التنبيه : ألا ، وأما ، لها الصدر (٣) ، و (ها) تدخل على

---

(١) فإنها تدخل على كل نداء ، وتتعين في نداء اسم الله تعالى ، وفي باب الاستغاثة نحو : ياللهِ للمسلمين ! وينادى بها القريب والبعيد .

(٢) في الرضي : وقد جاء : «ا (بهمزة بعدها ألف) و «اي (بهمزة بعدها الف ، بعدها ياء ساكنة) وقال : (وأيا وهيا ، وآ ، وآي ، ووا) في البعيد . قلت : وقد تقدم حكم المنادَى والمستغاث والمندوب في بحث « النداء والمنادَى » (٦٤ — ٧٠) من هذه الرسالة .

(٣) في الرضي : اعلم أنّ (ألا وأما) حرفا استفتاح ، يبتدأ بها الكلام ، وفائدتها المعنوية توكيد مضمون الجملة ، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار ، وحرف النفي ، والإنكار نفي ، ونفي النفي إثبات ، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق ، فصارا بمعنى (إنَّ) إلاّ أنهما غير عاملين ، تدخلان على الجملة خبرية كانت أوطلبية ... وتختصان بالجملة بخلاف (ها) وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به ، وقد نسب التنبيه اليهما (٢/٣٥٣) قلت : وتجد الشواهد عليهما في حرفهما من مغني اللبيب .

المفرد أيضاً [١] .

حروف التحضيض [٢]: هلاّ ، وألا ، ولوما ، ولولا ، لها الصدر ، فهي في المستقبل للحض ، وفي الماضي للوم [٣] .

---

(١) وأما (ها) فتدخل — على اسم الإشارة ، وعلى ضمير الرفع المخبر عنه باسم اشارة نحو « ها أنتم أولاء » وعلى النعت أي في النداء نحو : يا أيها الرجل ، وعلى اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف ، يقال : ها الله بقطع الهمزة ووصلها ، وكلاهما مع إثبات ألفها وحذفها (انظر المغني) واعلم انه ليس المراد بقولك : (ها أنا ذا أفعل) أن تعرف المخاطب نفسك ، وأن تعلم أنك لست غيرك ، لأن هذا محال ، بل المعنى فيه استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة ، قال تعالى : « ها أنتم أولاء تحبونهم » فالجملة بعد اسم الإشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ، ولا محل لها إذ هي مستأنفة (عن الرضي ملخصاً) . (٢) إن معناها إذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ، ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له ، فهي في المضارع بمعنى الأمر ، ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات ، إلاّ أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل ، فكأنه من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات .

(٣) ذكر في الأوضح من هذه الحروف لولا ولوما نحو « لولا نُزّل علينا الملائكة » « لو ما تأتينا بالملائكة » قال : ويساويهما في التحضيض والاختصاص بالأفعال هلاّ ، وألاّ (بالتشديد) وألا (بالتخفيف) قال الناظم :

وبهما التحضيض مِزْ وهلاّ ألاّ ، ألا ، وأَوْلِيَنْها الفعلا

حروف المصدر : « ما » للفعلية [1] و « أنْ » [1] و « لو » [2] ،
وقد يرد أنْ بمعنى « إذ » كقوله جل جلاله : « عَبَس وتولَّى أنْ جاءه الأعمى [4] » . و « أنَّ » للاسمية ، إلاّ أنْ مخففتها تدخل على الفعلية أيضاً [5] .
ولا يرد (أن) للتفسير [6] .

---

(١) « ما » المصدرية نوعان ، زمانية وغيرها ، فغير الزمانية نحو « وضاقت عليهم الأرض بما رحبت » أي برحبها ، وزمانية نحو : « وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً » أي مدة دوامي حياً . وتوصل بالفعل المتصرف ، إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل مع الحرف به .

(٢) أَنْ هذه موصول حرفيّ وتوصل بالفعل المتصرف ، مضارعاً كان نحو « وأن تعفو أقرب للتقوى » او ماضياً نحو : « لولا أنْ مَنَّ الله علينا » .

(٣) تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة (أنْ) إلاّ أنها لا تنصب ، واكثر وقوع هذه بعد ودّ أو يود نحو « وَدُّوا لو تُدهنُ » « يودُّ أحدهم لو يُعَمَّر » ومن وقوعها بدونها قول الأعشى :

وربما فات قوماً جل أمرهم من التأني وكان الحزم لو عَجِلوا

(٤) أي كما تجيء عندهم إنْ الشرطية بمعنى « إذ » أيضاً كقوله تعالى « وإن كنتم في ريب » وقوله « إن كنتم مؤمنين » .

(٥) وقد تقدم شرح هذا عند قول المؤلف : وقد تخفف المفتوحة ، فتلغى ، فتدخل الاسمية والفعلية (ص ١٤٨) . (٦) أن للتفسير : هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو : « فأوحينا إليه أن اصنع الفلك » وفي المغني : وزعم الكوفيون أنّ (أنْ) هـذه ، هي المخففة من الثقيلة ، شذّ اتصالها بالفعل .

حرفا الاستقبال : السين [١] وسوف [٢] .

حرف التعريف : «أل» للعهد [٣] ، أو الاستغراق ، [٤] أو الجنس [٥] .

حرف التوقع : «قد» للتقريب في الماضي ، والتحقيق في الحال ، والتقليل في الاستقبال [٦] .

حرف الردع : كلا . وقد جاء بمعنى «حقاً» [٧] .

---

(١) حرف يختص بالمضارع ، ويخلصه للاستقبال ، ويتنزل منه منزلة الجزء ، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به . وليس مقتطعاً من سوف خلافاً للكوفيين قلت ورجح ابن مالك مذهبهم (انظر الأمير على المغني) .

(٢) مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف ، والثاني للكوفيين .

(٣) إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذكريا ، نحو «فيها مصباح ، المصباح في زجاجة ، الزجاجة كأنها كوكب دري» أو ذهنياً نحو «إذ هما في الغار» . ونحو : «إذ يبايعونك تحت الشجرة» . (٤) نحو : «وخلق الإنسان ضعيفاً» . ونحو «إن الإنسان لفي خسر إلاّ الذين آمنوا» .

(٥) نحو «الرجل أقوى من المرأة» . (٦) ففيه إذن ثلاثة معان مجتمعة : التقريب ، والتحقيق ، والتوقع ، وقد يجتمع مع التحقيق ، وتقريب الماضي من الحال ، التوقع ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، أي يكون المصدر ، متوقعاً . (٧) الردع بمعنى الزجر ، فاذا قال انسان : فلان يرتكب الإثم ، فيقول الآخر : كلا ، ردعاً له ، أي ليس الأمر كما تقول . وتكون بمعنى «حقاً» وفي التنزيل «كلا إن الانسان ليطغى أن رآه استغنى» .

حروف الزيادة [١] : الباء في الحال بعد «ليس» [٢] والخبر بعد «ما» ، وما يشبهها في غيرها سماع [٣] ، و«مِن» في الموجب وغيره نحو قوله تعالى : «يغفر لكم من ذنوبكم» [٤] و«اللام» قليلاً [٥] . و«لا» بعد واو العطف [٦] .

---

(١) إنما سميت هذه الحروف (حروف الزيادة) لأنها قد تقع زائدة ، لا لأنها لا تقع الا زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر ، وسميت أيضاً حروف الصلة لأنها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة ، او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك . (٢) نحو : «أليس الله بكاف عبده» وقد ذهب الكوفيون الى أن خبر «كان» وأخواتها ، والمفعول الثاني لظننت ينصبان على الحال ، فمعنى قوله : الباء في الحال بعد «ليس» أي يزاد الباء في خبر ليس الذي يعرب حالاً . (٣) نحو : ما زيد براكب ، وتزاد سماعاً في المفعول به نحو : ألقى بيده ، وتضمر كثيراً مع لفظ الجلالة في القسم نحو : اللهِ لأفعلنّ ، وشاذاً قليلاً في غيره كقول رؤبة (خيرٍ) لمن قال له : كيف أصبحت ؟ وبقية البحث في الرضي (٢/٣٠٥) . (٤) فـ (مِنْ) في حيز الإيجاب ، وهي داخلة على المعرفة كما رأيت ، وفي غير الموجب نحو قوله : ما رأيت من أحد ، والكوفيون والأخفش لا يشترطون كونها في غير الموجب ، ودخولها في النكرات ، كما يشترط البصريون . (٥) نحو «وإذبو أنا لإبراهيم مكان البيت) لقوله : «ولقد بوأنا بني اسرائيل» . (٦) نحو : «ما جاءني زيد ولا عمرو» قال في المغني : ويسمونها زائدة ، وليست زائدة البتة ، ألا ترى أنه اذا قيل : ما جاءني زيد وعمرو ، احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفي اجتماعهما وقت المجيء ، فاذا جيء بلا ، صار الكلام نصًّا في المعنى الأول اهـ .

و «ما» بعد إذا ، ومتى ، وأيّ وأين الشرطيات [١] ، وحرف الجر [٢] ، وإنْ ، بعد ما المصدرية قليلاً [٣] ، ولما ، وأن بعد لمّا [٤] ، وبين القسم ولو [٥] ، وبعد بعض نواصب المضارع كما ذكرنا [٦] .

الجملة اسمية وفعلية [٧] : وأصلها التمام ، فلا إعراب لها إلاّ اذا قامت

(١) في المغني : وتزاد بعد أداة الشرط جازمة كانت نحو : «أينما تكونوا يدرككم الموت» «وإمّا تخافنّ» أو غير جازمة نحو : «حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم» وفي الرضي : ويجوز اتصال (ما) الزائدة بإنْ ، وأيّانَ ، وأين ، ومتى ، إذا أفادت معنى الشرط ، نحو : «إذا ما تكرمني أكرمك» الخ .

(٢) نحو : «فبما رحمة من الله لنت لهم» وقلّت زيادتها بعد المضاف نحو : من غير ما جرم . (٣) نحو :

ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيته على السنّ خيراً لا يزال يزيد

(٤) نحو : «فلما أن جاء البشير» .

(٥) نحو : «وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا» .

(٦) وفي الرضي : وأجاز الأخفش أن تنصب (أن الزائدة) .

(٧) الجملة : قول مؤلف من مسند ومسند إليه ، والاسمية هي التي صدرها اسم ، والفعلية هي التي صدرها فعل نحو : «جاء الحق ، وزهق الباطل ، إنّ الباطل كان زهوقا» . وقد عقد ابن هشام في المغني باباً فيما يجب على المسؤول في المسئول عنه أن يفصل فيه ، لاحتماله للاسمية والفعلية ، لاختلاف التقدير ، أو لاختلاف النحويين ، وذكر لذلك عشرة أمثلة (٢/٤٠) .

مقام المفرد؛ فالأول[1] كالمستأنفة[2]، والمعترضة[3]، والصلة[4]، وجواب القسَم[5]،

(١) أي القسم الأول وهو الجُمَل التي لا محل لها .

(٢) المستأنفة أوضح من قولهم الابتدائية ، لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضًا على المصدرة بالمبتدأ ، ولو كان لها محل ، والمستأنفة نوعان (١) المفتتح بها النطق نحو : «الله نور السموات والأرض» ومنه الجمل المفتتح بها السور . و (٢) المنقطعة عما قبلها ، نحو : مات فلان ، رحمه الله ، وقوله تعالى في شأن ذي القرنين : «قل سأتلو عليكم منه ذكرا ، إنا مكنا له في الأرض» .

(٣) كقول عوف بن محلّم الخزاعي مات (نحو ٢٢٠ هـ) من قصيدة :

إنّ الثمانين — وبلغتَها قد أحوجت سمعي الى ترجمان

وقوله : وبلغتها دعاء للمخاطب بأن يبلغها ، وأبو المنهال هذا هو أحد العلماء الأدباء ، انظر ارشاد الأريب (٦/٩٥) ثم ان الجملة المعترضة بين شيئين تفيد الكلام تقوية وتسديداً ، أو تحسينا ، وقد وقعت في مواضع كالمبتدأ وخبره ، والفعل ومرفوعه ، والفعل ومنصوبه ، والشرط والجواب ، والحال وصاحبها ، والصفة والموصوف ، وحرف الجر ومتعلّقه ، والقسم وجوابه ، وتجد شواهدها في المغني وغيره .

(٤) الواقعة صلة للموصول الاسمي كقوله تعالى : «قد أفلح من تزكّى» فمن في موضع رفع ، والصلة لا محلّ لها» . او الحرفي كقوله سبحانه : «نخشى أن تصيبنا دائرة» والمراد بالموصول الحرفي : الحرف المصدري — وهو يؤول ما بعده بمصدر .

(٥) في الكتاب الكريم : «والقرآن الحكيم ، إنك لمن المرسلين» قال في المغني (٢/٥٤) : ومن أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو : «أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة ؟ إنّ لكم لمّا تحكمون» «وإذ أخذ الله —

وجواب الشرط [1] ، والتابعة لجملة لا محلّ لها [2] . والثاني [3] كالخبر [4] ،

— ميثاق بني اسرائيل ، لا تعبدون إلاّ الله » « واذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم » وذلك لأنّ أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجّاج ، ويوضحه : « وإذ أخذ الله ميثاق بني اسرائيل لتبيننّه للناس » وقال الكسائي والفرّاء ومَن وافقهما التقدير : بأن لا تعبدوا إلاّ الله ، وبأن لا تسفكوا ، ثم حذف الجارّ ، ثم (أن) فارتفع الفعل ، وجوّز الفرّاء أن يكون الأصل النهي ، ثم أخرج مُخرج الخبر ، ويؤيده : وقولوا ، وأقيموا وآتو .

(١) غير الجازم : « كإذا ، ولو ، ولولا » نحو : « ولولا دفعُ الله الناس بعضهم ببعض ، لفسَدت الأرض » . أو الجازم نحو : « إن تتعلم تتقدم ، ومهما أحسنت أثبت » أما الأول ، فلظهور الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجملة بأسرها .

(٢) نحو : « اذا نهضت الأمة ، بلغت من المجد الغاية ، وأدركت من الظفر النهاية » فجملة بلغت جواب شرط غير جازم وهو (اذا) فلا محلّ لها من الاعراب ، ومثلها جملة (أدركت) المعطوفة عليها .

(٣) أي القسم الثاني — وهو ما له محل من الاعراب .

(٤) ومحله الرفع إن كان خبراً للمبتدأ ، أو الأحرف المشبهة بالفعل ، أو لا النافية للجنس نحو : « العلم يرفع قدر صاحبه ، إن الفضيلة تعشق ، لا ظالم سيرته محمودة » والنصب إن كان خبراً عن فعل غير واقع ، أي غير متعدٍّ ، نحو : « أنفسَهم كانوا يظلمون » ونحو : « وما كادوا يفعلون » . وخبر « كان » عند الكوفيين والمفعول الثاني لـ « ظننت » يعربان (حالاً) .

والحال [١] ، والمفعول [٢] ، والمضاف اليه [٣] ، والشرطيــة الاسميــة [٤] ، والتابعة لجملة لها محلّ [٥] ، أو لمفرد [٦] .

---

(١) نحو : « وجاؤوا أباهم عشاء يبكون » .

(٢) نحو : «قال إني عبد الله » فجملة (اني عبد الله) في محل نصب مفعول به لقال .

(٣) نحو : « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » فيوم مضاف ، والجملة بعده مضاف اليه في محل جرّ ، والتقدير : هذا يومُ نفعِ الصادقين صدقهم .

(٤) الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم ، مثال المقرونة بالفاء : « ومن يضلل الله فما له من هاد » فجملة « فما له من هاد » من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط . والفاء المقدَّرة كالموجودة في مثل قوله : «من يفعل الحسنات الله يشكرها » ، ومثال المقرونة بإذا : « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » فجملة « إذا هم يقنطون » في محل جزم جواب الشرط أيضاً .

(٥) ومحلهـا بحسب المتبوع نحو : «العلم ينفع ويرفع » فجملة ينفع خبر المبتدأ ، ومحلها الرفع ، وما بعدها معطوفة عليها ، والمعطوف له حكم المعطوف عليه .

(٦) قال ابن هشام في المغني : ومن غريب هذا الباب قولك : «قلت لهم قوموا ، أوّلكم وآخركم » يعني بدل الجملة من الجملة ، لا المفرد من المفرد ، إذ المتبادر في المثال بدل المفرد ، وان لم يتسلط عامل الأول ، فيُغْتَفَر في التابع ما لا يغتفر في الأوائل . وقال الفرّاء ، في قراءة بعضهم : « فشربوا منه إلاّ قليل منهم » إن (قليل) مبتدأ حذف خبره : أي لم يشربوا .

وكلُّ جملة خبرية فضلة ، بعد نكرة محضة ، نعت[١] . وبعد معرفة محضة حال[٢] . وبعد غير المحضة تحتملها[٣] ، ما لم يتعين أحدهما[٤] أو غيرهما بدليل[٥] .

---

(١) في التنزيل : «حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه» ، «لِمَ تعظون قوماً اللهُ مُهلكهم أو معذبهم» ، «من قبل أن يأتيَ يوم لا بيع فيه» فهذا هو النوع الأول ـ وهو الواقع صفة لا غير ، لوقوع الجمل الفعلية والاسمية بعد النكرات المحضة وهي «كتاباً» «قوماً» «يوم» .

(٢) نحو «لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى» وهـذا هو النوع الثاني ، وهو الواقع حالاً لا غير ، لوقوع الجملة الاسمية بعد المعرفة المحضة ـ وهي «الصلاة» .

(٣) نحو : «وهذا ذكر مبارك أنزلناه» فلك أن تقدر جملة «أنزلناه» نعتاً للنكرة وهو ذكر ، وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالاً منها ، لأنها قد تخصصت بالوصف «مبارك» وذلك يقربها من المعرفة ـ وهـذا هو النوع الثالث ، ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لها بعد المعرفة : «وآية لهم الليل نسلخ منه النهار» فان المعرف بالجنسي يقرب في المعنى من النكرة ، فيصح تقدير «نسلخ» حالاً ، أو وصفاً .

(٤) نحو : «لولا كتاب من الله سبق» يتعين كون «سبق» نعتاً ثانياً ، لا حالاً من الكتاب ، لأن الابتداء لا يعمل في الحال ، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لأن الحال لا يذكر بعد (لولا) كما لا يذكر الخبر .

(٥) نحو : «زارني زيد سأكافئه ، أو ان أنسى له ذلك» فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ، ولكن السين وان مانعان ، لأن الحالية لا تصدّر بدليل استقبال ، ويتعين حينئذ الاستئناف .

المحل : إن تعلق بفعل فمفعول فيه له [١] ، وإلاّ فيقع صفة ، وحالاً ، وخبراً ، ومبتدأ . ويعمل كالفعل ، وهو بعد المعرفة والنكرة كالجملة [٢] ، ثم إنّ المحل إذا وقع خبراً وكان نكرة ، يرفع نحو : البرُّ يوم ، والصوم شهر ، وإلاّ فينصب على الخلاف ، ومثله الجار والمجرور [٣] .

---

(١) نحو : «سرت يوماً ، وسريت ليلاً » .

(٢) حكم المحل ـ ومثله الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة ـ حكم الجمل ، فهما صفتان في نحو : « رأيت طائراً فوق غصن ، أو على غصن »، لأنهما بعد نكرة محضة ، وحالان في نحو : «رأيت الهلال بين السحاب» ، أو في الأفق ، لانهما بعد معرفة محضة ، ومحتملان لهما نحو: « يعجبني الزهر في أكمامه والثمر على أغصانه » ، لأن المعرف الجنسي كالنكرة ، وفي نحو : «هذا ثمر يانع على أغصانه» ، لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ، وخبران نحو : « زيد عندك أو في الدار » ، ومبتدآن نحو : « عندك زيد ، أفي الله شك » وهذه أمثلة لوقوع المحل صفة و و الخ .

(٣) قال الكوفيون : الناصب أمر معنويٌ ـ وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ، أي ان الخبر مخالف للمبتدأ معنى ، اذ معنى (العند) ليس هو (زيد) وهذه المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية في الإعراب فتنصب الخبر .

هذا وقد اعتمدنا في ذكر الجملة وأقسامها وأحكامها ، وفي ذكر أحكام ما يشبه الجملة ـ وهو المحل والجار والمجرور على البابين الثاني والثالث من الجزء الثاني من كتاب المغني لابن هشام .

الخاتمة

في تبيان الفرق بين المذهبين البصري والكوفي

نختم هـذا الشرح بنقل نبذة مما ختم به الجلال السيوطي (— ٩١١ هـ) كتابه : « الاقتراح في علم النحو » المطبوع في حيدر آباد الدكن ـ الهند سنة ١٣١٠ قال رحمه الله تعالى :

« قال ابن جني ـ يعني في كتابه (الخصائص الذي طبع الجزء الأول منه بمصر ١٣٣١ هـ = ١٩١٣ م) الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها ، وقال أبو حيان ، في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، الذي يُختار جوازه ، لوقوعه في كلام العرب كثيراً ، نظماً ونثراً . قال : ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين ، بل نتبع الدليل ، وقال الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين .

ثم قال السيوطي : شرط المستنبط لشيء من مسائل هذا العلم ، المرتقي عن رتبة التقليد ، أن يكون عالماً بلغة العرب ، محيطاً بكلامها ، مطلعاً على نثرها ونظمها ، ويكفي في ذلك الآن الرجوع الى الكتب المؤلفة في اللغات والأبنية ، والى الدواوين الجامعة لأشعار العرب ، وان يكون خبيراً بصحة نسبة ذلك اليهم ، لئلا يدخل عليه شعر مولد أو مصنوع ، عالماً بأحوال الرواية ليعلم المقبول روايته من غيره ، وبإجماع النحاة كيلا يحدث قولاً زائداً فارقاً ، اذا قلنا بامتناع ذلك .

(وقال) لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين ، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر ، وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه

بقياس ولا تأويل ، بل يقول : إنه شاذ أو ضرورة ، كقوله في التمييز : والفعل ذو التصريف نزراً سُبقاً » وقوله في مد المقصور : « والعكس في الشعر يقع » . قال ابن هشام : وهذه الطريقة طريقة المحققين ، وهي أحسن الطريقين .

وختم السيوطي بحثه في المسألة الرابعة من الكتاب السابع الذي جعل مسائله في أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه (وقد رتب مؤلفه هذا في أصول النحو على مقدمات وسبعة كتب) ناقلاً عن ابن جني في الخصائص قوله : إذا أداك القياس الى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه اهـ . وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه : نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه اهـ .

وقد وقفنا في تعليقاتنا هذه على آخر ما وجدناه في نسخة المؤلف رحمه الله من « الموفي في النحو الكوفي » وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

محمد بهجة البيطار